فاجبت بشرحه مستعينا بالله ومتوكلا عليه ومستمدا منه المعونة واسأل الله تعالى
الهام السداد والاهتداء الى سبيل الرشاد انه هو البر الرحيم والجواد الكريم
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل قوله
ابتداء بخير الكلام واقتداء بحديث خير الانام عليه السلام المصدران كلاهما
منصوبان على انهما مفعولان لاجلهما لقوله افتتح لوجود شرايط فيهما كما
ستشير اليها عند قول المصنف ... وما فيه من الاقوال وانما كان خير
الكلام لقوله هو خير الكلام حمد الله سبحانه وقوله بحديث خير الانام اشارة الى
ما هو مروي عنه بطريق الموافق والمخالف كل امر ذي بال لم يبدا فيه بحمد الله
فهو اجزم وروي اقطع وروي ابتر والكل بمعنى مقطوع البركة وما يؤدي
مؤداه ومثله مروي عنه في التسمية قوله فان قلت ما هي الابتداء
ضروري الى قوله او في كليهما الى الاخر حاصل السؤال ان بين الروايتين تنافيا
ظاهرا لانه كلما ابتداء باحديهما لم يكن الاخر مبتدأ بها وحاصل الجواب
ان التنافي انما يكون بينهما اذا حمل الابتداء في كلا الحديثين على الحقيقي
او في صورة التحميد فقط على الحقيقي وفي التسمية على المطلق واما اذا حمل
في التسمية على الحقيقي وفي التحميد على الاضافي عرفا كان سابقا من وجه
وان كان لاحقا من وجه اخر او على كلا الحمل الى العرف العام والاول
او في كليهما على الاخر فلا منافاة بين الروايتين على الاول ذكرناه هو المراد
رحمه الله وعلم ان الكلام هنا يقتضي احتمالات تسعة ثلثة منها من جنس
متفقين وستة منها من جنس مختلفين تحصيل من ضرب الاقسام
الثلثة للابتداء في الاثنين التسمية والتحميد كما يتبين في الجدول ثلثة منها صحيح
معتبرة كما ذكرناه مع احدها من الجنس المتفقين اعني كون الابتداء في

في كليهما محمولا على الابتداء العرفي واثنان منها من الجنسين المختلفين اعني كون
الابتداء في التسمية على الحقيقي وفي التحميد على الاضافي او على العرفي فكانه قال
كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله ابتداء حقيقيا فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بحمد الله ابتداء اضافيا او عرفيا او في كليهما عرفيا فهو اقطع وواحد منها
ايضا صحيح معتبر لكنه مركب من المعتبرين اعني كونه في التسمية عرفيا وفي التحميد اضافيا
كما اشرنا اليه في الجدول ايضا لكنه لم يعتبره وثلثة منها صحيحان غير معتبرين
ويحتمل البطلان ايضا على وجه وهما كون الاول اضافيا فقط والثاني
اضافيا او عرفيا   والحمد الحاضر مقصوده ١/٤ ان الحمد لغة هو
ما ذكره وقيد اللسان اما بيان الواقع وحيث انت كما اثنيت على
نفسك محمول على المشاكلة او للاحتراز وحيث المذكور محمول على الحقيقة
كما هو الاصح وقيد على الجميل الاختياري اما احتراز عن المدح فانه يعم الاختياري
وغيره كما يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها فيكون
بين الحمد والمدح عموم مطلق او بيان للواقع عند من جعل المدح ايضا مخصوصا
بالاختياري ومثال اللؤلؤ مصنوع مسامحة كما ذهب اليه الزمخشري في الكشاف
وغيره فيكون بينهما تساو وقيل الحمد ايضا يعم الاختياري وغيره كالمدح الا انه
يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا للمحمود بخلاف الممدوح عليه لانه اعم
فيكون بينهما عموم مطلق ايضا كالاول فعلى هذا يكون حمده تعالى على صفاته
الذاتية حمدا حقيقة لكون المحمود عليه ليس محمودا عليه حقيقة بل مجازا لعدم
الاختيار فيها الا بتأويل بخلاف الاول فانه يحتاج الى التأويل في كليهما
واما الحمد عرفا فهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما وذلك الفعل اما
فعل القلب اعني الاعتقاد باتصافه بالصفات الكمالية والجلالية او فعل

او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل على الاعتقاد المذكور او فعل الجوارح من الاتيان
بافعال دالة على ذلك الاعتقاد من فعل الصلوة والجهاد وغيرهما وهذا
اعني الحمد عرفا بعينه هو الشكر اللغوي لان الشكر يطلق على افعال الموارد الثلثة
المذكورة كما قال افادتكم النعماء مني ثلثة يدي ولساني
واما الشكر عرفا فهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر و
غيرهما الى ما خلق واعطاه لاجله كصرف البصر الى مطالعة المصنوعات
والايات الباهرات وهكذا فبين الحمد والشكر اللغويين عموم من وجه
باعتبار المتعلق والمورد على التعاكس وكذا بين الحمدين لان الحمد العرفي
هو الشكر اللغوي كما بيناه وبين العرفيين منهما عموم مطلق وكذا بين الشكرين
وكذا بين حمد اللغوي والشكر العرفي وكذا بين الشكر اللغوي والحمد العرفي ايضا
اذا قيدت النعمة في الشكر اللغوي بوصولها الى الشاكر كما قاله الفخر الرازي
والا كان بينهما تساو وهذا الجدول متكفل   والله اعلم
على الاصح الاخير انما قال على الاصح لان بعضهم قال انه اسم للمفهوم
الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي منحصر في فرد [illegible]
عن قريب فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي كما حقق في موضعه
ويجيء في هذا الكتاب ايضا وانما كان ما قاله على زعمه اصح لان قولهم
لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق فلو كان اسما للمفهوم الواجب لذاته
او المستحق للعبودية لما افاد التوحيد لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة
وايضا المراد بالاله في قولهم لا اله اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء
عن نفسه مع عدم افادة التوحيد او مطلق المعبود فيلزم كذب المستثنى
منه لكثرة المعبودات الباطلة مع عدم افادة التوحيد ايضا فيجب

ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والا لما افاد التوحيد منه هذا مقصوده واقتدى
في ذلك المصنف في كتبه وليس كذلك بل الصواب انه ليس بعلم حقيقة كما في احاديث
التوحيد ونص من سيبويه وغيره من الفحول بل هو جار مجرى الاعلام الغالبة
كالنجم والصعق وابن الزبير ونحو ذلك كما هو الحق والصواب كما حققناه
جميع ذلك في شرحنا المسمى بزبدة المسالك في شرح خلاصة محمد بن عبد الله
بن مالك في بحث النكرة والمعرفة وفي باب لا التي لنفي الجنس وهو
يفيد التوحيد كالعلم المحقق فسقط الاقوال الثلثة وما يرد على
بعضها وذكرنا فيه ايضا اجوبة قولهم لا اله الا الله وما هو الحق
من الاقوال فليرجع اليه ولدلالته على هذا الاجمع
وجه دلالته انه تعالى اشتهر بجميع هذه الصفات في ضمن اطلاق هذا
الاسم فيفهم هذه الصفات منه كما اشتهر حاتم بالجود في ضمن اطلاق
هذا الاسم فيفهم هذه الصفة منه
لطفه وذلك لان تعليق الحكم بوصف يشعر بالعلية كما تقول اكرم
الرجل الفاضل فالفضيلة علة للاكرام كما ان الاجتماع علة لاختصاص
الحمد
فمعناه على الاستعمال الاول الخ اراد بالاستعمال
الاول تعديتها الى المفعول الثاني بنفسه وبالثاني تعديتها اليه
بالى وباللام فالاول منقوض بقوله تعالى انا هديناه السبيل اما
شاكرا واما كفورا لان الهداية في هذه الاية الكريمة تعدت الى
المفعول الثاني بنفسه وليس معناه الايصال الى المطلوب لانه
لا يتصور الكفر بعد الوصول الى الحق وبقوله تعالى وهديناه النجدين
وقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عم فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن

وعن مؤمن ال فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد ونحو ذلك من
الايات والحمل على الحذف والايصال غير مقبول لكونه غير مقيس
بل مقصورا على السماع كما حققناه في شرحنا في باب تعدي الفعل ولزومه
بل المعنى في جميع الايات ارائة الطريق والثاني منقوض بقوله تعالى
في سورة البقرة والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم لان
الهداية في هذه الاية لم تفسر بمعنى الايصال الى المطلوب مع انها تعدت
الى المفعول الثاني وليس بمعنى اراءة الطريق لانه لا معنى لمشيئة الله تعالى
اراءة الطريق لمن يشاء من عباده لان اللطف واجب عليه تعالى
بالنسبة الى الجميع دون البعض كما هو الحق من المذهب ونحو ذلك من
من الايات التي تعدت فيها الهداية بالى ونحوه فالصواب ان الهداية
لفظ مشترك بين المعنيين بل معنى ثالث ايضا كما سنشير الان وعلى كل
من المعنيين يتعدى الى المفعول بنفسه وبحرف الجر كما مرت في الايات
المذكورة وكقوله تعالى في سورة الشورى الله يجتبي اليه من يشاء
ويهدي اليه من ينيب وفيها ايضا وانك لتهدي الى صراط
مستقيم وفي البقرة فهدى الله الذين امنوا لما اختلفوا فيه
من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
كما مر وفي يونس هل من شركائكم من يهدي الى الحق قل الله
يهدي للحق وفي الحجرات بل الله يمن عليكم ان هداكم للايمان
ان كنتم صادقين وغير ذلك ومن هنا يظهر اندفاع كلا المحصلين وحسم
مادة الخلاف من البين فتامل تقف اعلم ان الهداية
معنى ثالثا كما اذا استعملت في مقابلة الاضلال فكما ان للاضلال

ثم انه بمعان حقق في موضعه احدها الدلالة والاشارة الى خلاف الحق الثاني
فعل الضلال الثالث الاهلاك والتعذيب فالهداية مقابلة في المعاني
الثلاثة الاول الدلالة والاشارة الى الحق وتسمى اراءة الطريق والثاني
فعل الهداية وتسمى الايصال الى المطلوب الثالث عدم الاهلاك
والتعذيب والاضلال بالمعنيين الاولين منتف عنه تعالى لانه قبيح
والله تعالى منزه عن فعل القبيح فما ورد في الآيات والاحاديث والاخبار
من اسناد الاضلال اليه تعالى هو بالمعنى الثالث اعني الاهلاك والتعذيب
كقوله تعالى ومن يضلل الله فلن تجد له نصيرا ومن يضلل فاولئك
هم الخاسرون ويضل به كثيرا وغير ذلك واما الهداية فيجوز ان تسند اليه
تعالى بالمعاني الثلاثة فيزول الاشكال في مواضع استعمالات الاضلال واشباهها
واما الاشاعرة فالاضلال عندهم بمعنى خلق الكفر والضلال بناء على اصلهم انه
لا يقبح منه تعالى شيء قاتلهم الله انى يؤفكون اي وسط
الذي يفضي سالكه الى الحق المراد بمعنى الوسط فاضافته الى الطريق لامية
وبمعنى السوي والمستوي فهو من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كما في جرد
قطيفة واخلاق ثياب فتقرر من البينة واشارة المحشي الى الاول
حيث قال اي وسط الذي يفضي سالكه الى المطلوب البتة واشارة المحقق الدواني
الى الثاني في تفسيره بالطريق المستوي والصراط المستقيم والاول
اولى لحصول البراعة الخ وذلك لانه كناية كما يشعر الاشارة اليه في
قوله في تحرير المنطق والكلام فيمكن ان يكون براعة بالنسبة الى القسمين
المذكورين ماخوذا من برع الرجل اذا فاق اقرانه في العلم او غيره و
والاستهلال طلب الهلال من موضع وفي الاصطلاح كون الابتداء

الابتداء موافقا ومناسبا للمقصود كقول ابي محمد في تهنئة الصاحب بولد
لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا
او قول ابي الفرج في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها
حذار حذار من بطشي وفتكي فلا يغرركم حسن ابتسامي فقولي مضحك
والفعل مبكي وقول ابي تمام في تهنئة المعتصم بالله في فتح عمورية
وكان المنجم زعموا انه لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء
من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود
الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب
اي طلب الرحمة هنا الى النسبة الى الجناب ويراد به الرحمة
مجاز الخ لان معناه حقيقة العطف والحنو ورقة القلب فهي من
الكيفيات النفسانية والله جل شانه منزه عن ذلك فهي مجاز عن
انعامه تعالى فان الرحمة والرقة للانعام والانعام مسبب فالعلاقة لهذا
المجاز تسمية المسبب باسم السبب واطلاق السبب على المسبب كقولهم رعينا الغيث
اي النبات الذي سببه الغيث لا لقوله لا لانبادر
وذلك لان المطلق ينصرف الى الفرد الاكمل مستلزم
لسائر الصفات الخ ليكون موافقا لقوله الحمد لله الخ
فان الرسالة الخ فيكون بين الرسول والنبي عموم مطلق وقيل ان الرسول
هو الذي يرى الملك عيانا والنبي يراه في المنام او يسمع صوته من غير
مشاهدة وقيل عكس الاول اي انما مفعول له لقوله
ارسله الى حوله ليكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به فهذا الشرط كما يجب
المفعول له ليس لتعالى بل الفاعل به لهما فرد وهو الكرسي

وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بقوله تعالى
هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا لان الفاعل للاراءة هو الله
تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب ابن مالك بان معنى يريكم
يجعلكم ترون ففاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع واجاب بعضهم كما في شرح الجامي
بانه على حذف مضاف اي اراءة خوف وطمع فلا يكون ح مفعولا له
بل مفعول مطلق وجعلهما الزمخشري حالين وقال نجم الائمة وبعض النحاة
لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب
هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام
في نهج البلاغة فاعطاه النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية
والمستحق للسخط ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون
استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما للبلية لا يكون حالا من
الفاعل وكذا الى نجزا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول
وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور
والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا بمعنى الفزع والتهور
ليس بمفزع بل هو فزع انتهى كلام نجم الائمة ولقد فصلنا ذلك الشرط
وما فيه وساير الشروط الاخر في شرحنا المسمى بزبدة المسالك ومن ذهب
السيرافي وابن خروف ومن تبعه ومال اليه نجم الائمة ثمة وان كان الاول
اكثر كما اشرنا اليه لورود ذلك في فصيح الكلام كثيرا اذا عرفت
هذا فيجوز ان يراد بالهدى هو الرسول ايضا بل هذا انسب بالمقام
كما لا يخفى اطلق على ذي الحال اي اطلق
الحال بصيغة المصدر على ذي الحال من غير تاويلها باسم الفاعل

الفاعل لاجل المبالغة ووقوع المصدر المنكر حالا كثير في طلع زيد بغتة وقوله
تعالى ثم ادعهن يأتينك سعيا وكلمته شفاها ووجه المبالغة انه
او انه لكثرة الهداية والارشاد كانه تجسم من الهداية وكذا زيد لكثرة
العدالة كانه تجسم من العدل وصار نفسه فيكون من قبيل المجاز العقلي
الاسنادي على حد قول الخنساء في مرثية اخيها صخر انما هي اقبال
وادبار كما نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال
والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها
لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه
منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا
وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو
صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان
الكلام قد جيء على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه
ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد انتهى كلام الشيخ بان الهدى
به انما اول بان والفعل المبني للمفعول لان المصدر المعلوم والمجهول
في الصورة واحدة وانما يعلم ذلك بحسب التقدير والعرف ونظير ذلك
قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون فالغلب مصدر مبني للمفعول
بقرينة غلبت الروم وسيغلبون اي وهم من بعد ان غلبوا سيغلبون
والجملة صفة لقوله هدى على ان جملة المبتدا والخبر
مع متعلقه اعني هو بالاهتداء احق صفة للهدى هذا اذا كان
هدى حالا من مفعول ارسل لا مفعولا له ولا حالا من الفاعل

لان هذا وصف للرسول   او يكونا حالين مترادفين بان يكون
هدى وجملة هو بالاهتداء او حقيق كلاهما حالين من مفعول ارسل كقولنا جاء زيد راكبا
وركوبا واحدا فصار احدهما رديفا للآخر   او متداخلين
بان يكون هدى حالا من مفعول ارسل والجملة المذكورة حالا من فاعل
هدى فيدخل الثاني في الاول ونظير ذلك قولهم راشدا مهديا وقوله تعالى
ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيها في
الدنيا والآخرة ومن المقربين ويكلم الناس في المهد فيجوز ان يكون
وجيها ومن المقربين ويكلم الناس احوالا من كلمة فتكون من تعدد الاحوال المترادفة
ويجوز ان يكون وجيها حالا من كلمة ومن المقربين حالا من الضمير المستتر في
وجيها ويكلم حالا من المستتر في المقربين فتكون من الاحوال المتداخلة وفي
الآية باعتبار الاحوال الثلاثة احتمالات سبعة ذكرناها في شرحنا المسمى بزبدة
الاتكال فليرجع اليه   ويحتمل الاستيناف في الجملة المذكورة
يحتمل ان يكون مستأنفة جوابا لسؤال تضمنه جملة ارسل هدى فانه لما قال
والصلوة على من ارسله هدى قيل لماذا ارسل هدى او هل هو بالاهتداء آه
حقيق فقال هو بالاهتداء آه حقيق على حد قولهم احسنت الى زيد زيد
حقيق بالاحسان كما هو مذكور في فن المعاني في باب الفصل والوصل فعلى
هذا لا يكون لهذه الجملة محل من الاعراب لان الجملة المستأنفة من الجمل
التي لا محل لها من الاعراب ولذا فصلت من الاولى بخلاف ما اذا
كانت حالا فان محلها النصب لوقوعه موقع الفضلة والمفرد
ونص على هدى نورا له بعد كان هدى كان مفعولا له لقوله ارسل ويراد
به هدى الله ليكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به كذلك نورا للعينين وعلى

[illegible]

وعلى ما ذكرناه من التحقيق يجوز ان يكون هدى حالا من الفاعل بل من المفعول
فكذلك نورا للعينين وكما يكون هدى مصدرا بمعنى اسم الفاعل او بتأويل اطلق على ذا
الهادي مبالغة كأنه زيد عدل كذلك نورا للعينين وكما جاز ان يكون جملة هو
بالاهتداء او حقيق صفة لهدى على تقدير كونه حالا من مفعول ارسله او
حالا لكفاية منه او من فاعل هدى على الترادف او التداخل فكذلك جملة به
الاقتداء او حقيق وكما جاز ان يكون الجملة المذكورة مستأنفة جوابا لسؤال تضمنه
جملة ارسله هدى فكذا هذه الجملة بعينها   اصله اهل بدليل اهيل
هذا هو المشهور وسمع الكسائي اعرابيا يقول اهل واهيل وآل واويل على
التقديرين خص استعماله في الاشراف في الدنيا والآخرة او في الدنيا فقط
كآل فرعون فيكون آل محمد صلى الله عليه وآله من الاهل والمراد بآل الرسول صلى الله عليه وآله
عترته المعصومين وهم الائمة الاثنا عشر وفاطمة صلوات الله عليهم
وقال ابن الاثير في النهاية فيه خلفت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي
عترة الرجل اقاربه وعترة النبي صلى الله عليه وآله بنو عبد المطلب وقيل اهل بيته
الذين حرمت عليهم الزكوة انتهى   فمن حيث انه يطابق
الى قوله فيقال على هذين الوجهين يكون الصدق والحق وصفين للخبر
اي المصدر وقد يقعان وصفين للمخبر اي المتكلم هذا كله باعتبار المطابقة
وهذا اذا لم يكن الخبر والاعتقاد مطابقا للواقع لم يكن الواقع مطابقا
مطابقا فمن حيث انه لا يطابق للواقع بالكسر يسمى كذبا ومن حيث
انه لا يطابق بالفتح يسمى باطلا وقد يطلق الكذب والباطل على نفس
اللامطابقة واللامطابقة بالكسر والفتح ايضا وكذا يقعان وصفين
للمتكلم وعلى جميع التقادير يكون المغايرة بين الصدق والحق وكذا

بين الكذب والباطل اعتبارية   بالتصديق متعلق بقوله
سعدوا فالباء للسببية اي بسبب تصديق والاقرار والايمان بجميع
ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من احوال المبدء والمعاد ويجوز ان يكون للملابسة
والمصاحبة متعلقة بمحذوف خبر لمبتداء محذوف كما في الفقرة الاتية
اي فالكلام ارشادهم في مناهج الصدق متلبس بالتصديق
فان الصعود على جميع مراتبه اي بلوغهم اقصى مراتبه وذلك لان الجمع
اذا اضيف يفيد العموم والشمول كالمصدر كقولهم ضربي زيدا قائما فان
المعنى ما اضرب زيدا الا قائما او كالجنس الذي يقع على القليل والكثير
كالتراب والماء كما نص عليه المحققون منهم نجم الائمة في بحث المبتداء
والخبر وذكرناه في شرحنا فليرجع اليه   ولها حالات ثلث
هذا ما ذكره بعض النحاة والتحقيق وهو ما ذكره المحققون ان لها اربع حالات
نصب بالمضاف اليه ونية لفظا وعدمه لفظا ومعنى نسيا منسيا وهي في هذه
الاحوال الثلثة معربة والرابع نية معنى لا لفظا فهي في هذه الحالة مبنية
على الضم وانما سميت غايات لان حق الكلام واصله ان ينطق بهن مضافات
فلما انقطع عنهن ما يضاف اليه وسكت عليهن صرن حدودا ينتهي الكلام
وصارت غايات ونهايات   لما في لفظ التحرير
من الاشارة الى ان في مواده طلب زيادة ما الزوايد هنا التطويل
بقرينة مقابلته الحشو لان العطف يقتضي المغايرة في الاصل وهذا
عند التطويل ان يزيد اللفظ على اصل المراد ولا يكون اللفظ الزايد
متعينا كقول عدي ابن ابرش في قصة قتل الزباء جذيمة الابرش
وقددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا والمين هو الكذب

الكذب فاحد اللفظين زايد على اصل المراد واما الحشو فهو ان يكون
اللفظ الزايد متعينا وهو قسمان حشو مفسد للمعنى كالندى في قول ابي
الطيب ولا فضل فيها للشجاعة والندى   وصبر الفتى لولا لقاء
شعوب وحشو غير مفسد له كقبله في قوله واعلم علم اليوم والامس قبله
ولكنني عن علم ما في غد عمي ويحتمل بعيدا ان يكون عطف الزوايد
على الحشو تفسيرا او من عطف العام على الخاص فافهم
والحمل على طريق المبالغة قد ذكرنا تحقيق ذلك في قوله بدر فلا يفيده
ويحتمل التجوز في الاسناد يعني بالتجوز في الاسناد المجاز
العقلي على ما ذكر في قولها انما هي اقبال وادبار لكن مراده لا
هنا ما يكون من قبيل نسبة الشيء واسناده الى السبب والباعث له
وهو في كثير من القران واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا
اسند الزيادة التي هي من فعل الله تعالى الى الايات لكونها سببا لها
ويذبح ابناءهم نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب امره
وغير ذلك من الايات وفيما نحن فيه حمل المرتب الحاضر في الذهن من
الالفاظ والمعاني المخصوصين تبصرة لمن حاول التبصر لكونه سببا
وباعثا له والا فالمبصر في الحقيقة هو الله تعالى وكذا الحال في قوله
تذكرة لاولي الابصار فيها وكذا اذا قدر المضاف اي ذا تبصرة وذا تذكرة
وكونه مجازا اسناديا عقليا على ما ذكرنا   هذا ايضا
يحتمل الوجهين اي كما ان قوله الافهام بكسر الهمزة يحتمل الوجهين
كونه للمتعلم او المعلم كذلك قوله ذوي الافهام بفتحها يحتمل ان يكون للمعلم
على تقدير كونه حالا من فاعل سيذكر وان يكون للمتعلم على تقدير

كرته متعلق بعبذكر التضمين المذكور والاصل في التضمين ان يجعل المضمن
فيه اصلا والمضمن حالا كما فعله المحشر لا ويجوز العكس ايضا والتقدير
بعبد او متعلم متذكرين ذوى تمام
ان لفظاسى كمثل لفظا ومعنى ا ى سوى او سيوا اجتمعت الواو
والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء فصار سيا كمثل وفيما بعده ثلثة اوجه من الاعراب الاول
الجر باضافة سى اليه وما زائدة مثلها في قوله تعالى ايما الاجلين
قضيت فلا عدوان على او باضافة سى الى ما والاسم المجرور
بعدها بدل من ما وهى نكرة غير موصوفة اى لا شئ سيما الولد الثانى
الرفع على انه خبر لمبتداء محذوف وما فيها موصولة والجملة من المبتدأ
والخبر صلة لها او موصوفة والجملة صفة لها والجر اولى من الرفع لقلة
استعمال ما على من يعقل ولقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة
مع عدم الاستطالة وفتحة الى في سى على الوجهين على جر ما بعده
ورفعه فتحة الاعراب لانه مضاف في الوجهين الثالث النصب على
تقدير اعنى او اخص او على انه تميز ان كان نكرة على ما هو المشهور من
اشتراط النكارة في التميز او على مذهب من لم يشترط وعليه قوله تعالى
الا من سفه نفسه وبطرت معيشتها ومثل قوله وما خذ بعده
على تقدير نصب الظهر على حد حسن الوجه
بالنصب عند من يجعل الوجه تميزا او على الاستثناء او حال في بعض
الصور كما حكى الدماميني الى غير ذلك وعلى الاوجه الثلثة في ما بعد سيما من
الجر والرفع والنصب سى اسم لا وخبره محذوف عند الجمهور اى لا مثل

لا مثل الولد او لا مثل شئ الولد موجود او لا مثل الذى او لا مثل شئ
هو الولد موجود ولفظ لا سيما على تقدير نصب ما بعده مثل خصوصا في اللفظ
والمعنى وما بعده مفعول به للفعل الذى وقع لا سيما مصدرا له على اوجه
اى اخص خصوصا الولد الاعز واما الاخفش فانه يقول ان ما في لا سيما
خبر لا ولزمه قطع سى عن الاضافة بدون عوض وفتحة فتحة بناء وقد
تحذف منه لا لفظا مع انها مرادة معنى مثلها في قوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف وقد تدخل عليها الواو الاعتراضية كقوله
الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوما بدارة جلجل يروى برفع
بثلثة اوجه وقيل انها للحالية وقيل عاطفة وقولهم زيد شجاع
ولا سيما راكبا اى واخص زيادة الشجاعة خصوصا راكبا فراكب حال من
مفعول الفعل المقدر اعنى خصه مثلا واذا وقعت الواو بعدها كقولك
زيد شجاع لا سيما وهو راكب فالواو بعدها للحال كما ووقيل عاطفة
والمعطوف عليه مقدر اى زيد شجاع لا سيما هو لابس للسلاح وهو راكب
فتبصر تفقه وقيل من نسج على هذا المنوال من الترقيق
قوام ومن التشديد عصام قدم للطرفين عن الترقيق ومن التاكيد
على قوام وعصام رعاية للسجع وتكميل للمصراعين لكونه
معهودا ذهنيا وذلك لان الشرط للام العهد الخارجى ان يكون مدخوله معهودا
معلوما صريحا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول وقوله تعالى كمشكوة فيها مصباح المصباح في
زجاجة الزجاجة كانها كوكب درى او ضمنا كالذكر في قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى واما الاول فهو مثل المصباح والزجاجة المتقدم

ذكره خطبها في قوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى او في
كونه معلوما في علم المخاطب كقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وكقولك ركب
الامير ونحو ذلك مما فصلناه في شرحنا المسمى بزبدة المسالك
قلت ويجوز ان يراد بالعلم ... ماخوذ من تحقيق السيد الشريف في حاشيته على شرح
تلخيص المفتاح في توضيح المقصود ردا على ما اختاره شارح التلخيص ومن اراد
البسط من هذا فليرجع اليه
متكفل بذلك   ثمرة وتكون احتمالات هذا
وتكثير الاحتمالات الاخر ليتفرع جوازها
بان المقدمة طائفة من النقوش او طائفة من الالفاظ والنقوش جميعا
او طائفة من المعاني والنقوش معا او طائفة من الالفاظ والمعاني و
النقوش جميعا فيه تمام المقصود لارتباط المقصود بها ونفعها فيه
وايجاب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع
واما الثاني
تعريف العلم مشهور مستفيض فبعضهم عرفه بانه حصول صورة الشيء في
العقل وهو من الكيفيات النفسانية والكيف عرض لا يتوقف تصوره
على غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا فهو عرض
من مقولة الكيف سواء كان المعلوم جوهرا او عرضا ثم ان تلك الصورة
الحاصلة في العقل ان كان اذعانا وقبولا للنسبة تسمى تصديقا والا
فتصور او التصديق ان كان مع تجويز النقيض يسمى ظنا والا جزما والجزم
ان لم يكن مطابقا للواقع يسمى جهلا مركبا وان كان مطابقا للواقع
فان كان ثابتا اي ممتنع الزوال بالتشكيك يسمى يقينا والا تقليدا
وبعضهم عرفه بانفعال النفس بالصورة الحاصلة من الشيء فيكون ح
من مقولة الانفعال وقد يعرف بانه ما يقتضي سكون النفس وهو

وقد يعرف بانه اعتقاد الشيء على ما هو به مع سكون النفس الى ما اعتقده وعلى
اي التقادير والتعاريف فهو من العلم فعلي وانفعالي وغيرهما لانه اما ان
يكون سببا لوجود المعلوم في الخارج كما اذا تصورت شيئا ففعلته ويسمى فعليا
او مسببا عن وجود المعلوم كما اذا رايت شيئا فتعقلته ويسمى انفعاليا
او لا يكون هذا ولا ذاك كما اذا تصورت الاشياء والمتعقلة التي
ليست كذلك
واما الثاني لان العلم بديهي التصور على
ما قيل كما ذهب اليه المحقق الطوسي في التجريد حيث قال ولا يحد ذاك لا
يحد العلم لانه بديهي التصور والتحديد انما يكون للكسبي وما ذكروه في
موضع التعريف تعريف له بحسب اللفظ والاشياء البديهية قد تعرف
بحسب اللفظ وقيل لا يمكن تعريف العلم لان العلم لا يعلم الا بالعلم
فلو علم العلم بغيره لزم الدور لتوقف معلومية كل منهما على معلومية
الاخر والجواب ان معلومية غير العلم انما يكون بحصول علم جزئي
متعلق بذلك لا بمعلومية ولا بمعلومية حقيقة العلم والموقوف
على معلومية الغير هو معلومية حقيقة العلم لا حصول العلم الجزئي فلا
دور   فقد اختار مذهب الحكماء حيث جعل التصديق
مقصوده لان المصنف اختار اولا مذهب الحكماء قاطبة وجعل
التصديق نفس الاذعان والقبول والحكم فيكون التصديق عنده بسيطا
لفظا دون المجموع المركب من الحكم ومن تصور الطرفين والنسبة الحكمية
كما ذهب اليه الفخر الرازي ومن تبعه والفرق بين مذهب الحكماء ومذهب
الفخر الرازي من ثلثة اوجه احدها ان التصديق بسيط عندهم ومركب
عند الرازي الثاني ان تصور الطرفين شرط للتصديق خارج عنه

عباراتهم وتغاير الداخل فيه عبارته ورد بانها ان الحكم نفس التصديق على
مذهبهم ووجه عبارة غيرهم ثم اختار مذهب القدماء ومنهم حيث جعل متعلق
الاذعان والحكم الذي هو جزء اخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او
السلبية لعل ان الحكم يتعلق بالنسبة الحملية او الاتصالية او الانفصالية
الخبرية الثبوتية او السلبية التي هي جزء اخير للقضية ولا يتعلق بوقوع
النسبة الثبوتية التقييدية اولا وقوعها كما هو رأي المتأخرين منهم
والحكم اسنادا او الحاقا او ايجابا او سلبا والايجاب هو ايقاع النسبة
الحكمية الحملية او الاتصالية او الانفصالية والسلب هو انتزاعها وتصوير
ذلك انا اذا قلنا الانسان ضاحك او ليس بضاحك فقد اسندنا الضحك
الى الانسان واوقعنا نسبة ثبوت الضحك اليه وهو الايجاب او رفعنا
نسبة ثبوت الضحك عنه وهو السلب فلا بد هنا من ان يدرك اولا
الانسان ثم مفهوم الضاحك ثم نسبة ثبوت الضحك الى الانسان ثم وقوع
تلك النسبة اولا وقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه
والانسان المتصور هو المحكوم عليه وادراك الضاحك هو تصور المحكوم به
والضاحك المتصور هو المحكوم به وادراك ثبوت الضحك اليه هو ادراك
النسبة الحكمية وادراك وقوع النسبة اولا وقوعها بمعنى ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة هو الحكم لا بمعنى ادراك وقوع النسبة او لا وقوع
مضافا الى النسبة فان ادراكها بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك
مركب تقييدي من قبيل الاضافة هذا الذي ذكرنا هو المراد في هذا المقام
فقوله الذي هو جزء اخير للقضية نعت للمتعلق بفتح اللام في قوله
متعلق الاذعان وليس نعتا للاذعان والحكم كما يتوهم في بادي

في بادي الرأي لفساد المقصود ويؤيده قوله وسيشير المصنف واعلم انه لا خفاء
في تمايز ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك النسبة الحكمية
وانما الخفاء والالتباس بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك المسمى
بالحكم وانما يظهر تغايرهما في صورة الشك في النسبة الحكمية فان الشاك
في النسبة الحكمية متردد بين وقوعها اولا وقوعها فقد حصل له ادراك
النسبة الحكمية لان الشك في الشيء بدون تصوره ممتنع ولم يحصل له
الادراك المسمى بالحكم فظهر الامتياز والتغاير بينهما
وسيشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا يعني
في اول مباحث القضايا حيث يقول ويسمى المحكوم عليه موضوعا
والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة وقد يستعار لها هو
والانحصار لا قوله والوهم قد عرفت مما ذكرناه في تعريف العلم
ان التصديق اربعة اقسام ويعلم هاهنا من كلام المحشي ره ان التصور
ستة التخييل تصور الوقوع او اللاوقوع من غير تردد والشك
التردد بينهما بمعنى تصويرهما مع تجويز كل منهما على السواء والوهم
تصور احدهما مع ترجيح الاخر فيكون الراجح ظنا وتصديقا وهذا
المرجوح وهما وتصورا
ويعلم انقسام كل من التصور
والتصديق الخ وذلك لان الضروري والكسبي وصفان قائمان
بموصوفيهما اعني التصور والتصديق ولا يوجدان بدونهما ولا
يغايران فانه كما اشار اليه كل من وصفي الضرورة والاكتساب فاذا
انقسم ذلك الوصف كان الموصوف الذي لا يوجد بدونه منقسما
بالطريق الاولى فلذا كان ابلغ واحسن من التصريح والاصل ان

العلم مطلقا يحتاج حصوله الى نظر وفكر وهو المكتسب والا ما لا يحتاج حصوله
الى نظر وفكر وهو الضروري واقسام الضروري ستة بديهيات ومشاهدات و
فطريات وتجربيات وحدسيات ومتواترات كما ذكر في اواخر الكتاب
كما زعمه القوم حيث قالوا ليس كل واحد من التصور
والتصديق بديهيا والا لما احتجنا في فهم شيء من الاشياء الى نظر وفكر
وذلك خلاف الواقع والعيان والمشاهدة ضرورة انا نحتاج في فهم
اكثر الاشياء الى نظر وفكر وليس كل واحد من التصور والتصديق
نظريا والا لدار او تسلسل اما الدور فلانه توقف على ما هو متوقف
عليه اما بمرتبة كما في الدور المصرح به او بمراتب كما في الدور
المضمر وكلاهما محالان واما التسلسل فلانه يستلزم استحضار امور لا
نهاية لها وهو محال سواء كانت النفس الناطقة قديمة او حادثة وذلك
لانه على تقدير قدمها ايضا يستحيل استحضار الامور الغير المتناهية
لانها تحصل بالفكر والفكر يتحقق بحركة النفس بالقوة التي في مقدم
البطن الاوسط من الدماغ والدماغ من البدن وهو حادث با
بالاتفاق فيكون الفكر حادثا ولا يمكن اكتساب الامور الغير
المتناهية لانها لا تحصل في الازمنة المتناهية نص على ذلك
بعض الفحول من الافاضل ايضا واذا بطل الجميع ثبت ان كل
واحد من التصور والتصديق قسمان بديهي ونظري بل يكتسب نظري
كل واحد من بديهي ذلك الواحد لا من بديهي الاخر الى غير ذلك
من الدلائل التي تحتشم ابذكرها وما يرد عليها وذلك لانا اذا
رجعنا الى وجداننا الى اخر ما قاله رحمه

اي النظر

اي النظر توجه النفس نحو الامر المعلوم لتحصيل امر غير معلوم هذا تفسير النظر
والفكر والمراد بتوجه النفس نحو الامر المعلوم ترتيب امور معلومة على
ما ينبغي ترتيبها بان يكون الجنس مقدما على الفصل وهكذا وتكون
الصغرى مقدما على الكبرى مع ايجابها وكليتها في الشكل الاول
وكذا رعاية ما يجب رعايته في الاشكال الباقية ليتادى الى امر غير
معلوم هو المطلوب فالترتيب لغة جعل كل شيء في مرتبته وعرفا
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم واحد ويكون
لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتاخر كما اشرنا والمراد بالامور
ما فوق الواحد لان الجمع المنطقي كذلك وانما اعتبرت الامور لان
الترتيب انما يحصل باثنين فصاعدا والمراد بالمعلومة الصورة
الحاصلة عند العقل مطلقا تصورا كان او تصديقا يقينيا كان
او ظنيا او جهلا مركبا او تقليديا او غير ذلك كما ذكرنا سابقا
وسنشير اليه عن قريب ايضا في وجه العدول وانما اعتبر عدم العلم
والجهل في المطلق لاستحالة استعلام تحصيل الحاصل بهذا التحصيل
وهو ان المجهول ايضا اعم من ان يكون تصوريا او تصديقيا فاكتسب
مجهول كل واحد منهما من معلوم ذلك الواحد لا من معلوم الاخر كما
ذكرنا سابقا وكثيرا عن قريب ايضا ومن لطائف تعريف النظر انه
يشتمل على العلل الاربع وذلك لان كل مركب صادر عن فاعل
مختار لا بد له من علل اربع علة مادية وعلة صورية وهما داخلتان
في ذلك المعلول المركب وعلة فاعلية وعلة غائية وهما خارجتان عنه
فالترتيب والملاحظ اشارة الى العلة الصورية بالالتزام فان

فان الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات كالهيئة
الحاصلة لاجزاء السرير في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية
بالالتزام ايضا لان كل ترتيب لابد له من مرتب وهي هنا القوة
العاقلة كالنجار للسرير وامور معلومة اشارة الى العلة المادية
كقطع الخشب للسرير وتحصيل والتادي الى المجهول اشارة الى الغائية
فان المقصود من ذلك الترتيب ليس الا ان يتادى الذهن الى
المطلوب المجهول كجلوس السلطان بالنسبة الى السرير نص على ذلك شارح
المطالع   وفي العدول عن لفظ المعلوم الى المعقول
فوائد منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف وذلك
لان المعلوم كما يطلق تارة على الحصول العقلي كذلك يطلق تارة
اخرى على الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت وهو اي الاعتقاد
المذكور اخص من الاول اعني الحصول العقلي لانه يتناول
التصورية والتصديقية اليقينيات والظنيات والجهليات فان
الفكر كما يجري في التصورات يجري ايضا في التصديقات وكما يكون
في اليقينيات يكون ايضا في الظنون والجهالات كما ذكرنا واما
الظنيات فكقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل حائط ينتشر
منه التراب ينهدم واما الجهل فكما قيل العالم مستغن عن
المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم واما المعقول فهو
مرادف للمعلوم بالمعنى الاول المراد هنا اعني الحصول العقلي
الشامل للمذكورات فلذلك عدل عن المعلوم الى المعقول اذ لا
يجوز استعمال الالفاظ المشتركة في التعريفات بلا قرينة ولا

ولا قرينة هنا لانه لم يفسر المصنف في هذا الكتاب بحصول صورة الشيء في العقل
ولا بغيره حتى يكون قرينة   قانون يعني والاصل في ترتيب
نظم الكلام ان يكون تلك الحاشية متاخرة عن قوله فيه الخطأ وكانه
قدمها لما اشار اليه في قوله فههنا علم انه لابد من ارتباطه بقوله فاشار
اليه بقوله وموضوعه   كقول النحاة كل فاعل مرفوع
فانه حكم كلي اي قضية كلية حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها
فروع هي الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك
زيد في قام زيد مرفوع وعمرو في قعد عمرو مرفوع ونحو ذلك وهذه
الفروع مندرجة تحت القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة
القريبة من الفعل والقانون والقاعدة والاصل والضابط
اسماء لهذه القضية بالقياس الى تلك الفروع المندرجة فيها
واستخراجها منها من القوة الى الفعل يسمى تفريعا وذلك بان
يحمل موضوعها اعني الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية ويجعل
تلك القضية الكلية الكبرى وهكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع
ينتج ان زيدا مرفوع فقد خرج بهذا العمل هذا الفرع من القوة
الى الفعل وقس عليه استخراج سائر الفروع
يعلم منه جزئيات الفاعل اي بالفعل على الوجه الذي قررنا
كما نص عليه السيد الشريف   وذلك هو المنطق
انما سمي هذا الفن بالمنطق لان ظهور القوة النطقية الظاهرة
والباطنة انما يحصل به   وعلم من هذا تعريف
المنطق ايضا بانه قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في

في الفكر حذف لفظ الة اعتمادا على ذكره في شرح قول المصنف في تحرير
المنطق والكلام فانه قال هناك المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها
الذهن عن الخطاء في الفكر فالآلة هو الواسطة بين الفاعل والمنفعل
في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار وانما كان المنطق آلة لانه
واسطة بين القوة العاقلة وبين المعلومات التي ترتبها القوة
العاقلة لاكتساب المجهولات وانما كان المنطق قانونا لان مسائله
قوانين كلية منطبقة على جميع جزئياتها لانا اذا عرفنا ان السالبة
الكلية الضرورية تنعكس الى سالبة كلية دائمة عرفنا منه ان ذلك
ليس مختصا بمادة لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة ولا شيء من الحجر
بانسان دائما بل يجري في جميع المواد وانما قال تعصم مراعاتها الذهن
عن الخطاء لان المنطق ليس نفسه يعصم الذهن عن الخطاء والا لم
يعرض للمنطقي خطأ اصلا وليس كذلك لانه ربما يخطئ لاهمال
الآلة فالآلة بمنزلة الجنس للتعريف ويشمل جميع الآلات و
القانون يخرج الآلات الجزئية لارباب الصنائع وبقيد
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر يخرج سائر العلوم
القانونية التي لا تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر بل
في المقال كالعلوم العربية فههنا علم امران من الامور
الثلثة التي وضعت المقدمة لبيانها احدهما بيان احتياج الناس
الى المنطق والثاني في رسمه وانما يكون هذا التعريف رسما للمنطق لما
ذكرنا من ان المنطق آلة وكونه آلة عارض من عوارضه فان الآلية
للشيء يكون له بنفسه والآلية للمنطق ليست لنفسه بل بالقياس الى غيره

الى غيره من العلوم الحكمية فهو تعريف بالعارض والخارج والتعريف بالخارج
رسم كما سيجيء في بحث المعرف انشاء الله وايضا حقيقة كل علم مسائل ذلك وان كان
للموضوعات والمبادي ايضا مدخل في تلك الحقيقة في الجملة لانه يحصل تلك
المسائل اولا ثم يوضع اسم ذلك العلم بازائها فلا يكون له حقيقة وماهية
وراء تلك المسائل فمعرفته بحقيقته وحقيقته لا يحصل الا بالعلم بجميع
مسائله وليس ذلك مقدمة الشروع فيه وانما كان مقدمة الشروع معرفته
برسمه فلهذا كان هذا التعريف رسما ايضا ما يبحث عن عوارضه
الذاتية وهذا الضمير اعني هو راجع الى مطلق الموضوع وذلك لانه لما
كان المقصود ههنا التصديق بموضوعية الموضوع اي بانه اي شيء في الفلان
موضوع للمنطق وكان موضوع المنطق اخص من مطلق الموضوع
والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام وجب اولا تعريف موضوع
العلم مطلقا حتى يحصل منه معرفة موضوع المنطق فلذا قال وهو اي
موضوع كل علم ما يبحث فيه اي في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية
كبدن الانسان لعلم الطب فانه يبحث فيه عن عوارضه واحواله من حيث
الصحة والمرض وكالكلمات في علم العربية فانه يبحث فيه عن احوالها
من حيث الاعراب والبناء والصحة والاعتلال والادغام ونحو
ذلك كالمعرف والحجة للمنطق على الوجه الذي نذكره الآن
والعرض الذاتي الى آخره يعني ان العرض للشيء
على المذهب الصحيح قسمان احدهما ما يعرض الشيء من حيث هو هو
اي لذاته كالتعجب بالقوة فانه يعرض الانسان من حيث انه انسان
المراد به ههنا ادراك الامور الغريبة لانه يطلق عليه ايضا كما يطلق على

التعجب المتعارف وليس المراد منها التعجب المتعارف فانه وان كان عرضا
عارضا للانسان لكنه لا لجهة لذاته بل للامر مساو له وهو ادراك الامور
الغريبة لان التعجب المتعارف هيئة انفعالية للنفس الانسانية عند ادراك
امور غريبة فالتعجب المتعارف كالضحك في كونه عارضا للانسان بواسطة امر
مساو لكنه بواسطة واحدة والضحك بواسطتين وثانيها ما يعرضه بواسطة
امر مساو له كذلك الشيء المعروض سواء كان ذلك الامر المساوي للمعروض
جزءا له او خارجا عنه كالتعجب المتعارف والضحك فانه يعرض الانسان بواسطة
النطق الذي هو جزءه ومساو له وباعتبار التعجب الذي هو خارج عنه ومساو
ومساو له ايضا والحاصل ان اقسام العوارض للشيء ستة لان ما يعرض الشيء
اما ان يكون عروضه له لذاته او لجزئه او لامر خارج عنه والامر الخارج
عن المعروض اما مساو للمعروض او اعم منه او اخص منه او مباين له
فالاول والثاني من اقسام الستة وهما العارض لذات المعروض
والعارض المساوي الخارج فيسميان عرضين ذاتيين وكذا الثاني في
باعتبار الجزء المساوي للمعروض كما اشرنا اليه واما العارض اللاحق
للشيء بواسطة جزئه الاعم كالحركة بالارادة اللاحقة بواسطة انه
حيوان فليس عرضا ذاتيا وقال السيد الشريف طريقة المتاخرين انهم
يجعلون العارض اللاحق بواسطة الجزء الاعم من الاعراض الذاتية
التي يبحث عنها في العلوم وليست بصحيحة بل الحق ان الاعراض الذاتية
ما يلحق الشيء لذاته او لامر يساويه سواء كان جزءا له او خارجا عنه
واما الاربعة الباقية وهي العارض للشيء بواسطة الجزء الاعم كالحركة
بالارادة اه والعارض له بواسطة امر خارج اعم من المعروض

من المعروض مطلقا او من وجه كالحركة اللاحقة للانسان بواسطة انه ابيض
فان الابيض اخص من الانسان من وجه والعارض له بواسطة الخارج الاخص
مطلقا او من وجه كالضحك العارض للحيوان بواسطة متعجب وهو الحركة
اللاحقة للحيوان بواسطة انه ابيض والعارض له بسبب الامر المباين كالحرارة
العارضة للماء بواسطة النار وهي مباينة للماء فتسمى اعراضا غريبا
وبعيد الماهية الواسطة والبعد بالقياس الى المعروف بخلاف
ان يقتضي فانهما لما كانا اقرب الى الذات سيما من الاعراض الذاتية
والا فالكل مستند ومنسوب الى الذات
اعلم
ان موضوع المنطق في المعرف والحجة يعني اذا علمت ان موضوع كل
علم هو ما يبحث عن عوارضه الذاتية فاعلم ان موضوع المنطق هو
المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث في المنطق
عن اعراضها الذاتية وهي صحة ايصال كل منهما الى المجهول فا
فالمنطقي انما يبحث فيه عن احوالهما باعتبار صحة ايصالهما الى المجهول
تصوري او تصديقي وتلك الاحوال هي الايصال وما يتوقف عليه
الايصال بيان ذلك ان احوال كل واحد من المعلومات التصورية
والتصديقية التي يبحث عنها في المنطق ثلثة اقسام اما الاحوال التي
للمعلومات التصورية احدها الايصال الى المجهول التصوري اما بالكنه
كما في الحد التام واما بوجه يمتاز عن جميع ما عداه ذاتيا كان او عرضيا
كما في الثلثة الباقية من الاقسام الاربعة للمعرف اعني الحد الناقص
والرسم التام والناقص والبحث عن هذه الاحوال في باب التعريفات
وثانيها ما يتوقف عليها الايصال الى المجهول التصوري توقفا قريبا

لكون المعلومات التصورية كلية وجزئية ذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً
وخاصة مما يتركب المعرف منه فالايصال يتوقف على هذه الاحوال
بلا واسطة والبحث عن هذه الاحوال في باب الكليات وذكر الجزئية استطرادي
وثانيها ما يتوقف عليها الايصال الى المجهول التصوري توقفاً بعيداً
اي بواسطة لكون المعلومات التصورية موضوعات ومحمولات لما عرفنا
من ان كل قضية لابد لها من محكوم عليه وبه والبحث عن هذه الاحوال
في ضمن باب القضايا اما الاحوال للمعلومات التصديقية فاحدها
الايصال الى المجهول التصديقي تعريفاً ذلك التصديق الموصل او غير
يقيني من الظن والجهل المركب والتقليد كما اشرنا اليه في تقسيم العلم
وذلك مباحث القياس والاستقراء والتمثيل التي هي انواع الحجة وثانيها
ما يتوقف عليها الايصال الى المجهول التصديقي توقفاً قريباً وذلك
مباحث القضايا لكون القضية حملية تارة وشرطية اخرى بانواعها
وكونها نقيض قضية اخرى او عكس قضية ونحو ذلك من الاحكام
وثالثها ما يتوقف عليها الايصال الى المجهول التصديقي توقفاً
بعيداً لكون المعلومات التصديقية موضوعات ومحمولات فان المقدم
والتالي تضمنان بالقوة القريبة لصيرورتهما قضية مستقلة
بحذف اداة الشرط من الاتصال والانفصال فهما معدودان
في المعلومات التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول
فانهما من التصورات   موصلاً لانه يعرف بيان
المجهول التصوري وسموا الموصل الى التصوري قولاً شارحاً
اما تسميته قولاً فلانه في الاغلب مركب كما في الحد التام والرسم

والرسم دائماً وفي الحد الناقص وفي الرسم الناقص في بعض الاوقات
بل في الاكثر والقول يرادف المركب في هذا الفن واما تسميته شارحاً
فلشرحه وايضاحه ماهيات الاشياء   حجة لانها
تصير سبباً للغلبة على الخصم اي المعلومات التصديقية تصير سبباً لغلبة
من تمسك بها استدلالاً على مطلوبه على الخصم سواء كان الخصم مبطلاً
او محقاً وكذا المستدل وهذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب لان
المعلومات التصديقية سبب والحجة مسبب وفي هذا المجاز لطف من
اطلاق المسبب على السبب   في التصورات
انما قدم مباحث التصورات على مباحث التصديقات لان التصور
مقدم على التصديق طبعاً فليقدم عليه وضعاً ليوافق الوضع الطبع
والتقدم الطبيعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر و
لا يكون علة تامة له كالواحد للاثنين وهو التصور بالنسبة الى التصديق
كذلك اما انه ليس علة تامة له فظاهر والا لزم من حصوله حصول
التصديق ضرورة وجود المعلول عند وجود العلة واما انه
يحتاج اليه التصديق فلما مرت الاشارة اليه وتحريره ايضاً ان كل تصديق
لابد فيه من ثلثة تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او بوجه صادق
عليه وتصور المحكوم به باحد هذين الوجهين ايضاً وتصور النسبة
الحكمية ضرورة انه يمتنع الحكم ممن جهل احد هذه التصورات
من وراء الجدار انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة
اللفظ على وجود اللافظ لان المسموع من المشاهد يعلم وجود
اللافظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه عقلاً بخلاف المسموع

في وراء الجدار فانه لا يعلم وجود لافظ الا بدلالة اللفظ عليه عقلا
نص على ذلك السيد الشريف   لان دلالة اللفظ بسبب
وضعه مقصوده ح ان دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع
ذلك اللفظ له من حيث انه وضع له مطابقة لان اللفظ مطابق
لتمام ما وضع له من قولهم طابق النعل بالنعل والقذة بالقذة اذا
توافقا كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالته على جزء المعنى
الذي وضع ذلك اللفظ له من حيث انه كذلك تضمن لان جزء المعنى
الموضوع له في ضمن المعنى الموضوع له فهو دلالة على ما في ضمن المعنى
الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق ودلالة اللفظ
على معنى خارج عن المعنى الموضوع له من حيث انه خارج عنه التزام
لدلالته على لازم معناه الموضوع له كدلالة العمى على البصر والحاتم
على الجود وموسى على الحق وفرعون على المبطل في قولهم لكل موسى فرعون
اي كون الامر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له
بدونه يعني انه يجب عند ارباب هذا الفن ان يكون اللزوم الذي
بين المعنى الموضوع له وبين الخارج اللازم لزوما ذهنيا بينا بالمعنى
الاخص الذي سيجيء في بحث الخاصة والعرض العام وهو ما يكفي فيه تصورا
واحد الارادة المعنى الموضوع له وذلك الخارج كليهما كما اشار اليه
بقوله بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدونه والامثلة قد مرت
واما ارباب البيان فيكفي عندهم اللزوم مطلقا سواء كان بينا بالمعنى
الاعم او غير بين خاصا او عاما بل اللوازم البعيدة اكثر اعتبارا
وانسب احتياجا وانما قيدنا حدود الدلالات الثلث بالحيثية لئلا

لئلا ينتقض حد بعض الدلالات ببعضها لجواز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل
والجزء كلفظ الامكان فانه موضوع للامكان الخاص مرة وهو سلب الضرورة في
عن الطرفين وللامكان العام مرة اخرى وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف
للنسبة ولجواز ان يكون اللفظ مشتركا بين الملزوم واللازم كلفظ الشمس
فانه موضوع للجرم وللضوء وكل ذلك واضح وترك هذا القيد اعتمادا على
وضوحه وشهرته فيما بين القوم   اي اللفظ الموضوع
ان اريد فيما سبق ان المقصود بالبحث ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية
اذ عليها مدار الافادة والاستفادة دون سائر الدلالات الخمس
الباقية صرح باللفظ ههنا تاكيدا لما سبق وازالة لغفلة الناظر في
الكتاب يعني ان اللفظ الموضوع سواء كان دالا بالمطابقة او
باحد الاخيرين ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه كلفظ فهو المركب
والا فهو المفرد والباقي واضح وانما قدم المركب على المفرد في الوضع
مع ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب طبعا كما مر في تقديم التصور
على التصديق ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطاء عند المحصلين
لان مفهوم تعريفه وجودي وفي المفرد عدمي والوجود اشرف من العدم
وسابق في التصور عليه   او انشاء ان لم يحتملها اي
الصدق والكذب فالانشاء ان دل على طلب الفعل دلالة وضعية
فمع الاستعلاء امر كاضرب ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع
التساوي التماس نحو اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات وافعل يا
كذا او كذا ونحو ذلك لمن يساويك مطلقا اذا قلت كذا وان
دل على طلب الترك كلا تنهى بالاقسام الثلثة وان دل على طلب الفهم

لك فهو الاستفهام وان لم يدل على طلب شيء مما ذكر فهو تنبيه لانه ينبه المخاطب
على ما في ضمير المتكلم ويندرج فيه التمني والترجي والوعد والنداء والقسم
ما في اقسام الاشياء الاولية ثابتة والبواقي متنوعات الى المستقل
في الدلالة اي اللفظ الموضوع المفرد بحيث كلما تحقق هيئته التركيبية
في مادة موضوعة متصرفة فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة والمراد
بالهيئة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقدم بعضها وتأخرها وحركاتها و
سكناتها وهي صورة الكلمة والحروف مادتها وانما قيد اللفظ
المفرد الذي هو الكلمة بالهيئة ليخرج ما يدل على الزمان لا بالهيئة
فقط بل بحسب مادته وجوهره ايضا كالصبوح والغبوق والزمان
واليوم والامس والغد وغيرها فان دلالتها بموادها على الزمان
بمعنى ان موادها وجواهرها مستقلة في الدلالة على الزمان وان كان بهيئتها
ايضا مدخل في الجملة بخلاف الكلمة فان الهيئة هنا مستقلة بالدلالة على
الزمان بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحد المادة
كضرب ويضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة وان اختلف المادة
كضرب وجلس هذا مقصوده طاب ثراه هنا لكن كل ذلك منقوض
بشرح اه فتامل تقف وفيه بحث فانه يقتضي ان
يكون [illegible] قال علامة العلماء مولانا خليل الله قدس سره هذا
البحث مندفع فان المتحد المعنى لا يكون داخلا في العلم الا اذا كان
مشخصا ولا في المتواطي والمشكك الا اذا كانت له افراد وما نحن فيه
ليس كذلك لقوله بل قد تحقق والحصر في هذه الاقسام ليس عقليا الا
ترى انها اذا دخلت في متحد المعنى لم يكونا داخلين في العلم والمتواطي

والمتواطي والمشكك واذا دخلت في متكثر المعنى كانا داخلين في المشترك او
في المنقول او في الحقيقة والمجاز فافهم انتهى كلامه سره اقول والحق ان الفعل
والحرف داخلان في متكثر المعنى وغير داخلين في متحد المعنى الا ان
يجعلا علمين فحينئذ يكونا داخلين فيه ثم ان الحق انهما داخلان في المشترك
وقيل داخلان في الحقيقة والمجاز وعلى التقديرين فالتقسيم للمفرد المطلق
لا للاسم وقوله ره فتامل فيه كانه اشارة الى هذا وههنا
كلام وهو انه قال مولانا خليل الله قدس سره هذا الكلام مندفع لانا نختار
الثاني ونقول قوله ويخرج عن متحد المعنى م لان المراد بمتحد المعنى
ما وضع باعتبار معنى واحد كما ان المراد بمتكثر المعنى ما وضع باعتبار
معان كثيرة والدليل على ذلك انه قد يكون اسم واحد علما ومشتركا
باعتبارين كما صرح بذلك المحشي في حاشيته على الحاشية الجلالية
على التهذيب ولا يمكن ذلك الا اذا كان داخلا في متكثر المعنى
وغير خارج عن متحد المعنى انتهى كلامه سره وحاصل مقصوده طاب ثراه
انا نختار الشق الثاني من الترديد بمعنى ما استعمل فيه اللفظ سواء كان
وضع اللفظ له تحقيقا او تاويلا فحينئذ يصح عد الحقيقة والمجاز من اقسام متكثر
المعنى كما فعله المصنف واسماء الاشارة داخلة في متحد المعنى ومتكثر المعنى
معا باعتبارين باعتبار الوضع وباعتبار الاستعمال فيحتاج في اخراجها
الى التقييد بقوله وضعا هذا محصول كلامه وفيه ما فيه بل الحق
ان اسماء الاشارة داخلة في متحد المعنى فقط وخارجة عن متكثر
المعنى عند جميع المصنف وغيره لكنها بحسب اصل الوضع مرتبطة كالاذان
والشمس وبحسب الاستعمال مشخصة مجازا عند المصنف من قبيل تشخيص

العلم الا ان العلم شخص وضعا وذا استعمالا فاحتاج في العلم الى التقييد
بقوله وضعا ليخرج اسماء الاشارة بحسب الاستعمال من العلم ولا يكون ههنا
كلام على المصنف اصلا ومراده بالمعنى في التقسيم هو المعنى الاعم المستعمل فيه
اللفظ والا لا يصح عد الحقيقة والمجاز من اقسام متكثر المعنى كما عرفت و
قوله رحمه الله والدليل على ذلك انه قد يكون اسم واحد علما ومشتركا
باعتبارين كلفظ العين قد يكون علما لرجل وقد يكون مشتركا كما اذا
لم يكن علما وكالجون وقد يكون اسم واحد علما وحقيقة ومجازا باعتبارين
كلفظ الاسد فانه لخفاته يكون علما لرجل وقد يكون حقيقة ومجازا قياس
اسماء الاشارة على ذلك لا يخلو من شيء مع ما بيناه اذا عرفت هذا
فلا باس علينا ان نذكر وضع اسماء الاشارة والموصولات والضمائر
واستعمالاتها عند المصنف وغيره فانها ايضا كاسماء الاشارة عند المصنف
وغيره فنقول قال السيد الشريف ان الموصولة فيها شائبة
الاعلام المخاطب بمعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصوفة
فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعين الموصوف عنده
ولهذا الموصولة مستعملة في ذلك المعين اما لانها موضوعة للمعينات
وضعا عاما واما لانها موضوعة لمفهوم كلي مستعمل في جزئياته
المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وان كان منحصرا في معين انتهى
قوله اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما اشارة الى ما ذهب
اليه هو ونجم الائمة وغيرهما ممن وافقهما من كون الوضع عاما و
الموضوع له خاصا مثلا الذي موضوع لكل مفرد مذكر معين
وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونه مجازا في شيء من افراده ولا

افراده ولا الاشتراك ولا تعدد الاوضاع وكذا بقية الضمائر من
نحو انا وانت وهو واسماء الاشارة وقوله واما لانها موضوعة لمفهوم
كلي مستعمل في جزئياته المعينة اشارة الى ما ذهب اليه المحقق التفتازاني
ومن وافقه من كون الوضع عاما حيث قالوا ان لفظة الذي مثلا
لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال الذي ويراد به
مفرد مذكر لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في
غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا
بعدد افراد المفرد المذكر فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل
لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده المعينة
دونه وهذا توهم غير صحيح لانه لو صح ما توهمه لكانت لفظة الذي
وهذا وانا وانت وهو مجازات لا حقائق لها اذا لم تستعمل
فيما وضعت من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها
اصلا وهو فاسد فتذكر فانه ينفعك في مواضع جمة ذلك في
ترجيحا للمصنف رحمه الله   اي ان يكون صدق هذا المعنى
الكلي على تلك الافراد على السوية سواء كانت تلك الافراد خارجية
او ذهنية كالانسان والشمس فان الانسان كلي متحقق له افراد في
الخارج وصدقه عليها بالسوية وكذا الشمس فانها ايضا كلية كما عرف
حقوب ولها افراد في الذهن وصدقها عليها ايضا بالسوية
وكذا اسماء الاشارة والموصولات والضمائر كما قلنا سابقا
بالعلية كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن لان
وجوده علة لوجود الممكن   ويكون صدقه على البعض

اولا كالوجود ايضا فانه اولى وانسب واثبت ودائم في الواجب
بل قد يكون بالزيادة ايضا والفرق بين الزيادة والنقصان والشدة والضعف
ان الاولين يطلقان على الكميات والمقادير والاخران يطلقان
على الكيفيات كالسواد والبياض والحرارة والبرودة ونحو ذلك
فعلى الاول ليس منقولا شرعيا كالصلوة فانها في
اللغة موضوعة للدعاء ثم نقل في عرف الشرع الى العبادة المخصوصة
وعلى الثاني عرفيا كالدابة فانها في الاصل موضوعة
لكل ما يدب في الارض ثم نقل في العرف العام الى ذوات القوائم الاربع
من الخيل والبغال والحمير   وعلى الثالث اصطلاحيا
كالفعل فانه في اصل اللغة موضوع للحدث ثم نقل في عرف النحاة
الى كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة
والممكنات اي ان لم يمتنع افراده في الخارج فيشتمل الواجب والممكن
الخاص كليهما مقصوده طاب ثراه ان المراد بالامكان ههنا هو
الامكان العام المقيد بجانب الوجود كما في الله ممكن الوجود اي عدمه
ليس ضروريا والممتنع ما يكون عدمه ضروريا كما في شريك الباري
ممكن العدم اي وجوده ليس ضروريا فيكون الممتنع من الامكان العام
المقيد بجانب العدم كما رايت فانه في شريك الباري ممكن الوجود
واما الممكن الخاص فهو ايضا من الامكان العام المقيد بجانب الوجود
كما في الانسان ممكن الوجود وان كان مقيدا بجانب العدم ايضا
في مقابل الامكان العام بهذا المعنى اعني المقيد بجانب الوجود الممتنع
كما جعله وبيناه ولها الواجب والممكن الخاص كليهما فلا يرد ان يقال

ان يقال ان اريد بالامكان الامكان العام مطلقا كان شاملا للممتنع ايضا
فيكون قسيم الشيء قسما له وهو قد جعله قسما منه والحاصل ان اقسام
الكلي منحصرة في ستة لانه اما معدوم في الخارج وهو قسمان ممتنع
الوجود فيه كشريك الباري وممكن الوجود فيه كالعنقاء واما موجود غير
متعدد الافراد بل له فرد واحد فقط وهو ايضا قسمان كمفهوم الواجب
تعالى شانه والشمس لكن الاول ليس غيره ممكن والثاني يكون غيره
ممكن واما موجود فيه متعدد الافراد وهو ايضا قسمان كالكواكب
السبعة السيارة والنفس الناطقة عند الفلاسفة القائلين بقدم العالم
لكن الاول ما يكون افراده متناهية والثاني غير متناهية على
مذهبهم ومثل معلومات الباري عز اسمه   كالمتباينين
الكاف بمعنى كذلك فيكون المتباينان مشبهين والاعم والاخص
من وجه مشبها بهما كما اشار اليه طاب ثراه بان كما ان بين نقيضي
الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي الخ فلا يرد
عليه ان في القياس نقيضي موفقة نقيض المتباينين صح تحسين تشبيه
الاعم والاخص من وجه بهما   فيعلم بان النسبة
التزاما اي بين الجزئي الحقيقي والاضافي التزاما والمراد بالالتزام
هنا هو ما يفهم ضمنا وكناية من غير تصريح به لانه على هذا المعنى
الثاني يكون صريح المعنى ان الاخص الذي هو عبارة عن الجزئي الاضافي
اعم من الاخص المطلق الذي مر انفا فيعلم من ههنا ان الاخص الذي
هو الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقي ضمنا لانه اذا كان الاخص
هو الجزئي الاضافي اعم من الاخص المطلق المذكور والحال ان الاخص

المطلق المذكور اعم من الجزئي الحقيقي كان الاخص الذي هو الجزئي الاضافي
اعم من الجزئي الحقيقي بالطريق الاولى لان الاعم من الاعم من شيء
اعم ذلك الشيء
فايدة جليلة لا باس بايرادها في
هذا المقام وهي ان الفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي هو ان
الجزء هو الكلي والكل هو الجزئي وبيان ذلك ان الجزئي الحقيقي كزيد
مثلا كليا وجزئيا اما كونه كلا فلما ذكرنا من انه مركب من الانسان
والتشخص واما كونه جزئيا فلكونه منسوبا الى جزئه الذي هو الانسان مثلا
ويكون الانسان جزء وكليا اما كونه جزء فلما ذكرنا من انه جزء الجزئي
الحقيقي واما كونه كليا فلكونه منسوبا الى الكل الذي هو الجزئي
الحقيقي هذا اعني كون الانسان جزء او كليا انما هو بالنظر الى ما تحته
من الجزئي الحقيقي واما بالنظر الى ما فوقه من الحيوان يكون كلا وجزئيا
وهكذا يكون مسمى بالاسامي الاربعة الى الجسم المطلق دون الجواهر
فانه يكون جزء وكليا ولا يسمى بالاسامي الاربعة لانه ليس فوقه شيء
والحاصل ان الجزئي الحقيقي كزيد مثلا يكون كلا وجزئيا فقط
والجوهر يكون جزء وكليا فقط وما بينهما من الاشياء الاربعة اعني
الانسان والحيوان والجسم النامي والجسم المطلق يكون كل واحد منها
كلا وجزئيا بالنظر الى ما فوقه وجزء وكليا الى ما تحته فيكون
كل واحد من هذه الاربعة مسمى بالاسامي الاربعة اعني الكل والجزئي
والجزء والكلي فافهم فانه ينفعك
والا فهو الفصل
اي وان لم يكن تمام المشترك سواء لم يكن مشتركا اصلا بل يكون
مختصا بحقيقة المهية كالناطق بالنسبة الى الانسان او كان مشتركا

مشتركا بين المهية وغيرها لكن لا يكون تمام المشترك بينهما كالحساس والنامي
وقابل الابعاد بالنسبة الى الانسان وغيره فالجميع فصول لكن الاول
فصل قريب والبواقي فصول بعيدة بالقياس الى الانسان
وفي هذه الثلاثة ذاتيات وهي الكلي الذي هو عين حقيقة افراده
وجزئه الذي هو تمام المشترك بينها وبين غيرها وجزئه الذي لم يكن تمام
المشترك وينبغي ان يفسر الذاتي هنا بالليس بخارج عن المهية لئلا يرد
ما قيل من ان يكون الجنس والفصل ذاتيين مسلم لانهما جزآن ذاتيان
للانسان فيكونان منسوبين الى الذات التي هي الانسان واما كون الانسان
ذاتيا فغير مسلم لان الشيء لا ينسب الى نفسه قال في شرح التلخيص ذهب
الشيخ في الشفاء ان الكلي اما ذاتي او عرضي وفسر الذاتي بالا يكون خارجا
عن المهية حتى يتناول المهية وجزئها وهو اعتراض الامام وهو نفس المهية
لو كانت ذاتيا فلا يخلو اما ان يكون ذاتيا لنفسه او لغيره والاول ح
لان الذاتي منسوب الى الذات والشيء الواحد لا يكون منسوبا ومنسوبا اليه
والثاني ايضا ح لان الذي يكون المهية ذاتيا له لا بد ان يكون مركبا
منه ومن غيره ولو كان كذلك يكون المهية احد اجزاء ذلك المركب وح
لا يكون نفس المهية لان جزء المركب لا يكون نفسه غير وارد
بقي ان هذه الممتن الكليات خمسة بالتاء في لفظ خمسة لان الكليات
جمع كلي لا كلية
والصنف كالرومي قال لاري في حاشية
منه الصنف هو النوع المقيد بقيد عرضي كالانسان الرومي وهو عرضي
لافراده لانه المركب من الداخل والخارج خارج انتهى
وفيه مناقشة وهي ما ياتي في كلامه لا فيه نظر فان هذا اي كون النقطة

غير قابلة للقسمة اصلا يدل على انها لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا
بل هو من الاجزاء العقلية فجاز ان يكون للنقطة ونحوها جنس لها
وان لم يكن لها جزء في الخارج والحق ان النوع الاضافي اعم مطلقا من النوع
الحقيقي لمنع عدم تركيب البسائط من الاجزاء الذهنية غير مسلم والجنس
والفصل من الاجزاء العقلية وقد ذهب في ما الى المتقدمين حتى الشيخ في
الشفاء الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي
وما بينهما متوسطات والحاصل ان الانسان نوع سافل فقط والجوهر
جنس عال فقط والحيوان جنس سافل ونوع متوسط وكذا الجسم المطلق
نوع عال وجنس متوسط وكذا الجسم النامي جنس متوسط ونوع متوسط
ولم يتعرض للجنس المفرد في المتن ومثلوا للنوع المفرد
والجنس المفرد كليهما بالعقل اما كونه مثالا للنوع المفرد فبان يفرض
ان الجوهر جنس له فان تحته العقول العشرة وهي في حقيقة العقل
متفقة فهو لا يكون اعم من نوع اذ ليس تحته نوع بل الاشخاص ولا اخص
اذ ليس فوقه نوع بل جنس وهو الجوهر وعلى ذلك الفرض والتقدير
فهو نوع مفرد واما كونه مثالا للجنس المفرد فبان يفرض ان لا يكون
الجوهر جنسا له فانه ليس اعم من جنس اذ ليس تحته جنس بل تحته العقول
العشرة وهي انواع مختلفة غير متفقة لا اجناس ولا اخص اذ ليس فوقه
الا الجوهر وقد فرض انه ليس بجنس له فالتمثيل بمجرد الفرض سواء
طابق الواقع ام لا   فبعيد كالحساس بالنسبة الى
الانسان قد عرفت ان الاجناس تترتب متصاعدة الى العالي
وان للنوع الحقيقي في سلسلة الترتيب اربعة اجناس فيكون له اربعة

له اربعة فصول في تلك السلسلة بازاء كل جنس فصل بناء على ان لا جنس
له لا فصل له فان كان ذلك الفصل مميزا للنوع عن المشاركات
في جنسه القريب فذلك الفصل قريب بالنسبة اليه كالناطق بالنسبة
الى الانسان فانه مميزه عن الاشياء المشاركة للانسان في جنسه القريب
وهو الحيوان والا مميزه عن المشاركات في جنسه البعيد بمرتبة فالفصل
ايضا بعيد بمرتبة كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه مميزه عن الاشياء
المشاركة في جنسه البعيد بمرتبة وهو الجسم النامي وان مميزه عن المشاركات
في جنسه البعيد بمرتبتين فالفصل ايضا بعيد بمرتبتين كالنامي بالنسبة الى
الانسان فانه مميزه عن الاشياء المشاركة له في جنسه البعيد بمرتبتين
وهو الجسم المطلق وان مميزه عن المشاركات في جنسه البعيد بثلث مراتب
فالفصل ايضا بعيد بثلث مراتب كقابل الابعاد فانه مميزه عن
الاشياء المشاركة في جنسه البعيد بثلث مراتب وهو الجوهر فاذا
عرفت هذا فاعلم انه كما كان للاجناس اربعة مراتب كذلك كان للفصول
اربع مراتب بناء على الجزم المذكور فكما عرفت انه اذا سئل عن الماهية
الانسانية وعما يشاركها في الاجناس الاربعة كان له اربعة اجوبة من
الاجناس الاربعة احدها الجنس القريب والثلاثة الباقية هي
الاجناس الثلاثة البعيدة كذلك عرفت انه اذا سئل عن الماهية
الانسانية بانه اي حيوان او اي جسم نام او اي جسم او اي جوهر كان له
اربعة اجوبة من الفصول الاربعة احدها الفصل القريب والثلاثة
الباقية هي الفصول الثلاثة البعيدة   الفصل له نسبة
الى الماهية التي هو فصل مميز لها اي لغيرها ان كل واحد من الفصول

الاربعة التي هي في سلسلة الترتيب من الناطق والحساس والنامي وقابل الابعاد
له نسبة الى الماهية نوع خاص مطلقا سواء كان حقيقيا او اضافيا يميز ذلك
الفصل وذلك النوع الخاص عن ما يشاركه في جنس ذلك النوع الخاص
وله نسبة ايضا الى جنس ذلك النوع الخاص الذي يميز بسبب ذلك الفصل عنه
ما يشاركه فهو باعتبار النسبة الاولى مقوم للماهية لانه جزء لتلك الماهية
النوعية ومحصل لها وباعتبار النسبة الثانية مقسم لانه بانضمامه الى ذلك
الجنس وجد الحصل قسما وعدم الحصل قسما اخر كالناطق فان له نسبة
الى الانسان باعتبار انه يميزه عن المشارك في الحيوانية فهو مقوم
للانسان ومحصل له وله نسبة الى الحيوان وما فوقه الى الجوهر باعتبار انه
يميز الانسان عنها فهو مقسم للحيوان وما فوقه الى الجوهر وكالحساس بالنسبة
الى الانسان والحيوان فانه بالنسبة الى الانسان والحيوان مقوم لهما وبالنسبة
الى الجسم النامي والجسم المطلق والجوهر مقسم لها وكالنامي فانه بالنسبة
الى الجسم المطلق والجوهر مقسم لهما وكقابل الابعاد فانه بالنسبة الى الانسان
والحيوان والجسم النامي والجسم المطلق مقوم لها وبالنسبة الى الجوهر مقسم
له وقد عرفت من هذا التفصيل الذي ذكرنا اربعة اشياء
ان للنوع السافل فصلا مقوما فقط وليس له فصلا مقسما اصلا وان
للجنس العالي فصلا مقسما فقط وليس له مقوما اصلا وذلك لانه ليس
ما تحت النوع السافل نوع ولا فوق الجنس العالي جنس والا لم
يكونا سافلا وعاليا وان لما بينهما فصلا مقوما وفصلا اخر مقسما

ان كل فصل من الفصول الاربعة يقوم العالي
مطلقا سواء كان نوعا عاليا فقط كالجسم المطلق او نوعا او جنسا

ايضا فهذا الفصل المقوم للعالي المذكور يقوم السافل ايضا وذلك لان
الفصل المقوم للعالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء
فمقوم العالي جزء للسافل فكل مقوم للعالي مقوم للسافل كما ان قابل
الابعاد يقوم النوع العالي الذي هو الجسم المطلق كذلك يقوم ما تحته الى
الانسان وكما ان النامي يقوم العالي الذي هو الجسم النامي كذلك يقوم ما تحت
الجسم النامي من الحيوان والانسان وكما ان الحساس يقوم العالي الذي هو الحيوان
يقوم ما تحته من الانسان وانه لا عكس كليا بان يكون كل مقوم للسافل مقوم
للعالي بل بعض المقوم للسافل مقوم للعالي كالحساس فانه مقوم للسافل
الذي هو الانسان ومقوم للعالي الواحد وهو الحيوان وكالنامي فانه مقوم
للسافل الذي هو الانسان ومقوم للعاليين اللذين هما الحيوان والجسم النامي
والجسم المطلق وهذه الفصول بالنسبة الى بعض تلك الاجناس مقوم له ولما
تحته كما ترى وبعض مقوم السافل ليس مقوما للعالي كالناطق فانه مقوم
للسافل الذي هو الانسان وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان وما فوقه
الى الجوهر بل مقسم لهذه الاجناس الاربعة فثبت ان بعض مقوم
السافل ليس مقوما للعالي واما الفصول الثلاثة الباقية فانها بالنسبة
الى ما هي جزء له مقوم له وبالنسبة الى ما فوقه مقسم له كما اشرنا اليه

ان كل فصل من الفصول الاربعة يقسم السافل
مطلقا فهو يقسم العالي ايضا وذلك لان الفصل المقسم للسافل قسم
للسافل والسافل قسم للعالي وقسم القسم قسم فكل مقسم للعالي ولا
عكس كليا بل بعض المقسم للعالي مقسم للسافل كالناطق فانه مقسم
للعالي الذي هو الجوهر ومقسم للسافل الذي هو الجسم المطلق الى الحيوان

وبعض المقسم للعالم ليس مقسما للتأمل كقابل الابعاد مثلا فانه مقسم
للعالم الذي هو الجوهر وليس مقسما للتأمل الذي هو الجسم المطلق الى الانسان
وحكم الفصلين الواقعين بين الناطق وقابل الابعاد معلوم بالمقايسة
اليهما ان المراد بالعالم كل جنس او نوع يكون
فوق اخر سواء كان فوقه جنس او نوع اخر او لم يكن وبالسافل كل
جنس او نوع يكون تحت جنس او نوع اخر سواء كان تحته انواع او
لم يكن والمرجع هنا الاربعة يشير المصنف بقوله والمقوم للعالم مقوم
للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس ولازم وجود الذهني
الى اخر الحاشية قال الصدر الدين الشيرازي وضبط المعقول الثاني هو
ما لا يعقل الا عارضا لمعقول اخر ولم يكن في الاعيان ما يطابقه
وقيل هو من العوارض المخصوصة بالوجود الذهني ويصدق التفسير
الاول على الوجود والوجوب دون التفسير الثاني انتهى وقال
السيد الشريف في حاشية المطالع هو ما يعرض الماهية بحسب الوجود الذهني
اعني ما للوجود الذهني بخصوصه مدخل في عروضه ثم قال وتسمى معقولات
ثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل الا ترى انه لا يمكن ان
يعقل معنى الكلية مثلا الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له
انتهى وكان الكلية من المعقولات الثانية كذلك الجزئية والشخصية
والماهية والذاتية والعرضية والنوعية والجنسية والفصلية وكذا
العدم والوجود على الاصح والجهات الثلاث من الوجوب والامكان
والامتناع بيان ان عوارض الماهية على ثلثة اقسام منها ما يكون عارضا
لنفس الماهية في نفس الامر ولا مدخل لخصوصية احد وجوديها الخارجي

الخارجي والذهني كالزوجية بالنسبة الى الاربعة والفردية بالنسبة الى الثلثة
ويقال لهذا لازم الماهية ومنها ما يكون عارضا للماهية بحسب الوجود الخارجي
كالاضاءة والاحراق للنار ويقال لهذه لازم الوجود ومنها ما يكون
عروضها للماهية بحسب وجود الذهني وهذا تسمى معقولات ثانية لكونها في
الدرجة الثانية من التعقل ومعروضاتها تسمى معقولات اول و
الامور المذكورة كلها من الكلية والجزئية والشخصية والماهية والذاتية الى
اخر ما قلناه من هذا القبيل فانها عوارض تعرض للماهيات عند وجودها
في العقل فان اذا لاحظ وقاسها على امور اخر حكم على تلك الماهيات
المعقولة بانها تمام ماهية تلك الامور او جزئها المشترك او جزئها المميز
او لا هذا ولا ذلك بل خارج عن ماهيتها او كلا يصدق على كثيرين
ونحو ذلك فان العقل يلاحظ اولا مفهوم الحيوان مثلا ثم تعقبه
على زيد وعمرو وبكر وخالد وغير ذلك مثلا وحكم بان هذا المفهوم
في العقل كما يصدق على هؤلاء الكثيرين ذاتي لتلك الافراد
وجنس لها فالكلية والجزئية والجنسية وغيرها امور عقلية عرضت
لمعقول اخر وهو مفهوم الحيوان وغيره فهو من المعقولات الثانية
وحاصل الكلام المختصر ان اللازم بالتقسيم الاول ثلثة اقسام لازم
الوجود الذهني فقط ولازم الوجود الخارجي فقط ولازم كلا الوجودين
وبالتقسيم الثاني اربعة اقسام بين وغير بين وكل واحد منها اخص
واعم فاقسام اللازم اثنا عشر بحسب العقل
واما النزاع في ان الطبيعي كالانسان هل يعني مفهوم الانسان الحيوان
الناطق لا ما صدق عليه هذا المفهوم من الافراد هل موجود في الخارج اولا

المفهوم موجود في الخارج بوجود افراده اي في ضمن افراده ام لا بل ليس الموجود
فيه الا الافراد والاول اعني كون الكلي الطبيعي كمفهوم الانسان ومفهوم
الحيوان ونحوهما موجودا في الخارج بوجود افراده اي في ضمن افراده مذهب
الحكماء والثاني اعني عدم كونه موجودا في الخارج اصلا بل ليس الموجود
فيه الا الافراد مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف ودليل المتأخرين
والمصنف ما قاله المحشي من قوله وذلك لانه لو وجد الكلي الخ وهذا المذهب
فاسد بل الحق ما ذهب اليه الحكماء من كونه موجودا في ضمن افراده
لانه ليس مرادهم انه موجود كليا في ضمن كل فرد فرد حتى يلزم ما ذكره
بل مرادهم انه باعتبار حقيقته موجودة في ضمن الافراد بازاء كل فرد معين
حصة معينة من حصصه فهو موجود باعتبار الحصص في ضمن الافراد نظيره
ان حصص السواد موجودة في ضمن الافراد الاسود وحصص الحرارة موجودة
في ضمن اجزاء الماء الحار ونحو ذلك التعريف لا بد
ان يشتمل على امر يخص المعرف ويساويه الى اخر ما شرحه وحاصل
هذا الكلام ان المعرف للشيء اولا قسمان حد ورسم لانه اما ان يكون
بالذاتي فقط او بالعرضي فقط فالاول هو الاول والثاني هو الثاني
والاول لا يكون الا فصلا قريبا والثاني لا يكون الا خاصة
وذلك بناء على اشتراط المساواة في الصدق وكونه اما للافادة
كنه المعرف او لامتيازه عن جميع ما عداه ثم ان كان كل من الفصل
القريب والخاصة مع الجنس القريب فهو تام وان لم يكن معه جنس
قريب سواء كان فصلا قريبا فقط او خاصة فقط او كانا مع
الاجناس البعيدة فحدود نواقص ورسوم نواقص فيكون الحد

فيكون الحد التام قسما واحدا مركبا من الفصل والجنس القريبين والحدود
النواقص اربعة وكذا يكون الرسم التام قسما واحدا مركبا من الخاصة
والجنس القريب والرسوم النواقص اربعة والمجموع عشرة وانما
سمي خمسة الاول حدودا لان الحد لغة المنع والذاتي للشيء
في الجملة يمنع ان يدخل فيه غيره وسميت الخمسة الباقية رسوما لان
الرسم لغة الاثر والعلامة ولما كانت الخاصة اثرا او علامة
للمعرف الذي هو الانسان مثلا سميت رسما وان اشتمل في بعض الصور
على الذاتي ايضا لان الذاتي المجامع معها لا يفيد شيئا من الاطلاع
بكنه المعرف ولا امتيازه عن جميع ما عداه وههنا كلام وهو انه
قد يكون المعرف مركبا من الفصل القريب والخاصة وقد يكون
مركبا من بعض الفصول البعيدة والخاصة وقد يكون مركبا
من الفصل مطلقا والعرض العام وقد يكون مركبا من الخاصة والعرض
العام وقد يكون مركبا من الاعراض العامة وقد يكون مركبا من
من الاعراض العامة وقد يكون بالعرض الاعم وحده وقد يكون
بالذاتي الاعم وحده بل بالذاتي الاخص وحده ايضا فيكون
اقسام التراكيب التي لم يلتفت اليه اصلا ثلثة عشر الا واحدا او قسمين
غير التعريف بالذاتي الاعم او بالعرضي الاعم كما صرح في التعريف
الناقص فمجموع هذه الاقسام التي ذكرناها ثلثة عشر منها مختلف
فيها والى امثال ذلك اشار المحشي بقوله وفيه ابحاث لا يسعها
المقام فعلم من ذلك ان ذكر النوع في باب الكليات الخمسة
للاستطراد بالنسبة الى المعرف وان كان مقصودا بوجه اخر هكذا

يلزم ان يفهم العام   فلا دور اما توجيه الدور وتقريره
فبان يقال انه لما عرف الخبر والقضية بما يحتمل الصدق والكذب
كان الصدق والكذب ماخوذين في تعريف الخبر والقضية فلو عرف
الصدق بمطابقة الخبر للواقع او بمطابقة القضية للواقع والكذب
بلا مطابقته للواقع كان الخبر والقضية ايضا ماخوذا في تعريف الصدق
والكذب فيتوقف كل منهما على الآخر ضرورة توقف معرفة
المحدود على معرفة الحد ومعرفة الحد على اجزائه وذلك التوقف
هو الدور فاذا فسر الصدق والكذب بما ذكره المحشي لا فلا دور
اذ لم يشتمل تعريف الصدق والكذب على الخبر والقضية وقد
يقال انه لو اخذ الخبر والقضية وقد يقال انه لو اخذ في تعريف الصدق
والكذب ايضا كما اخذ الصدق والكذب في تعريف الخبر لا يلزم
الدور ايضا وذلك لان الخبر في قولهم الخبر ما يحتمل الصدق
والكذب بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل
للصدق والكذب وقولهم الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد
الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه واما الخبر الماخوذ في
تعريف الصدق والكذب فهو بمعنى الاخبار عن الشيء والاعلام
به كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء بما هو به بدليل تعديته
بعن فلا دور لان الخبرين متغايران وايضا الصدق والكذب
يوصف بهما الكلام والمتكلم والصدق والكذب الماخوذان
في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها
والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور

فلا دور ايضا لتغاير الصدقين وكذا الكذبان كما نص على ذلك المصنف في
شرحه الكبير على تلخيص المفتاح في اوائل فن المعاني في التنبيه
ويسمى المحكوم عليه موضوعا الى هذا هو الذي اشار المحشي اليه سابقا بقوله
وسيشير المصنف بتثبيت اجزاء القضية في مباحث القضايا
حكمة الفلسفة اسم المصدر او اسم جمع لفيلسوف وجمعه فلاسفة
والفيلسوف يونانية اي محب الحكمة اصله فيلا وهو المحب وسوفا
وهو الحكمة والاسم الفلسفة مولدة كالهرطقة نص على ذلك صاحب
القاموس   سواء كان الحكم بثبوت نسبة بين اجزاء
ويقال له في عرف اهل هذا الفن التالي على تقدير اخرى اي نسبة اخرى
وهي الشرط ويقال له في هذا الفن المقدم كما يجيء كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود هذه اي القضية الشرطية المتصلة
اللزومية الموجبة   او نفي ذلك الثبوت اي نفي
ثبوت نسبة التالي على تقدير ثبوت نسبة المقدم كقولنا ليس
البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا هذه هي شرطية
المتصلة السالبة اللزومية   او بالمنافاة بين
النسبتين اي بين النسبة التالي ونسبة المقدم كقولنا دائما اما
ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وهذا هي شرطية
المنفصلة الحقيقية العنادية الموجبة   او سلب
تلك المنافاة بين نسبة التالي والمقدم كقولنا ليس البتة
اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين هذا هي
المنفصلة الحقيقية السالبة العنادية   وعلى الثاني

فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي اي على تقدير كون موضوع
القضية الحملية كليا فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي سواء
صلحت للكلية والجزئية كقولنا الانسان حيوان ناطق او لم تصلح
لها كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وغير ذلك خلافا لبعضهم
حيث زعموا ان الثانية تسمى عامة والاولى تسمى طبيعية وبعضهم
سمى الثانية طبيعية والاولى مهملة والبعض ذهب الى ان الجميع من
الطبيعية ولذا قال وان كان نفس المهية فطبيعية وكذا المحققون
من المنطقيين والحاصل ان اقسام القضية الحملية باعتبار الموضوع
اربعة شخصية وطبيعية ومحصورة ومهملة والمعتبر في العلوم من هذه
الاقسام الاربعة هو القسم الثالث اعني المحصورة وهي اربعة
اقسام كما يشير المصنف والمختبرة اليها   اي في صدقها
وذلك لان الحكم لا يختلف السالبة بان وجود الموضوع فليس
شرطا في صدقها بل قد يكون موجودا وقد لا يكون موجودا كما في
قولنا ابن زيد ليس بكاتب صادق سواء كان الزيد ابن اولا
وهي اي القضية الحملية الموجبة باعتبار وجود الموضوع ثلثة اقسام
خارجية وحقيقية وذهنية والفرق بين الاوليين والثالثة
انه يشترط ان يكون موضوعها من الموضوعات الممكنة التحقق
في الخارج بخلاف الثالثة فانها في الموضوعات الممتنعة التحقق
في الخارج كشريك البارئ ممتنع كما يجيء الاشارة اليه في كلام المحشي
واما الفرق بين الاوليين اعني الحقيقية والخارجية فهو ان
الحقيقية لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بالفعل والتحقق

والتحقق بل قد يكون موجودا في الخارج بالفعل والتحقق وقد يكون
موجودا فيه بالقوة والتقدير وان كان موجودا في الخارج بالفعل
والتحقيق فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل
يتناولها والافراد المقدرة الوجود معا بخلاف الخارجية فانها
تستدعي وجود الموضوع في الخارج بالتحقق والحكم فيها مقصور على
الافراد الخارجية والمعتبر في العلوم في الاغلب هي الحقيقية
اي من جزء الموضوع نحو اللاحي جماد او من المحمول فقط نحو الجماد
لا عالم او من كليهما نحو اللاحي اللاعالم   والا
فمحصلة اي وان لم يكن حرف السلب جزءا من جزء من الطرفين سواء
لم يكن هناك حرف السلب اصلا نحو زيد كاتب او كان ولكن لم
يجعل جزءا من طرفيها نحو زيد ليس بكاتب سميت القضية محصلة
موجبة كانت او سالبة لان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من طرفيها
فكل واحد من طرفيها وجودي محصل وربما يخص اسم المحصلة
بالموجبة وتسمى السالبة بسيطة لان البسيط ما لا جزء له وحرف
السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزءا من طرفيها كذا
قال شارح الشمسية   فتلك الكيفية الواقعة في
نفس الامر تسمى مادة القضية الخ الحاشية وتفصيل الكلام في هذا
المقام ان نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت او سلبية
يجب ان يكون لها وجودات ثلثة وجود لها في نفس الامر و
وجود لها في العقل ووجود لها في اللفظ كالموضوع والمحمول
وغيرها من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر لم يكن لها بد

من ان يكون تكيفه بكيفية ما هناك ثم اذا حصلت عند العقل
اعتبر لها كيفية هي اما عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر او غيرها
ثم اذا وجدت في اللفظ او وردت عبارة تدل على تلك الكيفية
المعتبرة عند العقل اذ الالفاظ انما هي بازاء صور العقلية فكما
ان للموضوع والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا
الاعتبار صارت اجزاء للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى
صارت اجزاء للقضية الملفوظة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس
الامر وعند العقل وفي اللفظ والكيفية الثابتة للنسبة في نفس
الامر هي مادة القضية والكيفية الثابتة لها في العقل هي جهة القضية
المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية الملفوظة ولما
كان الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان يكون
مطابقة للامور الثابتة في نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة للمادة
فكما اذا وجدنا شبحا هو انسان ورايناه من بعيد فربما يحصل منه
في عقولنا صورة انسان ونعبر عنه بالانسان وربما يحصل منه صورة
فرس فنعبر عنه بالفرس فللشبح وجود في نفس الامر ووجود في العقل
اما مطابق لما في نفس الامر او غير مطابق له ووجود في العبارة
اما في عبارة صادقة او كاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان
لها ثبوت ووجود في نفس الامر وهي الضرورة وثبوت ووجود في
العقل ووجود في اللفظ فان طابقتها الكيفية المعقولة او
العبارة الملفوظة كانت القضية صادقة وهذا معنى مطابقة
الجهة للمادة والا لم تطابقها كانت كاذبة البتة نص على ذلك

نص على ذلك شارح المطالع
في احد اربعة اوجه
الاول ضرورية النسبة بين الضرورية المطلقة وبين الثلثة الباقية
اعني المشروطة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة ان
الضرورية المطلقة اخص مطلقا من هذه الثلث ولانه متى ثبت
الضرورة في جميع اوقات الوصف ثبتت في الوقت المعين و
غير المعين من غير عكس وكذا الوقتية المطلقة اخص مطلقا من المنتشرة
المطلقة وذلك ظاهر ايضا اعلم ان للمشروطة العامة
تفسيرين احدهما انها هي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة
المحمول الى الموضوع او سلبها عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع
متصفا بالوصف العنواني اي بوصف الموضوع اي يكون لوصف
الموضوع دخل في تحقق الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا فان تحرك الاصابع ليس بضروري الثبوت
لذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضروري ثبوته انما
هي بشرط اتصافها بوصف الكتابة وثانيهما ان المشروطة العامة
هي القضية التي حكم فيها بضرورة نسبة المحمول الى الموضوع او سلبها
عنه في جميع اوقات الوصف العنواني والمصنف فسرها بالمعنى الثاني
حيث قال او ما دام الوصف فمشروطة عامة والفرق بين المعنيين
للمشروطة العامة انما يظهر في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
ما دام كاتبا فان اردنا المعنى الاول صدقت كما ذكرنا وان
اردنا المعنى الثاني كذبت لان حركة الاصابع ليست ضرورية
الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات فان الكتابة

الذي شرط في تحقق الضرورة غير ضرورية لذات الكاتب في زمان
فما ظنك بالمشروطة بها نص على ذلك شارح المطالع اذا عرفت
هذا فما ذكرنا من ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا من المشروطة العامة
انما هو على التفسير الثاني للمشروطة العامة واما على التفسير الاول
فبين الضرورية المطلقة والمشروطة العامة عموم وخصوص من وجه وذلك
لان ذات الموضوع قد يكون عين وصفه وقد يكون غيره فاذا
اتحد كانت المادة مادة الضرورة صدقت الضرورية المطلقة
والمشروطة العامة على التفسير الاول كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
او ما دام انسانا وان تغايرا وكانت المادة مادة الضرورة ولم يكن
للوصف مدخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورية المطلقة دون
المشروطة العامة المذكورة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة ولا
يجوز ما دام كاتبا فان الكتابة لا دخل لها في ضرورة ثبوت الحيوان
لذات الكاتب اعني افراد الانسان وان تغايرا ايضا ولم يكن
المادة مادة الضرورية الذاتية وكان هناك ضرورة بشرط الوصف
صدقت المشروطة العامة بالتفسير الاول دون الضرورية المطلقة
كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فان
تحرك الاصابع ليس بضروري لذات الكاتب بل ضروري بشرط الكتابة
وكذا بين الدائمة المطلقة والمشروطة العامة بالمعنى الثاني عموم
مطلق فان الدائمة المطلقة اخص مطلقا من المشروطة بالمعنى الثاني
واما بين الدائمة المطلقة والمشروطة العامة بمعنى الاول فعموم من وجه
كما كان بينها وبين الضرورية المطلقة عموم من وجه وبين الضرورية

الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة عموم مطلق فان الضرورية المطلقة اخص
مطلقا من الدائمة المطلقة وقس على ذلك النسبة بين الدائمة والوقتيتين
المطلقتين والدائمة المطلقة اخص مطلقا من العرفية وهي اخص مطلقا
من المطلقة العامة وهي اخص مطلقا من الممكنة فكل سابق اخص
مطلقا من لاحقه وهذا هو السر في تقديم كل سابق على لاحقه فا
فاللاحقة اعم على الجميع مطلقا من الجميع لان الاعم من الاعم من شيء اعم
من ذلك الشيء بالطريق الاولى وهذا الى الضرورة المطلقة
اي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات
بسيطة وهي الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة والدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة
العامة والممكنة العامة كلها بسيطة لان حقيقتها اما ايجاب فقط
او من سلب فقط والقياس ان يقول اي القضايا الثمانية المذكورة
الا ان يكون من اجل ان يخ فيكون ثنائيا اي
قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف اي يكون اللادوام
اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل اي الاصل القضية
المركبة اي الجزء الاول الذي هو اصل القضية المركبة منه ومن
اللادوام في الكيف اي في الايجاب والسلب وموافقة في الكم اي
في الكلية والجزئية كما يجيء عنقريب وانما كانت اللادوام اشارة
الى المطلقة العامة لان المطلقة العامة لازم نقيض الدائمة المطلقة
كما يجيء ونقيض صريح الدوام هو اللادوام ولما لم يكن لها مفهوم
محصل معتبر من القضايا المتعارفة قالوا نقيض الدائمة المطلقة

هي المطلقة العامة كما سيصرح به المحشي في باب التناقض

المشروطة الخاصة الى قوله كل كاتب متحرك الاصابع الخ هذه مثال للمشروطة
الخاصة الموجبة الكلية ومثال السالبة الكلية نحو لا شيء من الكاتب بساكن
الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع
بالفعل ومثال الموجبة الجزئية نحو بعض الكاتب متحرك الاصابع با
الضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع
بالفعل مثال السالبة الجزئية نحو ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل
وعليه فقس ما ترك المحشي الا من الموجبة الكلية والسالبة الجزئية و
والموجبة الجزئية من الوقتية الخاصة   كل قمر منخسف
بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف
بالفعل هذه مثال للموجبة الكلية واما السالبة الكلية نحو لا شيء
من القمر بمنخسف وقت التربيع بالضرورة لا دائما اي كل قمر منخسف
بالفعل وعليها فقس ما ترك من امثلة المنتشرة والوجودية
اللاضرورية والوجودية اللادائمة   لان تقييد
العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح الى قوله مع الدوام
بحسب الوصف فلا تقول في كل من المشروطة العامة والعرفية
العامة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما ما دام
كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع ما دام
كاتبا ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام
بحسبه لانه اجتماع النقيضين فان قلت ان العرفية العامة لما

العامة لما كانت مقيدة بالدوام بحسب الوصف لم يجز تقييدها
باللادوام بحسب الوصف بلزوم اجتماع النقيضين واما المشروطة
العامة فليست مقيدة بالدوام بحسب الوصف حتى يلزم من
تقييدها باللادوام بحسب الوصف اجتماع النقيضين بل هي مقيدة
بالضرورة بحسب الوصف فلو قيدت باللادوام بحسب الوصف
لا يلزم اجتماع النقيضين قلت قد عرفت سابقا ان الضرورة
اخص من الدوام ولا عكس فكل ضرورة دوام فيلزم اجتماع
النقيضين وهو باطل فلا يجوز تقييدها باللادوام الوصفي
نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام
الوصفي ايضا هكذا كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا
دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف ما دام قمرا ومثل كل انسان متنفس
وقتا ما بالضرورة لا دائما اي لا شيء من الانسان بمتنفس ما دام انسانا
لكن هذين التركيبين غير معتبرين   واعلم انه كما يصح
تقييد هذه القضايا الخ وهذه القضايا الاربع هي العامتان
والوقتيتان كما يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذا يصح
تقييد ما سوى المشروطة العامة من العرفية والوقتية والمنتشرة
المطلقة باللاضرورة الوصفية لكن هذه تصح صحيحة غير معتبرة
واما المشروطة العامة فلا يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية للزوم
اجتماع النقيضين فلانه كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما
دام كاتبا لا بالضرورة اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع
ما دام كاتبا وامثلة تقييد هذه القضايا الاربع باللاضرورة

هي المطلقة العامة كما سيصرح به الشارح في باب التناقض
المشروطة الخاصة الى قوله كل كاتب متحرك الاصابع الخ هذه مثال المشروطة
الخاصة الموجبة الكلية ومثال السالبة الكلية نحو لا شيء من الكاتب بساكن
الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع
بالفعل ومثال الموجبة الجزئية نحو بعض الكاتب متحرك الاصابع با
الضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع
بالفعل مثال السالبة الجزئية نحو ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل
وعليه فقس ما ترك المحشي لامن الموجبة الكلية والسالبة الجزئية و
والموجبة الجزئية من العرفية الخاصة كل قمر منخسف
بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف
بالفعل هذه مثال الموجبة الكلية واما السالبة الكلية نحو لا شيء
من القمر بمنخسف وقت التربيع بالضرورة لا دائما اي كل قمر منخسف
بالفعل وعليها فقس ما ترك من امثلة المنتشرة والوجودية
اللاضرورية والوجودية اللادائمة لان تقييد
العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح الى قوله مع الدوام
بحسب الوصف فلا يصح في كل من المشروطة العامة والعرفية
العامة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما ما دام
كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع ما دام
كاتبا ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام
بحسبه لانه اجتماع النقيضين فان قلت ان العرفية العامة لما

العامة لما كانت مقيدة بالدوام بحسب الوصف لم يجز تقييدها
باللادوام بحسب الوصف بلزوم اجتماع النقيضين واما المشروطة
العامة فليست مقيدة بالدوام بحسب الوصف حتى يلزم من
تقييدها باللادوام بحسب الوصف اجتماع النقيضين بل هي مقيدة
بالضرورة بحسب الوصف فلو قيدت باللادوام بحسب الوصف
لا يلزم اجتماع النقيضين قلت قد عرفت سابقا ان الضرورة
اخص من الدوام ولا عكس فكل ضرورة دوام فيلزم اجتماع
النقيضين وهو باطل فلا يجوز تقييدها باللادوام الوصفي
نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام
الوصفي فيصح هكذا كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا
دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف ما دام قمرا ومثل كل انسان متنفس
وقتا ما بالضرورة لا دائما اي لا شيء من الانسان بمتنفس ما دام انسانا
لكن هذين التركيبين غير معتبرين واعلم انه كما يصح
تقييد هذه القضايا الخ وهذه القضايا الاربع هي العامتان
والوقتيتان لكن يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذا يصح
تقييد ما سوى المشروطة العامة من العرفية والوقتية والمنتشرة
المطلقة باللاضرورة الوصفية لكن هذه السبع صحيحة غير معتبرة
واما المشروطة العامة فلا يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية للزوم
اجتماع النقيضين فلا يقال كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما
دام كاتبا لا بالضرورة اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع
ما دام كاتبا وامثلة تقييد هذه القضايا الاربع باللاضرورة

الذاتية هكذا امثال المشروطة والوقتية الخاصتين كقولنا بالضرورة او
بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا بالضرورة اي لا شيء
من الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان العام لكن اللاضرورة
الذاتية ترجع الى الممكنة العامة كما مر فقيد هذا ومثال الوقتية
كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا بالضرورة اي لا شيء من
القمر بمنخسف بالامكان العام ومثال المنتشرة كل انسان متنفس
بالضرورة وقتا ما لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بمتنفس
بالامكان العام وامثلة تقييد ما سوى المشروطة العامة من القضايا
الثلث اعني الوقتية العامة والوقتيتين المطلقتين باللاضرورة
الوصفية هكذا امثال الوقتية الخاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما
مادام كاتبا لا بالضرورة اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع مادام
كاتبا ومثال الوقتية نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا
بالضرورة اي لا شيء من القمر بمنخسف مادام قمرا ومثال المنتشرة نحو
كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان
بمتنفس مادام انسانا   واعلم ايضا انه كما يمكن
تقييد المطلقة العامة الخ والحاصل ان القيود المذكورة ههنا
كما عرفت اربعة اللادوام الذاتي واللادوام الوصفي واللا
واللاضرورة الذاتية واللاضرورة الوصفية وعرفت ايضا ان
القضايا البسيطة المذكورة ثمان فيحصل من تقييد هذه الثمان
من الموجهات البسيطة مع القيود الاربعة المذكورة اثنان
وثلثون احتمالا كما يشير اليه المحشي من قوله لكن المعتبر بعد التقييد

التقييد سبع منها صحيحة معتبرة وهي ما ذكره المصنف من تقييد العامتين
والوقتيتين المطلقتين باللادوام الذاتي وتقييد المطلقة العامة
باللاضرورة الذاتية واللادوام الذاتي وتقييد الممكنة العامة
باللاضرورة الجانب الموافق اعني المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية
والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة
الخاصة وسبع منها غير صحيح وهي تقييد الضرورية المطلقة باللادوام
الذاتي وتقييدها باللاضرورية الذاتية وتقييد العرفية العامة
باللادوام الوصفي وثمان عشرة صحيحة غير معتبرة وهذا الشكل
متكفل لجميع ذلك وامثلتها قد مرت وقس عليها ما تركنا امثال
الضرورية المطلقة المقيدة باللاضرورية الذاتية نحو بالضرورة
كل انسان حيوان لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بحيوان بالامكان
العام وهذا باطل كما ذكرنا ومثال الدائمة المطلقة المقيدة
باللاضرورية الذاتية نحو قولنا كل فلك متحرك بالدوام لا بالضرورة
اي لا شيء من الفلك بمتحرك بالامكان العام وهذا ايضا باطل كما
ذكرنا وقس عليه ما لم نذكره   بل يسمى الا[illegible]
الى بعض افراده بهذا البعض اربع قضايا اخر تسمى في فصل
التناقض وهي الحينية الممكنة والحينية المطلقة والممكنة الوقتية
والممكنة الدائمة مثال الحينية الممكنة نحو ليس بعض الكاتب بمتحرك
الاصابع حين هو كاتب الامكان بالفعل ومثال الممكنة
الوقتية نحو بعض القمر ليس بمنخسف بالامكان العام وقت
الحيلولة ومثال الممكنة الدائمة نحو بعض الانسان ليس

بنقيض دائما الامكان العام فالاولى نقيض المشروطة العامة والثانية
نقيض الوقتية العامة والثالثة نقيض الوقتية المطلقة والرابعة
نقيض المنتشرة المطلقة كما عرفت في باب التناقض انتهى واما النسب
بين تلك الجميع المركبة وكذا بينها وبين الثمان البسيط فالمشروطة
الخاصة فهي مباينة للدائمتين المطلقتين واخص مطلقا من ساير البسائط
الست الباقية ومن الست المركبات الباقية هذا اذا فسر بالتعبير
الثاني اعني مادام الوصف واما اذا فسر بالتعبير الاول اعني بشرط
الوصف فليست اخص من جميع المركبات لان بينها وبين
الوقتيتين مع عموما من وجه لكن المص فسرها بالتعبير الثاني اعني
مادام الوصف فهي اخص مطلقا من ساير المركبات الست كما قلنا
واما الوقتية الخاصة فهي مباينة للدائمتين ايضا واعم مطلقا من
المشروطة واعم من وجه من المشروطة العامة واخص مطلقا من ساير
البسائط ومن الممكنة الخاصة واخص من وجه من الوقتيين واما
الوجودية اللاضرورية فهي مباينة للضرورية المطلقة واعم من
وجه من الدائمة المطلقة ومن المشروطة والوقتية العامتين
ومن الوقتيتين المطلقتين واعم مطلقا من الوقتية والمنتشرة
واخص مطلقا من المطلقة العامة والممكنة العامة والممكنة الخاصة
واما الوجودية اللادائمة فهي مباينة للدائمتين واخص مطلقا
من الوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة والمطلقة العامة
والممكنة العامة واعم مطلقا من الخاصتين ومن الوقتيتين
واعم من وجه من العامتين والوقتيتين المطلقتين واما ال

واما الوقتية فهي مباينة للدائمة واخص مطلقا من الوجوديتين
ومن الممكنة الخاصة ومن الوقتيتين المطلقتين ومن المطلقة
العامة والممكنة العامة واعم من وجه من العامتين والخاصتين
واما المنتشرة فهي اعم مطلقا من الوقتية واما نسبتها الى ساير
القضايا مطلقا فهي كنسبة الوقتية اليها من غير فرق واما الممكنة
الخاصة فهي مباينة للضرورية المطلقة واخص مطلقا من الممكنة العامة
واعم مطلقا من جميع الست الباقية واعم من وجه من الدائمة المطلقة
ومن العامتين المطلقتين ومن المطلقة العامة فظهر لك مما ذكرنا
ان الممكنة العامة اعم مطلقا من ساير البسائط والممكنة الخاصة اعم
مطلقا من جميع المركبات والضرورية المطلقة اخص مطلقا من ساير
البسائط والمشروطة الخاصة اخص مطلقا من جميع المركبات على
ما فسرها المص كما اشرنا اليه تامل تقف
على تقدير
او فرقة ذكرنا سابقا ان الجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما في
عرف هذا الفن والثاني تاليا وان المراد بقولهم بثبوت نسبة
او نفيها على تقدير او نفي ثبوت جزاء وتالى على تقدير ثبوت شرط
ومقدم
سواء كانتا النسبتان ثبوتيتين كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
او سلبيين
كقولنا كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا
او
مختلفتين كقولنا كلما لم يكن الانسان شجرا كان حيوانا و
كقولنا كلما كان الانسان حيوانا لم يكن شجرا فجميع هذه الامثلة
الاربعة متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال

النسبتين سواء كانت النسبتان هناك ثبوتيتين نحو ليس البتة
كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا او سلبيتين نحو ليس البتة
كلما لم يكن العدد زوجا كان منقسما بمتساويين ونحو ليس البتة
كلما كان العدد زوجا لم يكن منقسما بمتساويين فجميع هذه الامثلة
الاربعة سالبة الاتصال وكذلك الاتفاقية الموجبة
ليضا ما حكم فيها بان الاتصال المذكور لعلاقة كما مر نحو كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وغير ذلك من الامثلة الموجبة
اللزومية والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك
اتصال لعلاقة بمعنى ان القضية المتصلة السالبة اللزومية ما حكم فيها
بانه ليس هناك اتصال مقيد بالعلاقة سواء لم يكن اتصال اصلا
كقولنا ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا
او كان هناك اتصال ولكن لا لعلاقة نحو ليس البتة كلما
كان الانسان ناطقا كان الفرس ناهقا وان كان بين نطق
الانسان ونهيق الفرس اتصال لكن لا لعلاقة وسيجيء معنى
العلاقة هو امر بسببه يستصحب المقدم التالي كعلية طلوع الشمس لوجود
النهار ليس مراده طلب ... ان العلاقة منحصرة في العلية
لانها تحصل بغيرها لانها شيء بسببه يستصحب الاول اي المقدم
الثاني كالعلية والتضايف اما العلية فبان يكون المقدم
علة للتالي كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او
معلولا له كقولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة او
يكونا معلولي علة واحدة كقولنا كلما كان النهار موجودا كان

...ن وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس
...يكون المقدم والتالي متضايفين كقولنا
ان كان زيد ابا عمرو كان عمرو ابنه ونحو ذلك ثبتا
في النسبتين نسبة التالي ونسبة المقدم سواء كانت النسبتان ثبو
ثبوتيتين نحو دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون
فردا او سلبيتين نحو قولنا دائما اما ان يكون هذا العدد لا زوجا
واما ان يكون لا فردا او مختلفتين نحو قولنا دائما اما ان يكون
العدد لا زوجا واما ان يكون زوجا ونحو قولنا دائما اما ان يكون
هذا العدد فردا واما ان لا يكون لا فردا فجميع هذه الامثلة الاربعة
منفصلة حقيقية موجبة لانه حكم فيها بتنافي النسبتين وان
حكم فيها بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة اي حكم فيها بسلب
الانفصال وعدم المنافاة بين النسبتين سواء كانت
النسبتان هناك ثبوتيتين كقولنا ليس البتة اما ان يكون
هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين او سلبيتين كقولنا
ليس البتة اما يكون القرطاس لا شجرا واما ان يكون لا حجرا او
مختلفتين كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا العدد لا زوجا
واما ان يكون فردا وكقولنا ليس البتة اما ان هذا العدد
فردا واما ان يكون لا زوجا فجميع هذه الامثلة الاربعة سالبة
منفصلة لانه حكم فيها بعدم التنافي بين النسبتين كما ترى
فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين
في الصدق والكذب معا في موجبتها كقولنا اما ان يكون

هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا الى اخر الامثلة الاربعة التي ذكرناها
في موجبة المنفصلة وجميع ذلك منفصلة موجبة حقيقية كما اشرنا اليه
او حكم فيها بالسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب معا بان
يجتمعان في الصدق والكذب معا ولم يكن بينهما منافاة اصلا
كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين
الى اخر الامثلة الاربعة التي ذكرناها في سالبة المنفصلة وكقولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا القرطاس شجرا واما ان يكون حجرا
فجميع ذلك منفصلة حقيقية سالبة لعدم تنافي النسبتين في الصدق كما
في الامثلة الاربعة وعدم تنافيهما في الكذب كما في المثال الاخير
والمنفصلة الموجبة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق
فقط كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء شجرا واما ان يكون
حجرا فان كان المشار اليه احدهما كانت النسبتان متنافيتين
في الصدق وان كان غيرهما كالفرس والانسان والقرطاس ونحوها
كانت النسبتان غير متنافيتين في الكذب والمنفصلة السالبة المانعة
الجمع ما حكم فيها بعدم المنافاة بين النسبتين في الصدق فقط
ايضا كقولك مشيرا الى الفرس ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء
لا شجرا واما ان يكون لا حجرا فانه لا منافاة هنا بين النسبتين
في الصدق فان الفرس لا شجر ولا حجر معا وكقولنا ليس البتة
اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق وقولنا مشيرا الى
غير الشجر والحجر اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا واما ان يكون لا حجرا
والمنفصلة السالبة المانعة الخلو ما حكم فيها بعدم تنافي النسبتين في الكذب

في الكذب نحو قولك مشيرا الى الكتاب او الفرس ليس البتة اما ان يكون
هذا الشيء شجرا واما ان يكون حجرا لانه لا تنافي بين النسبتين في الكذب
كما ترى فان الكتاب والفرس ليس شجرا ولا حجرا
او صدقا فقط اي لا في الكذب او مع قطع النظر عن الكذب
حتى جاز ان يجتمع النسبتان في الكذب كما ذكر في الموجبة المانعة الجمع
مثاله ونحو قولك ايضا مشيرا الى الكتاب اما ان يكون هذا الشيء شجرا
واما ان يكون حجرا فانه لم يصدق على الكتاب شيء من الشجر والحجر
وان لا يجتمعا اي في الكذب كقولنا مشيرا الى الحجر
والشجر اما ان يكون هذا الشيء شجرا واما ان يكون حجرا وذكرنا هذا ايضا
هنالك
او كذبا فقط اي لا في الصدق او مع قطع النظر
عن الصدق حتى جاز ان يجتمع النسبتان في الصدق كما مر مثاله و
كقولنا ايضا مشيرا الى الكتاب اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا واما ان
يكون لا حجرا فاجتمع عدم الشجرية وعدم الحجرية كلاهما في الكتاب وكقولنا
اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق او لا يجتمعا فيه كقولك مشيرا
الى الشجر والى الحجر اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا واما ان يكون لا حجرا
اذا عرفت هذه الجملة عرفت ان سلب منع الجمع ايجاب
منع الخلو وسلب منع الخلو ايجاب منع الجمع بلا تفاوت وقد عرفت
ان بين المنفصلة الحقيقية وبين المنفصلة المانعة الجمع والمانعة الخلو
عموم مطلق فالمنفصلة الحقيقية اخص مطلق من الاخريين لتصادق
الجميع في قولك مشيرا الى الشجر او الحجر اما ان يكون هذا الشيء شجرا
او اما ان يكون حجرا وفي مثال العدد ايضا وصدق منع الجمع بدون

الانفصال الحقيقي في قولك شيء الكتاب اما ان يكون هذا شجرا
او اما ان يكون حجرا وصدق منع الخلو بدون الانفصال الحقيقي في
قولك شيء الكتاب اما ان يكون هذا لا شجرا واما ان يكون لا حجرا
وفي قولك اما ان يكون زيد في البحر واما ان يكون لا يغرق وبين الا
الاخرين عموم من وجه لتصادقهما في قولك شيء الشجر او الحجر
اما ان يكون هذا حجرا واما ان يكون شجرا وصدق منع الجمع بدون منع
الخلو في قولك شيء الكتاب اما ان يكون هذا شجرا واما ان يكون
حجرا وصدق منع الخلو بدون منع الجمع في قولك شيء الكتاب اما ان
يكون هذا لا حجرا واما ان يكون لا شجرا   ثم ان كان
المنافاة بين الطرفين ح يعني ان كل واحد من القضايا الثلث
المذكورة اعني المنفصلة الحقيقية والمانعة الجمع والمانعة الخلو عنادية
ان كانت المنافاة الواقعة بين المقدم والتالي ناشية عن ذاتيهما
في ارادة تخصيصا وامثلة هذه القضايا الثلث قد مرت في العنادية
فيما قبل لان العنادية فيما قبل هو الذي حكم فيها بالتنافي لذاتي الجزئين
بان مفهوم احدهما مناف لمفهوم الاخر كالمنافاة بين الزوجية
والفردية والشجرية والحجرية وكون زيد في البحر وان لا يغرق والتحقيق
في هذا المقام ان الموجبة الحقيقية العنادية لما وجب تركيبها من
جزئين يمتنع صدقهما معا وكذبهما معا وجب ان يكون تركيبها
من قضية ومن نقيضها او مساوي نقيضها كقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او لا زوجا كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا ومانعة الجمع عنادية لما وجب تركيبها من جزئين

جزئين يمتنع صدقهما معا فقط وجب ان يكون تركيبها من قضية وما هو اخص من
نقيضها كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او اما ان يكون حجرا فان
كل واحد من الشجر والحجر اخص من نقيض الاخر ومانعة الخلو العنادية
لما وجب تركيبها من جزئين يمتنع كذبهما معا فقط وجب ان يكون
تركيبها من قضية وما هو اعم من نقيضها كقولنا اما ان يكون هذا لا شجرا
واما ان يكون لا حجرا فان كلا منهما اعم من نقيض الاخر هذا اذا
اخذ منع الجمع ومنع الخلو بالمعنى الاخص واما اذا اعتبر بالمعنى الاعم
فيصدق كل منهما على ما هو حقيقة تركيب منه الحقيقية نص على ذلك
السيد الشريف واما امثلتها في الاتفاقية فكما في نفس اسود وغير
كاتب نحو اما ان يكون هذا اسود او يكون كاتبا في الحقيقية
فانه لا منافاة بين مفهومي الاسود والكاتب ولكن اتفق بينهما
تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لانتفاء الكتابة
ولا يكذبان لوجود السواد وفي المثال المفروض ايضا نحو قولنا
اما ان يكون هذا لا اسود واما ان يكون كاتبا في المانعة الجمع لان
الجزئين لا يصدقان معا ولكن يكذبان لانتفاء اللا اسود
والكتابة وكقولنا في المثال المفروض ايضا اما ان يكون هذا اسود
واما ان يكون لا كاتبا في المانعة الخلو لانهما لا يكذبان ولا
يصدقان لتحقق الجزئين اعني السواد وعدم الكتابة في هذا المثال
واما امثلتها الثلاث في الاتفاقية ايضا في عكس هذا المثال
الذي ذكره المحشي بقوله او يكون كاتبا وغير اسود كقولنا في الحقيقية
اما ان يكون هذا كاتبا واما ان يكون اسود فلا يصدقان معا لانتفاء

السواد ولا يمكن ان لا يوجد الكتابة فاتفق لهما انه في هذه المادة ايضا
وفي المانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا لا كاتبا واما ان يكون اسود
لان الجزئين لا يصدقان معا ولكن يكذبان لانتفاء الكتابة والسواد وفي
المانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا كاتبا او لا اسود لانهما لا يكذبان
ويصدقان لتحقق الجزئين معا لكنه اعتبر ان نفهم المقام
ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية اعلم ان الكلية
والجزئية في الحملية كانت انما هي بالنظر الى كلية افراد الموضوع
وجزئيتها بخلاف الشرطية فان موضوعها في الجميع جزئي وانما كليتها
وجزئيتها بالنظر الى تقادير المقدم واحواله ولهذه النكتة لا
يعقل الطبيعية في الشرطية فان كان الحكم في الشرطية على جميع تقادير
المقدم واحواله فالشرطية كلية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فكلية وسورها كلما والحاصل ان سور
المتصلة والمنفصلة الموجبتين متغايران فهو المتصلة الموجبة
الكلية كلما ومتى ومهما وما في معناها من ازلية كانت وفي المنفصلة
الموجبة الكلية دائما وابدا وما يفيد معناهما واما سور المتصلة
والمنفصلة السالبتين الكليتين فمتحدة وهو ليس البتة وما في معناه
وكذا سور المتصلة والمنفصلة الموجبتين الجزئيتين متحد وهو قد
يكون وكذا سور المتصلة والمنفصلة السالبتين الجزئيتين متحد و
وهو قد لا يكون كقولنا في الجزئية الموجبة المتصلة والمنفصلة
قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد لا يكون اما ان
يكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا او يكون للسالبة الجزئية

الجزئية المنفصلة سورا في غير ما ذكره المحشي وهو ادخال حرف السلب على
سور الايجاب الكلي نحو ليس كلما وليس متى وليس مهما كقولنا ليس
كلما كان الشيء حيوانا كان انسانا ونحو ذلك وكذلك للسالبة الجزئية المنفصلة
سورا في غير ما ذكره وهو ليس دائما وليس ابدا كقولنا ليس دائما اما ان
يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا فلا يكون سور
السالبة الجزئية فيهما منحصرا فيما ذكره المحشي قد لا يكون
فشخصية كقولك ان جئتني اليوم فاكرمتك هذا في المتصلة الشخصية
واما في منفصلتها فكقولنا اما ان يموت زيد في هذا اليوم او يصح
فمهملة نحو اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا هذا
في المتصلة المهملة واما في منفصلتها فكقولنا اما ان يكون العدد
زوجا واما ان يكون فردا
فالاقسام ستة وقلبت
باخراج ما ذكر من الامثلة يعني ان الاقسام ستة في المنفصلات
واما في المتصلات فيزيد عليها ثلثة اقسام اخر لان الثلثة الاخيرة
اعم من جنسين مختلفين منقسم فيها على قسمين لامتياز مقدمها
عن تاليها لان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي هو
اللازم بخلاف المنفصلة فان مفهوم المقدم فيها المعاند بفتح النون
ومفهوم التالي هو المعاند بكسرها والمعاند لا بد ان يكون معاندا
ايضا لان المعاندة من الطرفين فاقسام المنفصلات ستة والمتصلات
تسعة ومثل المحشي بثلثة امثلة وبقيت ستة وهي هذه الرابع
من جملة المتصلة كقولنا ان كانت الشمس علة لوجود النهار فكلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس عكسه كقولنا كلما كانت

الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار لازم لطلوع الشمس السادس من حملية
ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فدائما اما ان يكون زوجا واما
ان يكون فردا السابع عكسه كقولنا كلما كان اما ان يكون هذا زوجا
او فردا فهو عدد الثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون
النهار موجودا التاسع عكسه كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون الشمس
طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما الامثلة الستة للمنفصلات فالاول من حمليتين كقولنا
دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا الثاني من
متصلتين كقولنا دائما اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا
الثالث من منفصلتين كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او
فردا واما ان يكون هذا العدد زوجا او لا فردا الرابع من حملية ومتصلة
كقولنا اما ان يكون الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا الخامس من حملية ومنفصلة كقولنا دائما
اما ان يكون هذا لا عددا واما ان يكون زوجا او فردا السادس
من متصلة ومنفصلة كقولنا دائما اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار
موجودا هكذا ينبغي ان يفهم لا ما يفهم من ظاهر قول المحشي فالاقسام
ستة

فصل التناقض في هذه احكام القضايا

وفيها ثلثة مباحث وهي التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض

النقيض ولما ذكر اقسامها من الحملية واقسامها والشرطية واقسامها شرع
في احكامها الثلثة في ضمن ثلثة فصول وبدء من تلك الاحكام الثلثة
بالتناقض لان الباقيين موقوفان عليه فقال التناقض اختلاف
القضيتين بغير يخرج اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب كما سيجيء في
قوله لابد من الاختلاف في الكيف فالاختلاف جنس بعيد لانه
قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين مفردين كالسماء والارض
وكاتب ولا كاتب وقد يكون بين قضية ومفرد فقوله القضيتين
يخرج غير القضيتين ثم اختلاف القضيتين اما بالايجاب والسلب
او بغيرهما كاختلافهما بان يكون احدهما حملية والاخرى شرطية
متصلة او منفصلة او معدولة او محصلة وغير ذلك فقولنا
بالايجاب والسلب اخرج الاختلاف بغير الايجاب والسلب ثم الاختلاف
بالايجاب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس
بمتحرك ونحو ذلك فان القضيتان مختلفان ايجابا وسلبا لكن ليس
اختلافهما بصدق احدهما وكذب الاخرى بل ما حصلا فان ما قيد
بقوله بحيث يقتضي ليخرج الاختلاف لغير المقتضي ثم الاختلاف
المقتضي اما ان يكون مقتضيا لذاته وصورته واما ان لا يكون
مقتضيا لذاته وصورته بل بواسطة او بخصوص مادة اما الواسطة
فكما في ايجاب قضية وسلب لازمها المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس
بناطق واما الخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من
الانسان بحيوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان

فان مختلفتهما بالايجاب والسلب يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى
لا لذاته وصورته بل بخصوص المادة والا لزم ذلك في كل كليتين وجز
جزئيتين مختلفتين بالايجاب والسلب وليس كذلك الا ترى انه تخلف في
مادة اخرى نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس انسان ونحو كل كاتب
انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة فان الاوليين
صادقتان والاخريان كاذبتان ونحو ذلك قولك كل حيوان
انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ويفهم مما ذكرنا انه لم يحتج بقوله و
بالعكس لكن لما كان قوله بحيث يقتضي لذاته من صدق كل واحد
كذب الاخرى والدال على انه ان كانت الاولى صادقة كانت الثانية
كاذبة وعلى العكس اي وان كانت الثانية صادقة كانت الاولى كاذبة
وكانت دلالته على الاول صريحا وعلى الثاني ضمنا صرح بقوله وبالعكس
الا ترى انهم لم يذكروا هذا القيد بل اكتفوا بقولهم بحيث يقتضي لذاته
كون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فيعتبر تفقه مع انه في مقام
الاختصار وغاية التهذيب ضرورة ان الموجبتين
وكذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق والكذب اما اجتماع الموجبتين
في الصدق فكقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق وفي الكذب نحو
كل حيوان انسان وكل حيوان ناطق واما اجتماع السالبتين في
الصدق فكقولنا لا شيء من الفرس بانسان ولا شيء منه بحجر وفي الكذب
نحو لا شيء من الحيوان بانسان ولا شيء من الحيوان بناطق ومع هذا
لا يكون في شيء من التناقض وقد ضبطوا هذه
الاتحادات في ضمن الاتحاد في امور ثمانية وهي الاتحاد في الموضوع

الموضوع والمحمول والزمان والمكان والكل والجزء والشرط والاضافة والقوة
والفعل وهذه الشروط عشرة وهو غلط لكن لا يمكن اجتماع الجميع في كل
قضية لان هذه الشروط لا يجتمع بعضها مع بعض الاخر للتنافي بينهما
كالقوة والفعل والكل والجزء فرجع الى ثمانية وانما اشتراط
الاتحاد في هذه الامور لانه لولاه لا يلزم التناقض وهو واضح
اعلم ان نقيض كل شيء رفعه الخ قال السيد الشريف
فيه مناقشة لان السلب شيء ونقيضه الايجاب وليس الايجاب
رفع السلب وان كان مستلزما له بل السلب رفع الايجاب فالاولى
ان يقال رفع كل شيء نقيضه الا ترى ان يريد بالرفع ما هو اعم
من الرفع حقيقة او ما هو مساو له وبالنقيض ما هو اعم من
النقيض او ما هو مساو فيظهر صدق قوله نقيض كل شيء
رفعه انتهى كلام السيد
فنقيض ضرورة الايجاب
امكان السلب ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب يعني
ان نقيض الضرورية المطلقة الموجبة الكلية الممكنة العامة
السالبة الجزئية وبالعكس لان التناقض من الطرفين فقولنا
كل انسان حيوان بالضرورة نقيضه قولنا بعض الحيوان ليس
بانسان بالامكان العام وبالعكس وان نقيض الضرورية المطلقة
السالبة الكلية الممكنة العامة الموجبة الجزئية وبالعكس فقولنا
لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة نقيضه بعض الانسان حجر
بالامكان وعلى العكس وان نقيض الموجبة الجزئية الضرورية
السالبة الكلية الممكنة وبالعكس فقولنا بعض الحيوان انسان

بالضرورة نقيضه لا شيء من الحيوان بانسان بالامكان وعلى العكس وان
نقيض السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة وبالعكس فقولنا
بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة نقيضه كل حيوان انسان
بالامكان وعلى العكس والامثلة ثابتة كما ترى بقولنا وعلى العكس
والحاصل انك عرفت سابقا ان القضايا المعتبرة في العلوم هي
القضايا الاربع فاذا اردت التفصيل في تعيين نقايض القضايا
وضع المحصورات في قضية من القضايا التي تريد ان تذكر نقيضها
ثم ضع المحصورات الاربع في نقيض تلك القضية كما اذا اردت
ان تاخذ نقيض الضرورية المطلقة فضع المحصورات الاربع
الضرورية وضع المحصورات الاربع الممكنة العامة ثم خذ نقيض
كل منها من كل منها فتجد نقيض الموجبة الكلية الضرورية السالبة
الجزئية الممكنة وبالعكس نقيض سالبة الكلية الضرورية الموجبة
الجزئية الممكنة وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية الضرورية السالبة
الكلية الممكنة وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية الضرورية الموجبة
الكلية الممكنة وبالعكس كما ذكرنا من الامثلة وهكذا الحال بين
الدائمة المطلقة ونقيضها اعني المطلقة العامة وكذا بين
كل قضية وما جعل نقيضها مما تشير اليها المصنف وسنشير اليها

ونقيض الدوام هو سلب الدوام الخ

قوله فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب وسلب دوام
السلب يلزمه فعلية الايجاب اذا عرفت ان اللازم نقيض الدائمة
هو المطلقة العامة فاعتبر المحصورات الاربع الدائمة واعتبر

واعتبر ايضا في المطلقة العامة فتجد نقيض الموجبة الكلية الدائمة السالبة
الجزئية المطلقة العامة وبالعكس فقولنا كل فلك متحرك دائما نقيضه
بعض الفلك ليس بمتحرك بالفعل وعلى العكس ونقيض السالبة الكلية
الدائمة الموجبة الجزئية المطلقة العامة وبالعكس ونقيض الموجبة
الجزئية الدائمة السالبة الكلية المطلقة العامة وبالعكس فقولنا بعض
الفلك متحرك دائما نقيضه لا شيء من الفلك بمتحرك بالفعل وعلى
العكس ونقيض السالبة الجزئية الدائمة الموجبة الكلية المطلقة العامة
وبالعكس فقولنا بعض الفلك ليس بساكن دائما نقيضه كل فلك
ساكن بالفعل وعلى العكس فالامثلة ثابتة ايضا وكذا في كل قضية
وما جعل نقيضا لها

فالممكنة العامة نقيض لا قوله

الدائمة المطلقة قال السيد الشريف الامكان العام وان كان نقيضا
حقيقيا للضرورة الذاتية بناء على ما مر من ان الامكان العام سلب
الضرورة الذاتية من الجانب المخالف للحكم من حيث اعتبار الكلية
يكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة الكلية
هو رفعها على ما ذكر وليس رفعها عين مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم
لمفهوم السالبة الجزئية وعليه فقس سائر المحصورات الباقية فالمعتبر
من النقيض في هذا الفصل ليس الا ما يكون لازما مساويا لما هو
النقيض الحقيقي لاحد هذين كما زعم انتهى هذا التحقيق تحقيق
بان يومي به في جميع القضايا يعتبر لازم نقيضها الا ان الوسائط
في بعضها اقل وفي بعضها اكثر كما الممكنة والمطلقة في نقيض الضرورية
والدائمة وكان هذا هو المراد في هذا المقام وستعرف حملها بعضها

كذا في بعض النسخ ... بعض الفلك ساكن دائما نقيضه كل فلك ساكن بالفعل وعلى العكس ونقيض السالبة ... الموجبة الجزئية الدائمة ... المطلقة العامة ...

اعلم ان نسبة نقيضا صريحا وبعضها لازما للنقيض
الحينية الممكنة الى قوله فان الحينية الممكنة التي حكم فيها اعلم ان الحينية
الممكنة والحينية المطلقة قضيتان بسيطتان لم تعتبرا في القضايا
البسيطة المشهورة وانما احتيج اليهما في نقائض بعض البسائط المشهورة
كما احتيج اليهما والى اخيتيهما اعني الممكنة الوقتية والممكنة الدائمة في ذكر
اقسام المركبات استدلالا على عدم انحصار القضايا فيما ذكره المصنف
فالقضية الضرورية الدائمة ونقيضها وهي الممكنة كلتاهما من القضايا
البسيطة المشهورة وكذا الدائمة والمطلقة العامة واما المشروطة العامة
والعرفية العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فليست
نقائضها من القضايا المشهورة وانما احتاج اليها في باب التناقض
كما قلنا اذا عرفت ما ذكرنا من السيد من التحقيق فقوله ان نسبة
الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية
الى قوله يمكن نقيضا صريحا معناه ان الحينية الممكنة نقيض صريح
للمشروطة العامة بحسب الجهة كما ان الممكنة العامة نقيض صريح للضرورية
بحسبها واما بحسب الكمية فليس شيء من القضايا نقيضا حقيقيا
نقيضه اذ مر كما عرفت فاذا تذكرت ما تلونا عليك فقد
علمت ان نقيض الموجبة الكلية المشروطة العامة هي السالبة
الجزئية الحينية الممكنة وبالعكس فقولنا بالضرورة كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتبا نقيضه بعض الكاتب ليس بمتحرك
الاصابع حين هو كاتب بالامكان وعلى العكس ونقيض السالبة
الكلية المشروطة العامة هي الموجبة الجزئية الحينية الممكنة وبالعكس

وبالعكس فقولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا
نقيضه بعض الكاتب ساكن الاصابع حين هو كاتب بالامكان وعلى العكس
ونقيض الموجبة الجزئية المشروطة العامة هي السالبة الكلية الحينية الممكنة
وبالعكس فقولنا بالضرورة بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا
نقيضه لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان
وعلى العكس ونقيض السالبة الجزئية المشروطة العامة هي الموجبة الكلية
الحينية الممكنة وبالعكس فقولنا بالضرورة بعض الكاتب ليس بساكن
الاصابع مادام كاتبا نقيضه كل كاتب ساكن الاصابع حين هو كاتب
بالامكان العام فالامثلة ثمانية لنقائضها وكذا في كل من القضايا
ونسبة الحينية المطلقة الى قوله الى الدائمة المطلقة
بعضها لازما نقيضا حقيقيا صريحا للعرفية العامة بحسب الجهة بل هي
لازمة مساوية لنقيض العرفية العامة كالمطلقة العامة بالنسبة الى
الدائمة واما بحسب الكمية فليس شيء من القضايا نقيضا حقيقيا لشيء
اذ منها كما مر واذا عرفت هذا وما ذكرنا لك سابقا فقد عرفت ان
نقيض الموجبة الكلية العرفية هي السالبة الجزئية الحينية المطلقة
وبالعكس ونقيض السالبة الكلية العرفية العامة هي الموجبة الجزئية
الحينية المطلقة وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية العرفية العامة هي
السالبة الكلية الحينية المطلقة وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية العرفية
العامة هي الموجبة الكلية الحينية المطلقة والامثلة لنقائضها ثمانية من
الامثلة المذكورة في العرفية العامة مع نقيضها بعينها الا انك
تضع موضع بالضرورة هنا بالدوام وموضع حين هو كاتب

بالامكان حين هو كاتب بالفعل كما مثل المحشي طاب ثراه بقوله فنقيض
قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا قولنا ليس
بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل
والمصنف لم يتعرض لبيان نقيض الاخر له بخلاف باقي البسائط اقول
قد عرفت مما ذكرنا انفا وفي باب المركبات من الموجهات ايضا
ان نقيض الوقتية المطلقة هي الممكنة الوقتية ونقيض المنتشرة المطلقة
هي الممكنة الدائمة وذلك لان الوقتية المطلقة على ما عرفت في البسائط
هي التي حكم بضرورة النسبة في وقت معين فيكون نقيضها سلب تلك
الضرورة لما عرفت مرارا او سلب كل ضرورة هو عين امكان الطرف
المقابل فنقيض ضرورة الايجاب في وقت معين هو امكان السلب
في ذلك الوقت وبالعكس فنقيض الوقتية المطلقة هي الممكنة الوقتية
ونسبتها الى الوقتية المطلقة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية
المطلقة ونسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة بعينها كما ذكر
فنقيض الموجبة الكلية الوقتية المطلقة هي السالبة الجزئية الممكنة
الوقتية وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية الوقتية المطلقة هي
الموجبة الكلية الممكنة الوقتية وبالعكس والامثلة كما عرفت
مرارا فقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة نقيضه
بعض القمر ليس بمنخسف بالامكان العام وقت الحيلولة وعلى
العكس هذان مثالان للاولين من الثانية ويستخرج منه الباقية
بلا مشقة وان المنتشرة المطلقة لما كانت على ما عرفت في البسائط
هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين فيكون نقيضها

نقيضها سلب تلك الضرورة وسلب الضرورة هنا هو الامكان في جميع
الاوقات فيكون نقيض المنتشرة المطلقة هي الممكنة الدائمة ونسبتها
الى المنتشرة المطلقة كنسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة ايضا
فنقيض الموجبة الكلية المنتشرة المطلقة هي السالبة الجزئية الممكنة الدائمة
وبالعكس فقولنا بالضرورة كل انسان متنفس وقتا ما نقيضه بعض
الانسان ليس بمتنفس دائما بالامكان وعلى العكس ونقيض السالبة
الكلية المنتشرة المطلقة هي الموجبة الجزئية الممكنة الدائمة وبالعكس
فقولنا لا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما نقيضه بعض
الانسان متنفس دائما بالامكان وعلى العكس وعلى هذا القياس
فيما بقي من البيان والمثال وانت بعد الاطلاع
على حقائق المركبات لا تحتاج الى التفاصيل وذلك لانك اذا علمت ان
المركبات الصحيحة المعتبرة سبع وعلمت ان المشروطة الخاصة مركبة من
المشروطة العامة الموافقة للاصل في الكيف اعني الايجاب مثلا ومن المطلقة
العامة المخالفة له فيه اعني السلب او من العكس وعلمت ايضا ان نقيض
المشروطة العامة الموافقة اي الموجبة هي الحينية الممكنة المخالفة اي السالبة
ونقيض المطلقة العامة المخالفة هي الدائمة المطلقة الموافقة فقد علمت
ان نقيض المشروطة الخاصة اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة المطلقة
الموافقة على سبيل منع الخلو او على العكس فاعتبر المحصورات الاربع للمشروطة
الخاصة ومثلها في نقيضها كما مر بيانه في البسائط وقد مر في المركبات
ان المعتبرة في الايجاب والسلب في المركبات بالجزء الاول منها فنقيض
الموجبة الكلية المشروطة الخاصة اما السالبة الجزئية الحينية الممكنة او

الموجبة الجزئية الدائمة المطلقة او بالعكس فنقيض قولنا بالضرورة كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع
بالفعل قولنا اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب
بالامكان واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما ونقيض السالبة
الكلية المشروطة الخاصة اما الموجبة الجزئية الحينية الممكنة او السالبة الجزئية
الدائمة المطلقة فنقيض قولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة
مادام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل قولنا اما بعض
الكاتب ساكن الاصابع حين هو كاتب بالامكان واما بعض الكاتب
ليس بساكن الاصابع دائما او على العكس ونقيض الموجبة الجزئية المشروطة
الخاصة وكذا نقيض السالبة الجزئية المشروطة الخاصة هو ان يضع افراد
الموضوع كلها بان تأخذ ايجابا كليا ثم تردد بين نقيضي الجزئين
بالنسبة الى كل فرد فرد من افراد الموضوع فنقيض قولنا بعض الكاتب
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب
ليس بمتحرك الاصابع بالفعل قولنا كل كاتب اما ليس بمتحرك الاصابع
حين هو كاتب بالامكان واما متحرك الاصابع دائما وهكذا الى اخر الامثلة
مع التفصيل الاتي عند قوله لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد
اذا علمت ان الوقتية الخاصة مركبة من وقتية العامة موافقة ومن
مطلقة عامة مخالفة او على العكس اذا كان الجزء الاول منها سالبة
وعلمت ايضا في نقائض البسائط ان نقيض الوقتية العامة الموافقة
هي الحينية المطلقة المخالفة وبالعكس ونقيض المطلقة العامة المخالفة
هي الدائمة المطلقة الموافقة وبالعكس فقد علمت ان نقيض الوقتية الخاصة

اما الحينية المطلقة المخالفة او الدائمة المطلقة الموافقة فاعتبر هنا ايضا
المحصورات الاربع كما في المشروطة الخاصة وفي نقيضها المراد فالامثلة
ايضا هنا ثمانية مثلها في المشروطة الخاصة بعينها الا انك تضع هنا بالدوام
موضع بالضرورة وبالفعل موضع بالامكان كما مر في نقيض العامتين
من البسائط مثلا نقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل
قولنا اما ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل دائما واما
بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وعلى العكس وهذان مثالان للاولين
من الامثلة الثمانية وقس عليهما الستة الباقية على الترتيب واذا علمت
ايضا في المركبات ان الوجودية اللاضرورية مركبة من مطلقة عامة موافقة
ومن ممكنة عامة مخالفة او على العكس كما في سالبتها وعلمت ايضا
في نقائض البسائط ان نقيض المطلقة العامة الموافقة هي الدائمة
المخالفة وبالعكس ونقيض الممكنة العامة المخالفة هي الضرورية الموافقة
وبالعكس فقد علمت ان نقيض الوجودية اللاضرورية اما الدوام المخالف
او الضروري الموافق او على العكس فتعتبر ههنا ايضا المحصورات
الاربع في كل من الوجودية اللاضرورية ونقيضها المراد كما عرفت
واما الامثلة ثمانية ايضا ههنا فنقيض قولنا كل انسان متنفس بالفعل
لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام قولنا
اما ليس بعض الانسان متنفسا دائما واما بعض الانسان متنفس
بالضرورة وعلى العكس وقس عليهما الامثلة الستة الباقية واذا
علمت ايضا في المركبات ان الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين

عامتين اوليهما موافقة وثانيهما مخالفة او على العكس كما في سالبتها وعلمت
ايضا في نقايض البسايط ان نقيض المطلقة العامة الموافقة هي الدائمة
المطلقة المخالفة وبالعكس وان نقيض المطلقة العامة المخالفة هي الدائمة
الموافقة وبالعكس فقد علمت ان نقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة
المخالفة او الدائمة الموافقة وعلى العكس فتعتبر ههنا ايضا المحصورات
الاربع في كل من الوجودية اللادائمة ونقيضها والامثلة ايضا ثابتة
فنقيض قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما اي لا شيء من الانسان
بضاحك بالفعل قولنا اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما واما بعض
الانسان ضاحك دائما وقس عليه بواقي الامثلة واذا علمت ايضا ان
في المركبات ان الممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين ضمنا احديهما
موافقة والاخرى مخالفة وعلمت ايضا في نقايض البسايط ان نقيض
الممكنة العامة الموافقة هي الضرورية المطلقة الموافقة فقد علمت ان نقيض
الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة او الضرورية الموافقة وبالعكس كما في
سالبتها فتعتبر ههنا ايضا المحصورات الاربع في كل من الممكنة الخاصة
ونقيضها فيكون لها ايضا ثابتة امثلة كما مر مثلا نقيض كل انسان كاتب
بالامكان الخاص اي كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان
بكاتب بالامكان قولنا اما بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة واما
بعض الانسان كاتب بالضرورة وعلى العكس وقس عليها سائر امثلتها
واعلم ان المصنف كما ذكرنا لم يذكر في نقايض البسايط نقيض الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة وكذا في المركبات اعتبارا انه لم يتعلق
بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والاقيسة وقد ذكرنا

وقد ذكرنا لك سابقا ان نقيض الوقتية المطلقة الموافقة هي الممكنة الوقتية
المخالفة وبالعكس وان نقيض المنتشرة المطلقة الموافقة هي الممكنة
الدائمة المخالفة وبالعكس كما ذكرنا امثلتها الثابتة في كل منها فاذا
تحققت ان الوقتية مركبة من وقتية مطلقة موافقة ومن مطلقة
عامة مخالفة او بالعكس كما في سالبتها وتحققت ايضا ان نقيض
الوقتية المطلقة الموافقة هي الممكنة الوقتية المخالفة وبالعكس ونقيض
المطلقة العامة المخالفة هي الدائمة المطلقة الموافقة وبالعكس فقد
عرفت ان نقيض الوقتية اما الممكنة الوقتية المخالفة او الدائمة
المطلقة الموافقة او على العكس والمحصورات معتبرة ههنا ايضا
وكذا الامثلة الثابتة فنقيض قولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت
الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل قولنا اما ليس
بعض القمر بمنخسف وقت الحيلولة بالامكان العام واما بعض
القمر منخسف دائما وعلى العكس وقس البواقي عليها واذا تحققت
ايضا ان المنتشرة مركبة من منتشرة مطلقة موافقة ومن مطلقة عامة
مخالفة او بالعكس وتحققت ايضا ان نقيض المنتشرة المطلقة الموافقة
هي الممكنة الدائمة المخالفة وبالعكس وان نقيض المطلقة العامة
المخالفة هي الدائمة المطلقة الموافقة وبالعكس فقد عرفت ان نقيض
المنتشرة اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة المطلقة الموافقة
وبالعكس وتعتبر ههنا ايضا المحصورات الاربع كما مر والامثلة ثابتة
ايضا هكذا فنقيض قولنا كل انسان نائم بالضرورة وقتا ما لا دائما
اي لا شيء من الانسان بنائم بالفعل قولنا اما بعض الانسان ليس

بنائم دائما بالامكان العام واما بعض الانسان نائم دائما وعلى العكس
وعليها فقس الامثلة الستة الباقية على وفق الترتيب كما عرفت
ومرادنا بهذا الذي ذكرت انما هو بيان نقائض القضايا السبع المركبة
المعتبرة عند اهل هذا الفن وقس عليها نقائض القضايا المركبات
الصحاح غير المعتبرة عندهم فتذكر ما ذكرنا لك فانه ينفعك ولم
يأت احد بمثل هذا البيان والتفصيل في امثال هذا المقام
ثم طريق اخذ نقيض المركبة ان يوضع الى حرف كل واحد من تلك الافراد
فبقي في المثال المذكور اعني قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما
وهي الموجبة الجزئية الوجودية اللادائمة فنقول فنقيض قولنا بعض
الحيوان انسان بالفعل لا دائما اي بعض الحيوان ليس بانسان بالفعل
كل حيوان اما ليس بانسان دائما او انسان دائما واذا عرفت ما ذكرنا
فعلمت ان الصحيح ان يقول المحشي في المثال المذكور كل حيوان
اما ليس بانسان الى اخر ما قلناه لا ما ذكره ثم يقول كان المركبات الكلية
الصحيحة المعتبرة سبع كما عرفت كذا المركبات الجزئية المعتبرة سبع وكما ان
المشروطة الخاصة الكلية مركبة من مشروطة عامة موجبة كلية ومن مطلقة
عامة سالبة كلية او بالعكس كذلك المشروطة الخاصة الجزئية مركبة من
مشروطة عامة موجبة جزئية ومن مطلقة عامة سالبة جزئية او بالعكس
كما ان نقيض المشروطة الخاصة الكلية اما الحينية الممكنة المخالفة او
الدائمة المطلقة الموافقة على سبيل منع الخلو كذلك نقيض المشروطة
الخاصة الجزئية اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة المطلقة الموافقة
لكن ههنا يؤخذ موضع القضية التي هي نقيض الجزئية كلية باعتبار

باعتبار ان نقيض الجزئية هي الكلية ثم يردد في افراد تلك الكلية بين
الحينية الممكنة المخالفة والدائمة المطلقة الموافقة او بالعكس فنقيض
قولنا بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما
اي بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل قولنا كل كاتب اما ليس
بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام او متحرك الاصابع دائما
ونقيض قولنا بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا
لا دائما اي بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل قولنا كل كاتب اما
ساكن الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام او ليس بساكن الاصابع
دائما هذان المثالان للمشروطة الخاصة الجزئية احدهما موجبتها والاخر
سالبتها وهكذا في كل واحدة من المركبات الجزئية الست الباقية
اعني الوقتية الخاصة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة
والممكنة الخاصة والوقتية والمنتشرة مثالان احدهما موجبتها
والاخر سالبتها وقد تركنا ايرادها في ضمن المركبات الكلية لكفاية
فانت بعد اطلاعك على حقائق المركبات الكلية ونقائضها
تتمكن من استخراج المركبات الجزئية ونقائضها لانها هي بعينها
لكن موضوعها جزئي وفي الكلية كلي والامثلة واضحة فلا نتعرض
اليها

اعلم ان المصنف والمحشي لم يذكرا نقيض
القضية الشرطية اصلا اما قياسا على نقائض الحملية واما لقلة
الاستعمال فنقول الشرطيات ايضا اما كلية او جزئية اما الكلية
منها مطلقا فنقيضها الجزئية المخالفة لها في الكيف اعني الايجاب
والسلب الموافقة في الجنس اعني الاتصال والانفصال والنوع

في اللزوم والعناد والاتفاق وبالعكس كما مر في الحمليات وكذا اعتبار
المحصورات الاربع في اصل القضية ونقيضها فنقيض اللزومية
الموجبة الكلية المتصلة هي السالبة الجزئية المتصلة اللزومية وبالعكس
ونقيض اللزومية السالبة الكلية المتصلة هي الموجبة الجزئية المتصلة
اللزومية وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية المتصلة اللزومية هي
السالبة الكلية المتصلة اللزومية وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية
المتصلة اللزومية هي الموجبة الكلية المتصلة اللزومية ونقيض المنفصلة
الحقيقية الموجبة الكلية هي العنادية الحقيقية السالبة الجزئية وبالعكس
وهكذا الى اخر ما قلنا في المتصلة اللزومية وكذا في منع الجمع ومنع
الخلو وفي الاتفاقية كل واحدة من المتصلة والمنفصلة باعتبار
المحصورات الاربع فنقول اذا قلنا في اللزومية كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود كان نقيضه ليس كلما كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا واذا قلنا في المتصلة الاتفاقية كلما كان
كان نقيضه قد لا يكون اذا كان
وهكذا في ساير الامثلة الثمانية في كل من اللزومية والاتفاقية
المتصلتين واذا قلنا في المنفصلة الحقيقية العنادية دائما
اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا كان نقيضه
ليس دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا واذا
قلنا في الاتفاقية منها كان في نهان احمد وعمر كاتب او العكس
ابدا اما ان يكون او كان نقيضه ليس ابدا اما
ان يكون او وهكذا ساير الامثلة الثمانية في الحقيقية

الحقيقية العنادية وفي كل من منع الجمع والخلو العناديتين والاتفاقيتين
و تحصيل امثلة الكل فصل العكس
المستوي لما فرغ من الاول من احكام القضايا باعتبار التناقض
شرع في الحكم الثاني منها اعني عكس المستوي وقدم بيان تقدم التناقض
على الباقيين وانما قدم الثاني على الثالث لتقدمه عليه طبعا ولاحتياجه
ولاحتياجه اليه كما سيجيء مع بقاء الصدق اي قوله صدق
العكس وذلك لان العكس لازم من لوازم القضية وصدق الملزوم
يستلزم صدق اللازم البتة لانه يستحيل صدق الملزوم بدون
صدق لازمه فلهذا اعتبر اللزوم في الصدق بقوله مع بقاء الصدق
وانما لم يعتبر بقاء الكذب اذ لم يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم
لجواز ان يكون اللازم لازما اعم فان قولنا كل حيوان انسان
كاذب مع ان عكسه وهو بعض الانسان حيوان صادق وكذا
في الشرطية المتصلة فان قولنا كلما وجدت الحرارة وجدت النار
كاذب مع صدق عكسه وهو قد يكون اذا وجدت النار وجدت
الحرارة ولكن قد يتفقان في الكذب ايضا كقولنا كل حجر انسان و
بعض الانسان حجر في الموجبة الكلية وقولنا بعض الحجر انسان وبعض
الانسان حجر في الجزئية فان الاصل والعكس فيهما كاذبان ولذا لم يجعل
بقاء الكذب مناطا فمعنى بقاء الصدق كما ذكره المحشي بعض الافاضل
ان فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لا انه يجب
صدقهما في الواقع في الامثلة لو فرض صدق الاصل لزم صدق
عكسه فالموجبة انما تنعكس جزئية معناه ما

تنعكس الموجبة مطلقا الا جزئية لا كلية اما صدق الجزئية فظاهر واما
عدم صدق الكلية فلجواز عموم المحمول او التالي في قوله لجواز عموم
المحمول او التالي تعليل وبيان للجزء السلبي من الحصر المفهوم من قولنا
لا كلية وذلك لان لفظة انما من اداة الحصر كما بين في موضعه
وبينا شرحا في شرحنا المسمى بزبدة السالك في شرح قول ابن مالك وما
بالا او بانما انحصر الخ وقد سبق ان قصده ظاهر ومعناها والا كما ذكرنا
اذا عرفت هذا فنقول الموجبة مطلقا كلية كانت او جزئية حملية كانت
او شرطية انما تنعكس الى الموجبة الجزئية فقط لانه لبقاء الكيف شرط
في العكس نحو كل انسان حيوان وعكسه بعض الحيوان انسان ونحو بعض الحيوان
عكسه بعض الانسان حيوان ونحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
عكسه قد يكون اذا كان الشيء انسانا فكان حيوانا عكسه قد يكون اذا كان
الشيء حيوانا كان انسانا وكذا في المتصلات الثلث وذلك عكس صدق
الجزئية بديهي لانه لو صدق المحمول على ما صدق عليه كل الموضوع او بعضه
من الافراد لتصادق الموضوع والمحمول في تلك الافراد فيصدق المحمول
على افراد ذلك الموضوع في الجملة وكذا الكلام في المقدم والتالي ولا
تنعكس الى الكلية لجواز ان يكون المحمول في الحملية والتالي في الشرطية
اعم من الموضوع والمقدم كقولنا كل انسان حيوان وكقولنا كلما كان
الشيء انسانا كان حيوانا في المثالين اعم من الانسان فلو عكست
القضيتان كلية وقيل كل حيوان انسان وكلما كان الشيء حيوانا
كان انسانا صار الموضوع والمقدم اعم ويستحيل صدق الاخص كليا
على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية

الجزئية فعلم من الامور المذكورة ان العكس اخص قضية لازمة للقضية
اذا عرفت هذا علمت انه لا بد في الاثبات ان العكس من امرين احدهما
ان هذه القضية لازمة لذلك الاصل وذلك بالبرهان المنطبق على جميع
المواد والثاني ان ما هو اخص من تلك القضية ليس لازمة لذلك
الاصل وذلك ظاهر بالتخلف في بعض الصور لانا اذا قلنا كل انسان
حيوان كان عكسه كما مر بعض الحيوان انسان فلو قلنا بدل بعض الحيوان
انسان اخص من ذلك اعني بعض قولنا بعض الحيوان انسان مثلا كان
كاذبا فيلزم التخلف مع انه قد مر انه لازم للقضية ويستحيل صدق الملزوم
بدون صدق اللازم

والسالبة الكلية تنعكس كلية

معناه لا تنعكس السالبة الكلية فيما تنعكس الا كلية لا جزئية اما صدق
الكلية فيما تنعكس فظاهر لما مر من ان مرجع التباين الكلي الى سالبتين
كليتين وهذان الكليتان ينافيان المتباينين واما عدم صدق
الجزئية فلانه لو صدق في عكس السالبة الكلية السالبة الجزئية لزم سلب الشيء
عن نفسه كما بينه المحشي وهو مع قوله والا لزم سلب الشيء عن نفسه تعليل
وبيان للجزء السلبي من الحصر المفهوم من الحصر اعني قولنا لا جزئية على قياس
ما سبق في الموجبة وانما قيدنا ان السالبة الكلية تنعكس كلية فيما
تنعكس لان جميع السوالب الخمس عشرة لا تنعكس بل التي تنعكس
منها ست وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان على
التفصيل الاتي والتي لا تنعكس منها تسع الوقتيتان المطلقتان
والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان
والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات على ما سيجيء عن قريب

وسنذكر نقوضها فيما بعد ان شاء الله تعالى واما السوالب الجزئية فلا تنعكس شيء
منها الا الخاصتين بدليل الافتراض كما ستجيء اوالى عكس النقيض
ثم   والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان ابدا كان
بعض الحجر ان نقيض لاشيء من الحجر بانسان لما مر من ان نقيض السالبة
الكلية من اي قضية كانت هي الموجبة الجزئية وبالعكس والباقي واضح
فهو مع الاصل ينتج ما نقول بالضرورة او دائما كل
انسان حيوان ولا شيء بالضرورة من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا
فينتج بعد حذف الاوسط لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة او دائما
لان هذا تابع لاخس المقدمتين من الايجاب والسلب والكلية والجزئية
كما ستجيء ان شاء الله تعالى وذلك سلب الشيء عن نفسه فهو ممتنع فهذا لا يكون الا نقيض
العكس لان الاصل صادق والعكس لازم له كما مر وصدق الملزوم
يستلزم صدق اللازم والدليل المذكورة والهيئة منتجة فيكون
نقيض العكس باطلا والعكس حقا وهو المطلوب وهكذا البيان في كل موضع
يحتاج اليه وهذا مثال للموجبة الكلية من الضرورية المطلقة و
الدائمة المطلقة وقس عليه الموجبة الجزئية منهما
الضابط في القضايا الموجبة مطلقا بحسب الجهة انها اما ان يصدق
عليها الامكان او يصدق عليها الاطلاق العام فان صدق
عليها الامكان وهي الممكنتان فحالهما غير معلوم في العكس كما
سنشير اليه المص بقوله ولا عكس للممكنتين وان صدق عليها الاطلاق
العام فان لم يصدق عليها الدوام الوصفي انعكست موجبة
جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل كليا او جزئيا وهي خمس قضايا

قضايا وهي الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة وان صدق
عليها الدوام الوصفي فان لم يكن مقيدة باللادوام انعكست موجبة
جزئية حينية مطلقة وهي اربع قضايا وهي الدائمتان والعامتان
وان كانت مقيدة باللادوام انعكست موجبة جزئية حينية مطلقة
لا دائمة وهي قضيتان عن الخاصتين وانا ذكرنا ثلث عشرة قضية
وتركنا الوقتيتين المطلقتين [illegible] من انه لم يتعلق بهما غرض في مباحث
العكوس الا قليلا ومع ذلك سنشير الى عكسهما في ضمن القضايا الخمس
التي اشرنا اليها ايضا بقولنا وهي الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة
العامة لانهما داخلتان في ضابطتيهما نص على ذلك بعض الفحول
الفحول   الا صدق الجزء الثاني اي اللادوام يعني لا دوام
العكس ليغايره قوله ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع كاتبا بالفعل
لان اللادوام الاصل معناه لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل
اي هذه القضايا الخمس وهي الوقتيتان والوجوديتان
والمطلقة تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة كما اشرنا اليها
في الضابطة مثلا لو صدق كل   باحدى الجهات الخمس
يصدق في عكسه بعض   بالفعل والا لصدق نقيضه
وهو ان لا شيء الكلية الدائمة لما مر وهو لا شيء من   دائما وهو
مع الاصل بعد حذف الاوسط ينتج لا شيء من   هذا خلف
امثلة هذه القضايا الخمس على الاجمال واما امثلتها على سبيل
التفصيل فهكذا مثال الوقتية المركبة مثلا اذا صدق كل
قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر

بمنخسف بالفعل صدق في عكسها بعض المنخسف قمر بالفعل لا دائما
اي ليس بعض المنخسف قمرا بالفعل اما صدق الجزء الاول من العكس
وهو قولنا بعض المنخسف قمر بالفعل لانه لو لم يصدق لصدق
نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة كما عرفت في التناقض اعني قولنا
لا شيء من المنخسف بقمر دائما ونضمه مع الجزء الاول من اصل
القضية المركبة ونقول كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة
ولا شيء من المنخسف بقمر دائما ينتج لا شيء من القمر بقمر دائما وهذا مع
منافاته نقيض عكس الجزء الاول اعني قولنا لا شيء من المنخسف بقمر
دائما وهو بط فيكون العكس حقا اما صدق الجزء الثاني من العكس
اعني لا دوام العكس وهو قولنا ليس بعض المنخسف قمرا بالفعل
لانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو الموجبة الكلية الدائمة
كما هو اعني قولنا كل منخسف قمر دائما فنضمه مع الجزء الاول من اصل
القضية ونقول كل منخسف قمر دائما وكل قمر منخسف بالضرورة
وقت الحيلولة ينتج كل منخسف منخسف دائما فيلزم ح اثبات
الشيء لنفسه ثم نضمه مع الجزء الثاني من اصل القضية اعني لا
دوام الاصل ونقول كل منخسف قمر دائما ولا شيء من القمر
بمنخسف بالفعل ينتج لا شيء من المنخسف بمنخسف دائما فيلزم ح
سلب الشيء عن نفسه وهو مح فيلزم من صدق نقيض لا دوام
العكس اجتماع المتنافيين وهو بط فيكون نقيض لا دوام
العكس باطلا ويكون لا دوام العكس حقا وهو المط وعليه
فقس عكس المنتشرة المركبة ومثال الوجودية اللاضرورية

اللاضرورية كذا مثلا اذا صدق كل انسان ضاحك بالفعل لا
بالضرورة اي لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان العام صدق
في عكسها قولنا بعض الضاحك انسان بالفعل لا بالضرورة
اي ليس بعض الضاحك بانسان بالامكان العام اما صدق الجزء الاول
من العكس اعني قولنا بعض الضاحك انسان بالفعل لانه لو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الضاحك بانسان دائما فنضمه
مع الجزء الاول من اصل القضية المركبة ونقول كل انسان ضاحك
بالفعل ولا شيء من الضاحك بانسان دائما ينتج لا شيء من الانسان
بانسان دائما هف وهو مع منافاته لا يكون الا نقيض عكس الجزء
الاول اعني قولنا لا شيء من الضاحك بانسان دائما فهو بط ويكون
العكس حقا وهو المط واما صدق الجزء الثاني من العكس اعني
لا ضرورة العكس اعني قولنا ليس بعض الضاحك بانسان بالامكان
العام لانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا كل ضاحك
انسان بالضرورة وكل انسان ضاحك بالفعل ينتج كل ضاحك
ضاحك بالضرورة فيلزم ح اثبات الشيء لنفسه ونضمه مع
الجزء الثاني من الاصل ونقول كل ضاحك انسان بالضرورة
ولا شيء من الانسان بضاحك بالامكان العام ينتج لا شيء من الضاحك
بضاحك بالضرورة فيلزم ح سلب الشيء عن نفسه وهو مح فيلزم
من صدق نقيض لا ضرورة العكس اجتماع المتنافيين وهو
بط فيكون نقيض لا ضرورة العكس باطلا ويكون لا ضرورة
العكس حقا وهو المط ويجوز ان نقول في العكس المذكور

لبعض الضاحك انسان بالفعل لا دائما بدل لا بالضرورة اي ليس
بعض الضاحك بانسان بالفعل الى اوان البيان ولكن لما كانت القضية
وجودية لاضرورية والضرورة اخص من الدوام كما قد اخذنا بالا
بالضرورة في موضع لادائما ومثال الوجودية اللادائمة بكذا امثلة
اذا صدق كل انسان متنفس بالفعل لا دائما اي لا شيء من الانسان
بمتنفس بالفعل صدق في عكسها قولنا بعض المتنفس انسان
بالفعل لا دائما اي بعض المتنفس ليس بانسان بالفعل اما صدق
الجزء الاول الى اخره فلانعكاس الوجودية اللاضرورية وما قبلها من
الوقتية واما ومما رواه من ذكر عكس الوقتيتين المطلقتين
من البسائط فهو ان الوقتية المطلقة تنعكس مطلقة عامة ايضا
كالمركبة مثلا اذا صدق قولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت
الحيلولة صدق في عكسه قولنا بعض المنخسف قمر بالفعل والا
لصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة المطلقة اعني قولنا
لا شيء من المنخسف بقمر دائما فنضمه مع الاصل ونقول كل قمر
منخسف بالضرورة وقت الحيلولة ولا شيء من المنخسف بقمر
دائما ينتج لا شيء من القمر بقمر دائما وهو سلب الشيء عن نفسه و
هو مح فمنشاؤه لا يكون الا نقيض العكس لان الاصل صادق
والعكس لازم الصدق كما ذكرنا والهيئة منتجة فيكون نقيض
العكس باطلا والعكس حقا وهو المطلوب واما المنتشرة المطلقة
فهي ايضا تنعكس الى مطلقة عامة مثلا اذا صدق قولنا كل انسان
متنفس بالضرورة وقتا ما صدق في عكسه قولنا بعض المتنفس

المتنفس انسان بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من المتنفس
بانسان دائما فنضمه مع الاصل ونقول كل انسان متنفس بالضرورة
وقتا ما ولا شيء من المتنفس بانسان دائما ينتج لا شيء من الانسان
بانسان دائما هف والبيان البيان ومثال المطلقة العامة وهي
التي تنعكس مطلقة عامة ايضا كما مثلا اذا صدق قولنا كل
انسان ضاحك بالفعل صدق في عكسه قولنا بعض الضاحك انسان
بالفعل والا لصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الضاحك بانسان دائما
فنضمه مع الاصل ونقول كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء من الضاحك
بانسان دائما ينتج لا شيء من الانسان بانسان دائما وهذا خلف وح
والبيان البيان ولا عكس للممكنتين اعلم ان
قدماء المنطقيين ذهبوا الى انعكاس الممكنتين الخاصة والعامة
ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه ثلثة احدها دليل الخلف
فانه اذا صدق مثلا بعض الانسان كاتب بالامكان العام صدق
بعض الكاتب انسان بالامكان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الكاتب بانسان بالضرورة ونضمه مع الاصل ونقول بعض
الانسان كاتب بالامكان ولا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة
ينتج بعض الانسان ليس بانسان بالضرورة وانه مح وثانيها
دليل الافتراض وهو ان نفرض ذات الانسان والكاتب زيدا
فنقول زيد كاتب بالامكان وزيد انسان فبعض الكاتب انسان بالامكان
بالامكان كما مر وهو المطلوب وثالثها طريق العكس على طريقتهم
كما سنشير اليه وهو انه لو لم يصدق بعض الكاتب انسان بالامكان

في عكس قولنا بعض الانسان كاتب بالامكان لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الكاتب انسان بالضرورة وينعكس الى قولنا لا شيء من الانسان
بكاتب بالضرورة وقد كان الاصل بعض الانسان كاتب بالامكان
فيجتمع النقيضان لان بعض الانسان كاتب بالامكان نقيض قولنا
لا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة والعكس كما في التناقض
وهو منشاء نقيض العكس فيكون باطلا والعكس حقا وهو المطلوب
في كل هذه الوجوه اما الاولان فلتوقفهما على انتاج الصغرى
الممكنة في الشكل الاول والثالث وستعرف انها عقيمة فيهما
لان البعض يشترط فيهما ايجاب الصغرى وفعليتها كما سيجيء واما
الثالث فلتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وقد تبين
انها لا تنعكس الا دائمة فلما لم يتم هذه الوجوه لم يعلم للممكنتين عكس
والجواب انا نختار مذهب الفارابي وهو ان اتصاف ذات
الموضوع بالعنوان بالامكان كما نشير اليه الان فح يلزم انعكاس
السالبة الضرورية كنفسها وانعكاس الموجبة الممكنة مطلقا الى
موجبة جزئية ممكنة عامة ويكون الممكنة منتجة في صغرى الشكل الاول
والثالث بلا اشتباه ويكون النقيض بالمثال المفروض منتفيا
اذ لا يصدق على ان كل ما هو مركوب زيد فرس نفس على ذلك
الجواب نعيد لتعريف ليفا واما اذا اعتبر باتصاف ذات الموضوع
بالعنوان بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ بزعم المتاخرين يجب ان
لا يثبت شيء من هذه الاحكام فلا ينعكس الممكنتان كما قال المصنف
اذا عرفت هذه الجملة فلنشر الى مذهب الفارابي والشيخ ثم نعود الى

الامر ونقول ان صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا
المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي حتى ان المقصود عنده
في قولنا كل   ما صدق عليه   بالامكان سواء
كان ثابتا له بالفعل او مسلوبا عنه دائما بعد امكان ثبوته
له بالامكان مثلا اذا قلنا كل اسود كاتب كان الحكم على كل
ما يمكن ان يكون اسود من افراد الروميين لامكان اتصافهم بالسواد
وان كان مسلوبا عنهم دائما واما مذهب الشيخ فصدق وصف
الموضوع على ذاته بالفعل الخارجي فيكون معنى قولنا كل اسود
كاتب مثلا كل ما صدق عليه اسود في احد الازمنة الثلثة الخارجية
كاتب ولا يصدق على الروميين لعدم اتصافهم بالسواد في وقت
ما والمراد بذات الموضوع افراده الشخصية ان كان الموضوع نوعا
او ما في حكمه من الفصل والخاصة فاذا قلنا كل انسان او كل ناطق
او كل ضاحك كذا كان الحكم على زيد وعمرو وبكر وغيرهم من الافراد
الشخصية وافراده الشخصية والنوعية معا ان كان الموضوع جنسا
او عرضا عاما فاذا قلنا كل حيوان او كل ماشي كذا كان الحكم على
زيد وعمرو وغيرهما من اشخاص الحيوان وعلى الطبايع النوعية
من الانسان والفرس والبقر وغيرها اذا عرفت هذه الجملة
فلنعد الى ما كنا فيه فنقول معنى قولنا كل اسود كاتب بالامكان
مثلا على راي الفارابي ان كل ما صدق عليه الاسود بالامكان
صدق عليه الكاتب بالامكان ويلزم العكس وهو ان بعض ما
صدق عليه الكاتب بالامكان صدق عليه اسود بالامكان كما

فيما في الوجوه الثلثة واما على راي الشيخ فنقول كل اسود كاتب بالامكان
العام وهو ان كل ما صدق عليه الاسود بالفعل صدق عليه الكاتب
بالامكان العام ويكون عكسه على اسلوب الشيخ بعض ما صدق عليه
الكاتب بالفعل صدق عليه الاسود بالامكان العام ولا شك انه
لا يلزم من صدق الاصل صدق العكس مثلا اذا فرض ان مركوب
مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب
زيد بالامكان لم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل
حمار بالامكان لان المفروض هنا ان مركوب زيد بالفعل الفرس
ولا يتجاوز الى الحمار والمص لما اختار مذهب الشيخ حكم بانه لا ينعكس
الممكنتين والحق ما ذهب اليه الفارابي ويعلم حقيقته في مواضع من الكتاب
والسنة وفي مباحث الامامة وغير ذلك اعلم ان
المص عرف العكس المستوي بوجه يشمل الشرطيات ايضا ومع هذا لم
يذكر هو ولا الجمهور لها بيانا ولا مثالا فلا باس علينا بالاشارة اليها
اجمالا فنقول الشرطية اما متصلة واما منفصلة وكل واحد منهما
اما موجبة واما سالبة وكل واحد منهما اما كلية او جزئية الى غير
ذلك من الانواع اعني اللزوم والعناد والاتفاق فالشرطية المتصلة
الموجبة مطلقا سواء كانت كلية او جزئية انما تنعكس موجبة جزئية لا كلية
لما مر من جواز العموم التالي فاذا قلنا كلما كان صدق
في عكسه قد يكون اذا كان والجزئية ظاهرة والبيان
ههنا مثله في الموجبات الحملية وكذا النقيض واما السالبة المتصلة
فان كانت كلية فهي تنعكس كنفسها والا لصدق نقيض

نقيض العكس وهو مع الاصل ينتج المحال وسلب الشيء عن نفسه مثلا
اذا صدق ليس البتة اذا كان وجب ان يصدق
ليس البتة اذا كان والا لصدق نقيضه وهو
قد يكون اذا كان ونضمه مع الاصل هكذا قد يكون
اذا كان وليس البتة اذا كان
ينتج محالا وهو قد يكون اذا كان وهو سلب الشيء
عن نفسه وان كانت المتصلة سالبة جزئية فلا عكس لها اصلا
والعلة ما تقدم من جواز عموم المقدم لانه يصدق قولنا قد لا
يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا يصدق عكسه وهو قولنا
قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا لصدق قولنا كلما كان
الشيء انسانا كان حيوانا بالضرورة هذا كله اذا كانت المتصلة لزومية
واذا كانت اتفاقية محضة لم يفد عكسها لان معناها موافقة
صادق لصادق مطلقا لان هذا الصادق يوافقه ذلك الصادق
لكن يوافق ذلك هذا كما في قولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار
ناهقا عكسه قد يكون اذا كان الحمار ناهقا كان الانسان ناطقا
واما المنفصلة فلا فائدة في عكسها لعدم الامتياز بين
جزئيها بالطبع كما حققه في شرح الشمسية على قول المص و
طرفاه الشرطية في الاصل قضيتان حمليتان او متصلتان
او منفصلتان او مختلفتان للمنطقيين
في بيان عكس النقيض ثلث طرق احدها الخلف وهو
ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا وهو اعم من الباقيين

لانه يجري في جميع القضايا ولذا اختاره المصنف وقال والبيان في
الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال كما ذكرنا في جميع المواضع
وثانيها الافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحمل
وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في
الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها ولا يجري في السوالب
البسيطة لعدم وجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يعم الجميع وقد
اشرنا الى دليل الافتراض في بيان عكس الممكنتين ويجري في كلام
المصنف ايضا في فصل عكس النقيض وثالثها طريق العكس وهو ان
يعكس نقيض العكس ليحصل نقيض الاصل او الاخص كما اشرنا اليه
ايضا في بيان انعكاس الممكنتين وهذا اخص من الاولين لانه يجري
في الموجبات لان عكوس الموجبات موجبة تنعكس بخلاف السوالب
فان عكوسها سوالب وان انعكست وهو قليل كما رايت فيجري فيها
فصل عكس النقيض تبديل الى قوله مع مخالفة
الكيف لما فرغ من الحكم الثاني من احكام القضايا اعني العكس
المستوي شرع في الحكم الثالث من احكامها وهو عكس النقيض وانما
احتاج الى ذكر هذه الاحكام الثلثة قبل القياس لتوقفه عليها
كما يجي في مباحث القياس وعرف المصنف عكس النقيض بتعريفين
احدهما طريقة القدماء وبنى عليها احكامه وهو تبديل نقيض الطرفين
الخ وهو واضح بما ذكره مع بقاء الصدق ومع بقاء الايجاب
والسلب بيانه على طريقتهم ان قولنا كل انسان حيوان ينعكس
بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان فاخذنا

فاخذنا نقيض المحمول وجعلناه موضوعا واخذنا نقيض الموضوع
وجعلناه محمولا وكلتاهما موجبتان لانه لما صدق قولنا كل
انسان حيوان وجب ان يصدق في عكس نقيضه كل ما ليس بحيوان
ليس بانسان والا فبعض ما ليس بحيوان انسان وينعكس بالعكس
المستوي الى قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل
كل انسان حيوان هف ومنشأه نقيض عكس النقيض فيكون
نقيض عكس النقيض باطلا وعكس النقيض حقا وهو المط
وهذا طريق العكس من احد الطرق الثلثة في بيان عكوس القضايا
كما ذكرنا سابقا ونضم الى الاصل ونقول بعض ما ليس بحيوان
انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان وهو مح
لانه اثبات شيء لما يباينه ومنشأه ليس نقيض عكس النقيض
فيكون باطلا ويكون عكس النقيض حقا وهو المط هذا طريق الخلف
واما دليل الافتراض فيجري في كلام المصنف في اواخر هذا الفصل
وقد اشرنا اليه في انعكاس الممكنتين في العكس المستوي وثانيهما
طريق المتأخرين وهو جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول
ثانيا مع بقاء الصدق اي ان كان الاصل صادقا كان العكس
صادقا لما ذكرنا ان العكس لازم للاصل ويستحيل صدق الملزوم
بدون صدق اللازم ولكن مع مخالفة الكيف اي ان كان الاول
موجبا كان العكس سالبا وبالعكس فقولنا كل انسان حيوان ينعكس
بعكس النقيض على طريقتهم الى قولنا لا شيء مما ليس بحيوان انسان
فجعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع بقاء الصدق

ومخالفة الكيف ولو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ما
ليس بحيوان انسان لما مر من ان نقيض السالبة الكلية من الموجبة الجزئية ثم
ينعكس بالعكس المستوي الى ما قلناه في طريقة القدماء ويلزم منه هنا
ما يلزم هناك هذا طريق المتأخرين وقالوا هذا الطريق هو الحق واعترضوا
على القدماء بانا لا نسلم انه لو لم يصدق العكس في المثال المذكور اعني
قولنا كل انسان حيوان لصدق بعض ما ليس بحيوان انسان غاية ما في الباب
انه يلزم صدق قولنا ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان لكنه لا يلزم
صدق بعض ما ليس بحيوان انسان لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة
المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص والجواب انا
دفعنا ذلك بان اخذنا نقيض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول وحينئذ
برهنا ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة فقولنا كل ما ليس بحيوان ليس
بانسان موجبة سالبة الطرفين وهي في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع
فاذا لم يصدق العكس المذكور اعني قولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان صدق
ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان كما قلتم وكان معناه سلب سلب
الانسان عن بعض ما صدق عليه سلب الحيوان فلا بد ان يصدق على ذلك
البعض انسان فيصدق بعض ما ليس بحيوان انسان ويتم الدليل فان السالبة
المعدولة المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحصلة لكن السالبة السالبة
المحمول اعني نقيض عكس النقيض ليست اعم منها بل هي مساوية لها فاذا
تم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها تم الدليل على انعكاس
السالبتين سالبة جزئية لابتنائه على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها
وهو المطلوب نقض على ذلك الجواب بعض السيد الشريف وقال قيل

قيل فذلك الجواب بعكس النقيض المشتمل في السلم هو عكس النقيض بطريق
القدماء واما الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها انتهى كلامه فليتفكر ان
يوضح المقام
وحكم الموجهات ههنا حكم التراتب
في المستوي وبالعكس هذا هو طريق القدماء في عكس النقيض واما على
رأي المتأخرين فحكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي
بعين العكس
كما الموجبة الكلية في عكس النقيض
تنعكس كنفسها لانها ان لم تنعكس كنفسها لزم اثبات الشيء للمباين
او اجتماع النقيضين وهو محال مثلا اذا صدق قولنا كل انسان حيوان
صدق في عكس نقيضه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان والا لصدق نقيضه
وهو بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان ونضمه مع الاصل ونقول بعض ما ليس
بحيوان انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان
وهو اثبات الشيء لمباينه وهو محال [illegible] لا يكون الا نقيض
عكس النقيض لان الاصل صادق والعكس مفروض الصدق
لازم للاصل وقد مر انه يستحيل صدق الملزوم بدون صدق
اللازم والحيثية منتجة فيكون نقيض عكس النقيض باطلا و
عكس النقيض حقا وهو المطلوب وقد ذكرنا مثل ذلك في اول هذا
الفصل في بيان طريقة القدماء في عكس النقيض
وكذلك السبع من الموجهات بعين ان القضايا التسع الموجهات
من الموجهات اعني الوقتيتين المطلقتين والممكنة العامة
والمطلقة العامة من البسائط والوقتيتين والوجوديتين
والممكنة الخاصة من المركبات لا تنعكس ههنا كما لا تنعكس

هذه القضايا التسع لم تات في العكس المستوي لان الوقتية التي
هي اخصها لا تنعكس اصلا لصدق قولنا بالضرورة كل قمر فهو
ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل
مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه
وهو كل منخسف قمر بالضرورة وايراد الجزئية والممكنة العامة في هذا
الموضع فقد تقدم بيانه في العكس المستوي واذا لم تنعكس الاخص لم
ينعكس الاعم بالبيان الذي مر في كلام المختصر في العكس المستوي
والبواقي تنعكس بحكم ما سبق الخ وهي الست الدا
الدائمتان والعامتان من البسائط والخاصتان من المركبات
اما الدائمتان فتنعكسان دائمة كلية مثلا اذا صدق بالضرورة
او دائما كل فدائما كل ما ليس ليس والا لصدق
نقيضه وهو بعض ما ليس وينعكس بالعكس المستوي الى
الى اخر ما قلناه انفا وبه يفارقا وقال المتاخرون ومن دائم
في الضرورية ههنا وفي العكس المستوي ايضا لا تنعكس كنفسها
اصلا لانه يصدق بالضرورة كل مركوب زيد فرس مع كذب
كل ما ليس بفرس ليس بمركوب زيد بالضرورة لصدق قولنا بعض
ما ليس بفرس مركوب زيد بالامكان وهو الحمار وفيه الجواب
ان هذا على راي الشيخ واما على راي الفارابي فتنعكس كنفسها والم
واما العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا صدق
في عكس نقيضه كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب ما دام ليس

ليس بمتحرك الاصابع والا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بمتحرك الاصا
كاتب حين هو ليس بمتحرك الاصابع ونضمه مع الاصل ونقول بعض
ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب حين هو ليس بمتحرك الاصابع وبالضرورة او
او دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج بعض ما ليس بمتحرك
الاصابع متحرك الاصابع حين هو ليس بمتحرك الاصابع وهو محال
نشاء من نقيض عكس النقيض فيكون باطلا وعكس النقيض حقا
وهو المط او العكس نقيض عكس النقيض اعني قولنا بعض ما ليس
بمتحرك الاصابع كاتب حين هو ليس بمتحرك الاصابع بالعكس المستوي
الى قولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا وهو كان
الاصل كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا واما الخاصتان
فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض كما مر في سوالب العكس
المستوي لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل
صدق في عكس نقيضه كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب ما دام
ليس بمتحرك الاصابع لا دائما في البعض اي بعض ما ليس بمتحرك
الاصابع كاتب بالفعل اما صدق الجزء الاول من عكس النقيض
اعني قولنا كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب ما دام ليس
بمتحرك الاصابع فقد مر بيانه في العامتين بانه لازم للعامتين
ولازم العام لازم الخاص واما صدق الجزء من عكس النقيض
اعني اللادوام في البعض اي بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب
بالفعل فلانه لولاه لصدق نقيضه وهو لا شيء مما ليس بمتحرك

الاصابع للكاتب دائما فينعكس بالعكس المستوي الى قولنا لا شيء من
الكاتب بليس بمتحرك الاصابع دائما وقد كان للادوام الاصل لا شيء
من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وهو مستلزم لقولنا كل كاتب
ليس بمتحرك الاصابع بالفعل لان السالبة البسيطة مستلزمة للموجبة
المعدولة عند وجود الموضوع الذي هو محقق ههنا بسبب ايجاب
الاصل لكن كل كاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل سالب لصدق
ملزومه وهو قولنا لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل فيكذب
لا شيء من الكاتب ليس بمتحرك الاصابع دائما فيكون اللادوام في البعض
حقا وهو المطلوب او نضمه مع الجزو الاول من الاصل ونقول كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة دائما ما دام كاتبا ولا شيء مما ليس بمتحرك
الاصابع بكاتب دائما ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب دائما وهو محال
منشاوه الى اخر ما نقلناه مرارا وكذلك يجب الحجة الى
قوله والمطلقة العامة مطلقة عامة لعين اي هذه القضايا الاحد عشرة
اذا كانت سوالب في عكس النقيض تنعكس جزئية لا كلية الاربع
الاول تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة مقيدة
باللادوام والخمس الباقية مطلقة عامة مثال الدائمتين
مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من الانسان بلا حيوان
صدق في عكس نقيضه ليس بعض الحيوان بلا انسان بالفعل حين
هو حيوان والا لصدق نقيضه وهو كل حيوان لا انسان ما دام حيوانا
فيلزم ضرورة صدق بعض الحيوان انسان او ليس بعض الحيوان للانسان
وقس عليه مثال الجزئية مثال العامتين مثلا اذا صدق

صدق بالضرورة او دائما لا شيء من الكاتب بلا متحرك الاصابع ما
دام كاتبا صدق قولنا ليس بعض متحرك الاصابع بلا كاتب بالفعل
حين هو متحرك الاصابع والا لصدق نقيضه وهو الموجبة الكلية العرفية
كلازم عين قولنا كل متحرك الاصابع لا كاتب ما دام متحرك الاصابع
فيلزم ضرورة صدق بعض متحرك الاصابع كاتب دائما او ليس
بعض متحرك الاصابع للاكاتبا وعليه فقس مثال الجزئية مثال
الخاصتين مثلا اذا صدق قولنا بالضرورة او دائما لا شيء من الكاتب
بلا متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ليس بمتحرك الاصابع
بالفعل صدق قولنا ليس بعض متحرك الاصابع بلا كاتب بالفعل حين
هو متحرك الاصابع لا دائما اي بعض متحرك لا كاتب بالفعل اما صدق
الجزئية الاولى من العكس فقد ظهر بيانه في العامتين لان لازم الاعم
لازم الخاص واما صدق الجزء الثاني منه فمن للادوام عكس النقيض
وهو قولنا بعض متحرك الاصابع لا كاتب بالفعل فلانه لو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو [illegible] الكلية الدائمة المطلقة عين قولنا لا شيء
من المتحرك الاصابع بلا كاتب دائما وهو باطل لصدق قولنا بعض
متحرك الاصابع لا كاتب بالفعل وقس عليه مثال الجزئية مثال
الوقتية مثلا اذا صدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر بلا منخسف
وقت الحيلولة لا دائما اي كل قمر ليس بمنخسف بالفعل صدق في
عكس نقيضه قولنا ليس بعض المنخسف بلا قمر بالفعل فانه لو لم
يصدق لصدق نقيضه وهو كل منخسف ليس بقمر دائما وهو باطل
لصدق نقيضه وهو ليس بعض المنخسف لا قمرا لصدق لبعض

المنخسف قمر هذا الذي ذكرناه هو عكس الجزء الاول من الاصل واما الجزء
الثاني منه وهو قولنا كل قمر ليس بمنخسف بالفعل وهي المطلقة العامة
الموجبة هنا فلا عكس لها هنا لما ذكرنا في العكس المستوي في قوله
ولا عكس للسوالب اي لا عكس في المستوي للسوالب الباقية وهي تسع
الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة
من البسايط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات
وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوي فكما ان السوالب التسع
المذكورة لا تنعكس في المستوي وكذلك الموجبات التسع المذكورة لا
تنعكس ههنا وقد ذكر بيانه ههنا وعليه فقس مثال الجزئية الوقتية
مثال المنتشرة مثلا اذا صدق بالضرورة لا شيء من الانسان
بمتنفس وقتا ما لا دائما اي كل انسان ليس بمتنفس بالفعل صدق
قولنا ليس بعض المتنفس بلا انسان بالفعل والا لصدق نقيضه
وهو كل متنفس لا انسان دائما وهو يبطل لصدق نقيضه وهو ليس
بعض المتنفس لا انسان بل بعض المتنفس انسان واما الجزء الثاني
اعني لا دوام الاصل وهو المطلقة العامة الموجبة اعني قولنا كل
انسان ليس بمتنفس بالفعل فلا عكس لها في عكس النقيض كما مر بيانه
وقس الجزئية المنتشرة السالبة عليها مثال الوجودية اللاضرورية
مثلا اذا صدق بالفعل لا شيء من الانسان بلا ضاحك لا بالضرورة
اي كل انسان ليس بضاحك بالامكان العام صدق قولنا ليس بعض
الضاحك بلا انسان بالفعل فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو
كل ضاحك لا انسان دائما وهو يبطل لصدق نقيضه اعني ليس بعض الضاحك

الضاحك بلا انسان بالفعل كما مر بل بعض الضاحك انسان البتة واما
الجزء الثاني وهي لا دوام الاصل فهي سالبة المطلقة العامة الموجبة
التي لا عكس لها كما ذكرنا وقس الجزئية عليه مثال الوجودية
اللادائمة مثلا اذا صدق لا شيء من الانسان بلا متنفس بالفعل
لا دائما اي كل انسان ليس بمتنفس بالفعل صدق ليس بعض المتنفس
بلا انسان بالفعل فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل ضاحك
لا انسان دائما وهو يبطل لصدق نقيضه اعني ليس بعض الضاحك بلا انسان
بالفعل كما مر بل بعض الضاحك انسان البتة واما الجزء الثاني وهي
لا دوام الاصل فهي سالبة المطلقة العامة الموجبة التي لا عكس
لها كما ذكرنا وقس الجزئية عليها مثال الوجودية اللادائمة
مثلا اذا صدق لا شيء من الانسان بلا متنفس بالفعل لا دائما اي
كل انسان ليس بمتنفس بالفعل صدق ليس بعض المتنفس بلا انسان
بالفعل فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل متنفس
لا انسان دائما وهو يبطل لصدق قولنا بعض المتنفس انسان البتة
كما مر بيانه والجزء الثاني لا عكس لها ههنا كما ذكرنا مرارا وقس
الجزئية مثال المطلقة العامة مثلا اذا صدق لا شيء
بلا كاتب بالفعل صدق ليس بعض الكاتب بلا انسان بالفعل فانه
لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل كاتب لا انسان دائما وهو يبطل
لصدق بعض الكاتب انسان البتة وصدق نقيضه ايضا وهو ليس
بعض الكاتب بلا انسان في هذه الامثلة القضايا الاحدى عشرة من السوالب
التي تنعكس في عكس النقيض سالبة جزئية للكلية كما ذكرنا وكذا

السالبتان الوقتيتان المطلقتان من البسائط ههنا تنعكسان
مطلقة عامة سالبة جزئية كما ذكرنا هنا لكن في الموجهات وان لم يذكرها
المصنف والمحشي بالتقريب الذي ذكرنا في النقائض مثال
الوقتية المطلقة السالبة مثلا اذا صدق بالضرورة لا شيء من القمر
بلا منخسف وقت الحيلولة صدق في عكس نقيضه ليس بعض المنخسف
بلا قمر بالفعل والا لصدق نقيضه وهو كل منخسف ليس بقمر دائما
وهو يبطل لصدق بعض المنخسف قمر البتة او صدق قولنا ليس
بعض المنخسف بلا قمر بل لا شيء من المنخسف بلا قمر وقس الجزئية
مثال المنتشرة المطلقة السالبة مثلا اذا صدق قولنا لا شيء
من الانسان بلا متنفس بالضرورة وقتا ما صدق قولنا ليس بعض
المتنفس بلا انسان بالفعل والا لصدق نقيضه وهو كل متنفس
ليس بانسان دائما وهو يبطل لصدق نقيضه وهو ليس بعض المتنفس
بلا انسان لان بعض المتنفس انسان قطعا فيكون نقيض عكس النقيض
في جميع الامثلة الثلثة عشر للقضايا السوالب الثلثة عشرة
لعكس النقيض باطلا وعكس النقيض حقا وهو المطلوب
ولا عكس للكليتين على قياس الموجبات في المتون
لعين على مذهب الشيخ على زعم المتأخرين واما على مذهب الفارابي
فتنعكسان ممكنة عامة كما بيناه سابقا في المتون مثلا اذا
صدق لا شيء من الانسان بلا كاتب بالامكان صدق ليس بعض
الكاتب بلا انسان بالامكان والا لصدق نقيضه وهو كل كاتب
لا انسان بالضرورة وهو يبطل لصدق بعض الكاتب انسان البتة بل

بل لا يمكن وجه الكتابة الا في الانسان اما بيان انعكاس
الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة فهو ان
يقال متى صدق بالضرورة او دائما بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع ما
دام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل صدق بعض
ساكن الاصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع لا دائما اي بعض
ساكن الاصابع كاتب بالفعل وذلك بدليل الافتراض الذي ذكرناه
سابقا ايضا وهو ان نفرض ذات الموضوع الذي هو الكاتب زيدا مثلا
ثم نقول زيد ساكن الاصابع بحكم لا دوام الاصل وزيد كاتب بالفعل
لصدق الوصف العنواني على الذات بالفعل على مذهب الشيخ
فصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وهو لا دوام العكس
ثم نقول زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع والا لكان كاتبا في بعض
اوقات كونه ساكن الاصابع فيلزم بطريق المتن ان يكون زيد ساكن
الاصابع في بعض اوقات كونه كاتبا لان الوصفين اذا تقارنا في
ذات ثبت كل واحد من الوصفين في زمان الوصف الاخر في الجملة والحال
انه قد كان حكم الاصل انه ليس بساكن الاصابع ما دام كاتبا هف اذا
ثبت بطلان هذا فوجب ان يصدق في عكس الاصل ان بعض الساكن
الاصابع الذي هو زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع وهو المطلوب
وهذا هو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه اما الجزء الاول
فهو المذكور واما الجزء الثاني فلظهوره وتقدمه في المتون لان الجزء
الثاني من الاصل عبارة عن اللادوام وهو المطلقة العامة الموجبة الجزئية
وهي تنعكس في المتون كنفسها لان الاصل سالبة جزئية واللادوام

ثم ان الموجبة جزئية مطلقة عامة كما مر في قولنا ان بعض الكاتب ساكن
الاصابع بالفعل وعكسه المستوي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل
كما ذكرناه في تفسير اللادوام للعكس فبعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل
عكس مستوي لبعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل فثبت العكس بكلا
جزئيه واما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس
النقيض الى الموجبة الخاصة فهو انه متى اذا صدق بالضرورة او دائما
بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ليس
بمتحرك الاصابع بالفعل صدق بعض ما ليس بمتحرك الاصابع ليس
بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع لا دائما اي ليس بعض ما ليس بمتحرك
الاصابع ليس بكاتب بالفعل وذلك ايضا بالافتراض وهو ان
نفرض ذات الموضوع الذي هو الكاتب زيدا فنقول زيد كاتب
بالفعل على مذهب الشيخ وزيد ليس بمتحرك الاصابع بالفعل بحكم لا
دوام الاصل فصدق بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب وهو
ملزوم للادوام العكس لان لادوام العكس سالبة جزئية معدولة الطرفين
وهو نفي النفي الذي هو لازم للاثبات الذي هو قولنا بعض ما ليس
بمتحرك الاصابع كاتب ثم نقول زيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك
الاصابع والا لكان كاتبا في بعض اوقات كونه ليس بمتحرك الاصابع
فيلزم بطلان العكس ان يكون ليس بمتحرك الاصابع في بعض اوقات
كونه كاتبا لما مر من ان الوصفين المتنافيين اذا تقارنا في ذات
ثبت كل واحد منهما في زمان الوصف الاخر في الجملة والحال انه
لما كان حكم الاصل ان زيدا متحرك الاصابع مادام كاتبا حف

بعض فصدق في عكس الاصل ان بعض ما ليس بمتحرك الاصابع عين
زيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع وهو الجزء الاول من
العكس فثبت العكس بكلا جزئيه بالتقريب السابق فنبتدئ
القياس قول مؤلف الخ لما فرغ من مباحث القضايا ونسبها
واحكامها التي هي الموقوف عليها الحجة شرع في مباحث الحجة التي
هي العمدة في هذا الفن وهي ثلثة اقسام القياس والاستقراء والتمثيل
لان الاستدلال اما من حال الكلي على حال جزئياته واما من حال
الجزئيات على حال كليها واما من حال احد الجزئيين المندرجين
تحت كلي على حال الجزئي الاخر فالاول هو الاول والثاني هو الثاني
والثالث هو الثالث ولما كان المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من
الحجج هو القياس لانه العمدة في تحصيل المطالب المقصودة يقينية ولكونه
مفيدا لليقين بخلاف الاستقراء والتمثيل قدم القياس ومباحثه
على الاخرين ومباحثهما فقال القياس قول مؤلف من قضايا
يلزم لذاته قول اخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه
قول مؤلف من قضيتين يلزم لذاته قول اخر وهو قولنا العالم
حادث فالقول هو المركب في عرف هذا الفن كما مر في المعرف
وتعريف القضية وذلك المركب اما المفهوم العقلي وهو جنس للقياس
المعقول واما الملفوظ وهو جنس للقياس الملفوظ والمؤلف
هو المركب الذي بين اجزائه الفة ومناسبة فهو اخص من المركب
وفيه اشارة الى اعتبار الجزئية الصورية والهيئية في القياس فالقول
يشمل المركبات وغيرها وبقوله مؤلف من قضايا يخرج ما ليس

حكم كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة لذاتها
لعكسها او عكس نقيضها اما البسيطة فظاهر واما المركبة فلان
المتبادر من القضايا هي القضايا المركبة والجزء الثاني من المركب
ليس بحكم ولان المتبادر من القضايا ما يعد في عرفهم قضايا
متعددة والمركبة تعد قضية واحدة والمراد من القضايا ما
فوق قضية ليتناول القياس المركب من قضيتين كما ذكرنا و
بقوله يلزم خرج الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما شيء وان
سلمت مقدماتهما لامكان تخلف مدلولهما عنهما نعم منهما الظن به
وبقوله لذاته يخرج ما يلزم منه قول اخر بواسطة مقدمة خارجة كقياس
المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اولهما يكون
موضوع الاخرى كقولنا   مساو   و   مساو   فانه
يلزم من ذلك ان الالف مساو لج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة
خارجية وهي ان كل مساو للمساوي مساو وقياس المساوات لا يستلزم
شيئا الا مع هذه المقدمة الخارجية ومثلها كما في قولنا   ملزوم
و   ملزوم   لان ملزوم الملزوم ملزوم وقولنا الد
الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت لان ما في الشيء
الذي هو في او يكون فيه واما اذا لم يصدق هذه المقدمة الخارجية
لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا   نصف   و   نصف
لم يحصل منه ان   نصف   لان نصف النصف لا يكون
نصفا بل ربع وكما اذا قلنا   مباين   و   مباين
لا يلزم منه   مباين   لان مباين المباين لا يجب

لا يجب ان يكون مباينا وقوله قول اخر اراد ان القول الاخر اللازم
يجب ان يكون مغايرا لكل واحدة من المقدمتين فانه لو لم يعتبر ذلك
في القياس لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانتا لاستلزامها
احديهما وذلك لان القول الاخر هو النتيجة ويسمى مطلوبا ايضا
فان كان اي القول الذي هو النتيجة والمراد بمادته
طرفاه المحكوم عليه وبه اي المراد بمادة القول الاخر الذي هو النتيجة
طرفاه احدهما محكوم عليه والاخر محكوم به مذكوران في القياس
وهما العالم والحادث المذكوران في قولنا العالم متغير وكل متغير
حادث   فاستثنائي قدم الاستثنائي في التقسيم
لكون نوعيه وجوديا وتوعيه الاقتراني عدميا والوجود اشرف
من العدم   ومن هذا يعلم انه اي من قوله اذ لا يعقل
وجه المهية بدون المادة وكذا لا يعقل قياس الخ يعلم ان الخ
وهي الاصغر والاكبر والاوسط كالعالم والحادث
والمتغير في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فان العالم
اصغر والمتغير اوسط والحادث اكبر
وموضوع المطلوب من الحملي يسمى اصغر الى قوله فالرابع اعلم
ان النتيجة ويقال لها المطلوب ايضا كالعالم حادث قضية
له موضوع وهو العالم ومحمول وهو الحادث فموضوع النتيجة كالعالم
في قولنا العالم متغير يسمى اصغر ومحمولها كالحادث في قولنا كل
متغير حادث يسمى اكبر والمتكرر اعني المتغير الذي وقع محمولا
للاصغر وموضوعا للاكبر يسمى اوسط هذا في الشكل الاول و

وعليه فقس الباقية من الاشكال والقضية التي فيها الاصغر تسمى
صغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والاوسط اما محمول الاصغر وموضوع
الاكبر فهو الشكل الاول او محمولهما فالثاني او موضوعهما فالثالث
او عكس الاول فالرابع وبهذا قال الناظم بالفارسية
اوسط اكر حمل يافت در صغرى وباز   وضع بكبرى كرفت شكل
نخستين شمار   حمل بهر دو دوم وضع بهر دو سيم   رابع اشكال
عكس نخستين شمار   وهذا الشكل لتصوير الاشكال الاربعة وما
كتب بالسواد فهو الاصغر وما كتب بالحمرة فهو الاوسط

ويشترط في الاول ايجاب الصغرى وفعليتها اما اشتراط ايجاب
الصغرى فانه لو لم يشترط ايجابه وجاز سلبه لم يندرج الاصغر في الاوسط
لان الصغرى لو كانت سالبة كقولنا العالم ليس بمتغير لم يندرج الاصغر
الذي هو العالم تحت الاوسط الذي هو المتغير فلم يحصل الانتاج لان
الكبرى تدل على ان ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر والصغرى
على تقدير كونها سالبة حاكمة بان الاوسط مسلوب عن الاصغر فالاصغر
لا يكون داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط
لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة   وفعليتها لتعدي
الحكم من الاوسط الى الاصغر الخ مقصوده ان الحكم في الكبرى انما هو
على ما ثبت لها الاوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فعند قولنا كل
متغير حادث ان كل ما ثبت له التغير بالفعل حادث على مذهب
الشيخ فيجب ان يكون في الصغرى كذلك حتى يكون معنى قولنا العالم متغير
انه متغير بالفعل ليتعدى الحدوث الى العالم ايضا فاقول هذا الذي

هذا الذي ذكره مذهب الشيخ واما على ما ذهب اليه الفارابي وهو الحق
كما اشرنا اليه سابقا فلا يحتاج الى هذا القيد عند قوله وفعليتها بل
القضية الممكنة تنتج في صغرى الشكل الاول والثالث بلا اشتباه
كما ذكرناه سابقا في العكس المستوي في بيان انعكاس الممكنتين
ويؤيد هذا ان اكثر المنطقيين لم يذكروا هذا القيد
مع كلية الكبرى الخ فلو كانت الكبرى جزئية لكان معناها ان بعض
الاوسط محكوم عليه بالاكبر وجاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض
الذي حكم عليه بالاكبر لجواز ان يكون محمول الاصغر اعم من الاصغر
فالحكم على بعض الاوسط ح لا يتعدى الى الاصغر مثلا قولنا كل انسان
حيوان وبعض الحيوان فرس صادق والحقية جزئية الاول مع انه لا
ينتج بعض الانسان فرس فوجب كلية الكبرى فيلزم الانتاج والحاصل
ان لانتاج جميع الاشكال الاربعة شرايط بحسب كيفية المقدمات
وكميتها وشرايط بحسب الجهة اما الشرايط التي بحسب الجهة فسيأتيك
بعد ذكر الاشكال الاربعة في ضمن الضابطة وفي الاشباه ايضا واما
الشرايط التي بحسب الكيفية والكمية ففي الشكل الاول امران او ثلثة
احدهما بحسب الكيف ايجاب الصغرى وثانيهما بحسب الكمية كلية الكبرى
وهذان امران متفق عليهما والثالث وهو فعلية الصغرى
مختلف فيه فالشيخ يعتبره والفارابي لا يعتبره فحاصل الشكل
الاول هو اندراج الاصغر بكله او ببعضه في الاوسط المحكوم عليه
كليا بالاكبر اما ايجابا او سلبا فيكون الاصغر بكله او ببعضه محكوما
عليه بالاكبر ايجابا او سلبا ولذا ينتج المحصورات الاربع وذلك

من خواصه وما عداه لا ينتج ايجابا كليا   اي اثره

الشرايط ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى
الموجبة الكلية موجبة كلية في الاول وموجبة جزئية في الثاني فمثال
الاول كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم
ومثال الثاني كقولنا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق فبعض
الحيوان ناطق وان ينتج الصغريان الموجبتان الكلية والجزئية مع
الكبرى السالبة الكلية سالبة كلية في الاول وسالبة جزئية في الثاني
فمثال الاول كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء
من الانسان بحجر ومثال الثاني كقولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من
الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس فالنتيجة تابعة لاخس المقدمتين
وارذلهما في الكلية والجزئية والايجاب والسلب وهو واضح ومحصل
ان الاحتمالات في انتاج الشكل الاول ستة عشر لان القضايا المعتبرة
في العلوم هي المحصورات الاربع كما مر فيحصل من ضرب الصغريات
الاربع في الكبريات الاربع ستة عشر لكن اثنا عشر منها باطلة
وهي كون الصغرى موجبة كلية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية وكون الصغرى موجبة جزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية وكون الصغرى سالبة كلية مع الكبريات الاربع وكون الصغرى
سالبة جزئية مع الكبريات الاربع ايضا فيقع بطلان بعض منها بسببان
وهي كون الصغرى سالبة كلية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
وكون الصغرى سالبة جزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
فهذه اربعة وبطلان الباقية وهي ثمانية بسبب واحد والاربعة

والاربعة منها صحيحة وهي كون الصغرى موجبة مطلقا والكبرى كلية مطلقا
والمقصود الاشارة الى ان انتاج بخلاف انتاج ساير
الاشكال فانه لبيانها فانه نظري يحتاج الى دليل الخلف او العكس او
الرد الى الشكل الاول كما ستراه في ضمن الاشكال الثلثة الباقية كقولنا
لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب بان قلنا كل انسان
ناطق مع ان الذي يلزم منه ان ينفي لا شيء من الانسان بناطق وهو باطل
فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق فيه والمراد
باللازم هو النتيجة لانها قول آخر يلزم من تأليف القضايا الذاتية كما مر و
بالمقدمتين الصغرى والكبرى يعني فلو كانت النتيجة اللازمة من المقدمتين
هي الموجبة في جميع المواد لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة لكن الحق
في بعض المواد هو السالبة كما رايت ولو كانت النتيجة اللازمة منهما هي السالبة
في جميع المواد لما صدق في بعض المواد الموجبة لكن صدقت الموجبة
في بعضها كما عرفت فتبين ههنا ان الاختلاف في الكيف شرط في
الشكل الثاني وكذا يشترط فيه بحسب الكمية كما اشرنا اليه في كلية الكبرى
وكذا يشترط في حسب الجهة ما قال الدوين   اما ان يصدق
الدوام على الصغرى اي يكون الصغرى دائمة او ضرورية لان الضرورة
هي الدوام مع امتناع الانفكاك كما مر في الموجهات
واما ان يكون الكبرى من القضايا الست التي هذا الترديد مع الاول على
سبيل منع الخلو او يجوز ان يكون الصغرى دائمة او ضرورية مع كون
الكبرى من القضايا الست التي تنعكس سالبتها في العكس المستوي
وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان دون البواقي التي

لا تنعكس فيه وهي الوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة والممكنة العامة
من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات و
انما اشترط كون كبرى هذا الشكل من السوالب تنعكس لان انتاج هذا الشكل لضروبه
الاربعة ليس بديهيا كالاول بل نظري يحتاج الى دليل الخلف او الى
طريق العكس كما سيجيء وكذا الشكل الثالث والرابع

والثاني احد الامرين ليفيد هذا الاعراض ليجامع سبيل منع الخلو
والضروب المنتجة الى والحاصل انه لما اشترط في الشكل الثاني اختلاف
المقدمتين وكلية الكبرى سقط من ضروبه العقلية الستة عشر اثنا عشر
ثمانية باعتبار اشتراط اختلاف المقدمتين واربعة باعتبار اشتراط
كلية كبراه وبقيت اربعة منها صحيحة لكن هذه الاربعة الصحيحة ليست منتجة
للمحصورات الاربع بل ينتج اثنان منها سالبة كلية واثنان منها سالبة
جزئية لان حاصل هذا الشكل ان الاصغر والاكبر متنافيان بالاوسط
ايجابا كان او سلبا فيتنافيان قطعا فيكون الاكبر مسلوبا عن الاصغر
كليا او جزئيا فلذا لا ينتج الشكل الثاني الا سالبة فضرباه منه ينتج
سالبة كلية واخران سالبة جزئية فالضرب الاول وهو المركب من
موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من
الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر والثاني وهو المركب من سالبة كلية
صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان
ولا شيء من الحجر بانسان والثالث وهو المركب من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض
الحيوان ليس بفرس والرابع وهو المركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية

كلية كبرى نحو بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان
ليس بناطق وهذه الضروب الاربعة هي المنتجة من هذا الشكل وبواقي
ضروبه غير منتجة ومجموع ضروبه العقلية ستة عشر ليفيد الحاصل من
ضرب الصغريات المحصورات الاربع في كبرياتها هكذا ولكن سقط
ثمانية منها باعتبار اشتراط اختلاف المقدمتين في الايجاب والسلب
واربعة منها باعتبار اشتراط كلية الكبرى كما ذكرنا

بالخلف يعني انه لا بد لانتاج هذه الضروب الاربعة لهذا الشكل الثاني
النتيجتين امور ثلثة لعدم بداهتها كما ذكرنا [دليل الخلف]
وهو ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لايجابه صغرى الشكل الاول وكبرى
القياس لكليته كبرى الشكل الاول لينتج من الشكل الاول ما ينافي صغرى
القياس الشكل الثاني وهذا جار في الضروب الاربعة كلها مثلا
النتيجة الصادقة في الضرب الاول مع ما ذكرنا قولنا لا شيء من
الانسان بحجر فلو لم يصدق لصدق نقيضها وهو بعض الانسان حجر
فنضمه مع كبراه ونقول بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج
بعض الانسان ليس بحيوان وهذا ينافي صغراه وهي كل انسان حيوان
وهو مح منشؤه لا يكون الا نقيض النتيجة فيكون باطلا والنتيجة حقا و[هو]
المط والنتيجة في الضرب الثاني قولنا لا شيء من الحجر بانسان فلو لم يصدق
لصدق نقيضها وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع كبراه ونقول
بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر حيوان وهو ينافي
صغراه اعني لا شيء من الحجر بحيوان فهو مح الى اخر ما قلناه والنتيجة
في الضرب الثالث قولنا بعض الحيوان ليس بفرس فلو لم يصدق

لصدق نقيضها وهو كل حيوان فرس فنضمه مع كبراه ونقول كل حيوان
فرس ولا شيء من الفرس بانسان ينتج لا شيء من الحيوان بانسان وهذا باطل فصغراه
اعني قولنا بعض الحيوان انسان الى اخر ما تكلناه والنتيجة في الضرب الرابع
قولنا بعض الحيوان ليس بناطق فلو لم يصدق لصدق نقيضها وهو
كل حيوان ناطق فنضمه مع كبراه ونقول كل حيوان ناطق وكل ناطق
انسان ينتج كل حيوان انسان مع ان صغراه بعض الحيوان ليس بانسان
الى اخر ما تكلناه عكس الكبرى بعكس المستوى ليرتد الى الشكل
الاول لينتج النتيجة المطلوبة من الشكل الثاني وذلك اعني عكس
الكبرى انما يجري فيما يكون صغراه موجبة مطلقا ويكون كبراه سالبة كلية
تنعكس كنفسها اي كلية لتصلح كبرى الشكل الاول ولا يكون ذلك
الا في الضرب الاول والثالث بيان ذلك انا نعكس كبرى الضرب
الاول من ضروبه الاربعة ونجعلها كبرى ونجعل صغراه صغرى
فنقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان
بحجر وهي النتيجة المطلوبة سابقا بعينها ونعكس الكبرى الضرب الثالث
ونجعلها كبرى وصغراه صغرى ونقول بعض الحيوان انسان ولا شيء
من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهي النتيجة المطلوبة
بعينها فثبت المطلوب وهذا هو الذي اشار اليه المصنف بقوله او بعكس
الكبرى واما الضربان الاخيران اعني الثاني والرابع فلا يجري
طريق العكس فيهما فان كبريهما موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة
جزئية لم تصلح لكبروية الشكل الاول وصغريهما سالبة لا تصلح
لصغروية الشكل الاول وهو ظ عكس الصغرى

الصغرى ليصير شكلا رابعا ثم لعكس الترتيب بان نجعل الصغرى المعكوسة
كبرى والكبرى بعينها صغرى فيصير شكلا اولا فينتج نتيجة الشكل الاول
ثم نعكس تلك النتيجة بعكس المستوى لتصير النتيجة المطلوبة في الشكل الثاني
وهذا هو الذي اشار اليه المصنف بقوله او بالصغرى ثم عكس الترتيب ثم
النتيجة وذلك اعني عكس الصغرى انما يتصور فيما يكون عكس صغراه كلية
لتصلح لكبروية الشكل الاول ويكون كبراه موجبة لتصلح لصغروية الشكل
الاول فهذا انما يجري في الضرب الثاني من ضروبه الاربعة فقط لان صغراه
سالبة كلية تنعكس كنفسها وتصلح لكبروية الشكل الاول وكبراه موجبة
كلية بيان ذلك الاجراء في الضرب الثاني من الشكل الثاني كما ذكرنا كان
هكذا لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلا شيء من الحجر بانسان فنعكس
صغراه اولا بان نقول لا شيء من الحيوان بحجر فيصير شكلا رابعا هكذا لا شيء
من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان ثم نضع صغرى هذا الشكل موضع كبراه و
كبراه موضع صغراه ليصير شكلا اولا هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر فنعكس هذه النتيجة بعكس المستوى الى قولنا
لا شيء من الحجر بانسان فهي النتيجة المطلوبة في هذا الضرب وهو المط واما
الضروب الثلثة الباقية اعني الاول والثالث والرابع فلا يجري
فيها عكس الصغرى لان صغرى الضرب الاول والثالث موجبة لا
تنعكس الا جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول مع ان كبريهما سالبة
لا تصلح لصغروية واما الصغرى الضرب الرابع فهي سالبة جزئية لا
تنعكس ولا تصلح لكبروية لو فرض انعكاسها كما اذا كانت احدى
الخاصتين لان عكسها لا يكون الا سالبة جزئية مثلها

وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها الخ يعني انه
يشترط في الشكل الثالث بحسب الكيفية ايجاب الصغرى لانه لو لم
يشترط ايجابه وجاز سلبه لم يندرج الاصغر في الاوسط لان الكبرى
تدل على ان ما لاقاه الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر ايجابا او سلبا
والصغرى على تقدير كونها سالبة حاكمة بان الاوسط غير ملاق بالاصغر
فالاصغر لا يكون داخلا فيما لاقاه الاوسط فالحكم على ما لاقاه
الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة وكذا يشترط فيه بحسب
الجهة فعلية صغراه لان الحكم في كبراه سواء كان ايجابا او سلبا
على ما هو اوسط بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلو لم يتحد الاصغر
مع الاوسط بالفعل بان لا يتحد اصلا وتكون الصغرى سالبة
او يتحد لكن لا بالفعل وتكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم
من الاوسط بالفعل الى الاصغر وهذا ما ذكره مرارا وقد عرفت انه
خصوصا على ما قررنا قول المص ايجاب الصغرى في الشكل الاول وهاهنا لم
يذكر هذا الشرط كما ترى وبين في اكثر المواضع وقال السيد الشريف وحاصل
الشكل الثالث ان الاصغر لاقى الاوسط ايجابا والاكبر لاقاه اما
ايجابا او سلبا فيتلاقيان في الجملة اما ايجابا او سلبا فلا ينتج الشكل
الثالث الا جزئية فثلثة ضروب منه ينتج موجبة جزئية وثلثة اخرى
سالبة جزئية انتهى ويشترط فيه بحسب الكمية كلية احدى المقدمتين اما
صغراه وكبراه على سبيل منع الخلو لان الضروب الاول والرابع
منه كانا مقدمتيهما كلية وانما اشترط كلية احدى مقدمتيه لانه
لو كانت مقدمتاه كلتاهما جزئيتين لجاز ان يكون بعض من الاوسط

الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم عليه بالاصغر فلا يلزم تعدية
الحكم من الاكبر الى الاصغر مثلا يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان
فرس فلا يصدق بعض الانسان فرس لان بعض الحيوان الذي حكم عليه
بالفرسية غير الحيوان الذي حكم عليه بالانسانية ولذا لم ينتج
لينتج الموجبتان يعني ان الضروب المنتجة في الشكل الثالث بحسب الشرائط
الثلثة المذكورة ستة حاصلة من ضرب احدى الصغرى الموجبة الكلية في
الكبريات المحصورات الاربع ومن ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبريين
الكليتين الموجبة والسالبة وان كانت ضروبه العقلية ستة عشر ايضا
كالاول والثاني هكذا ولكن سقط منها عشرة ثمانية منها باعتبار شرط
ايجاب الصغرى واثنان منها باعتبار اشتراط كلية احديهما اي احدى مقدمتيه
والستة الباقية كما اشرنا اليه بقولنا حاصلة من ضرب الصغرى الصحيحة كلها
مشتركة في انها لا ينتج الا جزئية ثلثة ضروب منها منتجة للايجاب وثلثة
منها منتجة للسلب اما الثلثة المنتجة للايجاب فاولها المركب من
الموجبتين الكليتين نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان
ناطق   المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى
نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان ماش فبعض الانسان ماش والى هذا
الضربين اشار المص بقوله لينتج مع الموجبة الكلية اي الموجبتان ا
الصغريان مع الموجبة الكلية الكبرى موجبة جزئية
عكس الثاني اعني المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان شاعر فبعض الحيوان شاعر والى
هذا اشار بقوله او بالعكس اي عكس الثاني فقط اذ ليس عكس الاول

الا الاول واما الثلثة المنتجة للسلب فاولها المركب من موجبة كلية صغرى
وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان
ليس بفرس وثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو
بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس والى
هذين اشار المصنف بقوله ومع السالبة الكلية فهو عطف على قوله مع الموجبة
الكلية اي ينتج الموجبتان الصغريان مع السالبة الكلية الكبرى سالبة جزئية
وثالثها المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل كاتب انسان
وبعض الكاتب ليس بشيء فبعض الانسان ليس بشيء والى هذا اشار بقوله
او الكلية مع الجزئية اي الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الجزئية الكبرى
بالخلف وهو متعلق بقوله لينتج يعني ان انتاج هذا الشكل
هذه النتائج لضروبه الستة المشار اليها لما كان نظريا غير بديهي احتاج الى
امور ثلثة كالثاني ودليل الخلف وهو كما مر ان يؤخذ نقيض
النتيجة ويجعل لكليته في جميع الضروب كبرى للشكل الاول وصغرى قياس
الشكل الثالث لايجابها صغرى الشكل الاول لينتج من الشكل الاول ما ينافي
الكبرى وهذا يجري في الضروب الستة للشكل الثالث كلها على التقريب
الذي ذكرناه في انتاج الشكل الثاني مثلا كانت النتيجة في الضرب الاول
على ما ذكرنا من المثال قولنا بعض الحيوان ناطق فلو لم يصدق لصدق
نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بناطق فنجعله كبرى وصغرى القياس صغرى
ونقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من
الانسان بناطق مع ان الكبرى في هذا الضرب كل انسان ناطق فيتنافيان
وهو اجتماع النقيضين وهو محال ما نشأ الا من نقيض النتيجة فيكون

فيكون نقيض النتيجة باطلا والنتيجة حقا وهو المطلوب وقس على ذلك سائر الضروب
الخمسة الباقية عكس الصغرى ليرتد شكلا اولا لينتج النتيجة المطلوبة
وذلك انما يكون فيما كانت الكبرى كلية فيه لتصلح لكبروية الشكل الاول وذلك
في اربعة ضروب منها وهي الاول والثاني والرابع والخامس مثلا كان الضرب
الاول على ما مثلنا من المثال قولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فنعكس
صغراه بالعكس المستوي الى قولنا بعض الحيوان انسان لما مر من ان الموجبة
لا تنعكس في المستوي الا جزئية فنضم مع الكبرى ونقول بعض الحيوان انسان
وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو النتيجة المطلوبة وقس عليه
الثاني والرابع والخامس واما الضروب الثالث والسادس فكبريهما جزئية
لا تصلح لكبروية الشكل الاول فلا يجري طريق عكس الصغرى فيهما
عكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليجعل
الكبرى المعكوسة صغرى وجعل صغرى بعينها كبرى ليرتد شكلا اولا
الانتاج ثم يعكس النتيجة ليحصل النتيجة المطلوبة وذلك اي عكس
الكبرى انما يتصور فيما اذا كانت الكبرى موجبة لتصلح لصغروية الشكل
الاول وكانت صغراه كلية لتصلح ان يكون كبرى له وذلك انما
يكون في الاول والثالث لان مقدمتي الاول كليتيهما موجبتان
كليتان وصغرى الثالث موجبة كلية صالحة لكبروية الشكل الاول
وكبراه موجبة جزئية ليصلح عكسها للصغروية مثلا كان الضرب
الاول على ما ذكرناه من المثال كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
فبعض الحيوان ناطق فنعكس اولا كبراه بالعكس المستوي ليصير شكلا
رابعا هكذا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ثم نعكس الترتيب

بان يجعل الكبرى المذكورة صغرى والصغرى كبرى ونقول كل ناطق انسان
وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان ثم تعكس هذه النتيجة بالعكس المستوي
الى الموجبة الجزئية بقولنا بعض الحيوان ناطق وهو النتيجة المطلوبة في
هذا الضرب بعينه وكان الضرب الثالث على ما مثلنا من قول كل انسان
حيوان وبعض الانسان شاعر فبعض الحيوان شاعر وبعد عكس الكبرى وجعلها
صغرى وجعل الصغرى كبرى ليصير شكلا اولا هكذا بعض الشاعر انسان وكل
انسان حيوان ينتج بعض الشاعر حيوان فتنعكس هذه النتيجة بالعكس المستوي
الى قولنا بعض الحيوان شاعر وهو النتيجة المطلوبة في هذا الضرب بعينه واما الضروب
الاربعة الباقية فلا يتصور فيها طريق عكس الكبرى اما الثاني فلان صغراه
جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول واما الرابع فلان كبراه سالبة لا تصلح
لصغروية الشكل الاول واما الخامس فلان صغراه جزئية لا تصلح لكبروية
الشكل الاول وكبراه سالبة لا تصلح لصغروية اما السادس فلان كبراه
سالبة لا تصلح لصغروية الشكل الاول وفي الرابع

ايجابهما مع كلية الصغرى يعني يشترط في انتاج الشكل الرابع بحسب
الكمية والكيفية اي بحسب الكلية والجزئية والايجاب والسلب احد
الامرين على سبيل الانفصال الحقيقي وهو اما اتحاد المقدمتين في
الايجاب مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية
احديهما وذلك لانه لولا احد الامرين لزم احد الامور الثلثة اما كون
المقدمتين كليتين سالبتين او موجبتين مع جزئية الصغرى لانتفاء
الامرين باعتبار انتفاء الاول او اختلاف المقدمتين في الكيف
مع جزئيتهما واللازم هذا الامر باعتبار انتفاء الامر الثاني وعلى التقادير

التقادير الثلثة يحصل الاختلاف كما اوما اليه المحشي
ولم يتعرض لبيان نتايج الاختلاطات الخ قد عرفت ان القضايا الموجهة
على ما ذكرناه ههنا وحصرناها خمس عشرة فاذا اعتبرناها في الصغرى وفي الكبرى
حصل مايتان وخمسة وعشرون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب خمس عشرة
في نفسها وقد عرفت ايضا ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع
فاذا ضربنا المايتين وخمسة وعشرين في الاربعة حصل تسعمائة اختلاط تكون
الاحتمالات العقلية في المختلطات في كل شكل من الاشكال الاربعة
تسعمائة لكن باشتراط فعلية الصغرى في بعض منها كما في الاول والثالث
على ما ذهب اليه الشيخ سقط مائة وعشرين اختلاطا من تلك الجملة وهي الحاصلة
من ضرب الممكنتين في خمسة عشرة ثم ضرب المجموع وهو ثلثون في الاربعة وكذا
يسقط بعض اخر من تلك الجملة باعتبار بعض الاشتراطات وبعض الجهات
المنافية من جميع الاشكال وسنشير الى بعضها في ضمن الضابطة انشاء الله

الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب اعتبار الشرطين اربعة وهو
واضح لكن قدماء المنطقيين حصروا الضروب المنتجة من هذا الشكل في خمسة الاول
من الاقسام الثمانية التي ذكرها المحشي بقوله والتفصيل هنا ان ضروب
هذا الشكل ثمانية الاول الخ وقالوا ان الضروب الثلثة الاخيرة عقيمة
لتحقق الاختلاف فيها الموجب لعدم الانتاج اما في الضرب السادس فلان
الحق في قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان هو السلب ولو قلنا
كل ناطق حيوان كان الحق الايجاب واما في السابع فلانا اذا قلنا كل
انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان كان الحق السلب ولو قلنا بعض
الحيوان ليس بانسان كان الحق السلب ولو قلنا بعض الحيوان انسان كان الحق

الايجاب واما في الثامن فلانا اذا قلنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الناطق
انسان كان الحق السلب ولو قلنا بعض الحيوان انسان كان الحق الايجاب فاذا حصل
الاختلاف لم يحصل النتيجة لانه دليل العقم فالضروب المنتجة في الشكل الرابع
منحصرة في خمسة عند الاول والمتاخرون ومنهم المصنف اجابوا بان الاختلاف في
في هذه الضروب الثلثة انما هو اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة
لكنا نشترط في انتاجها ان يكون السالبة المستعملة فيها من احدى الخاصتين
فلا ينهض تلك النقوض ولا يقدح عليها وقال الشارح رحمه الله واعلم ان
انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة كنفسها لان السادس والسابع
انما يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينتج لو كانت بحيث اذا
بدل بعقد مقدمتها حصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة
ولم يظهر للقدماء تبين انعكاسها واتفق لبعض الافاضل من المتاخرين ان
وقف عليه فتبين ذلك انتهى ووجه مر بيان انعكاس السالبتين الجزئيتين
الخاصتين العكس المستوي بالافتراض في اواخر مباحث عكس النقيض
والحاصل ان الاحتمالات العقلية في هذا الشكل ايضا كالثلاثة الاول
باعتبار ملاحظة المحصورات الاربع ستة عشر لكن الثمانية منها صحيحة والثمانية
منها غير صحيحة واما امثلة الثمانية الصحيحة فالاول المركب من موجبتين كليتين
كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق والثاني من موجبة
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان
فبعض الناطق حيوان والثالث من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى
كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان فلا شيء من الفرس بناطق
والرابع عكس الثالث كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض

فبعض الحيوان ليس بفرس والخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا
بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر والسادس من
سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الحيوان ليس بابيض وكل
انسان حيوان فبعض الابيض ليس بانسان والسابع من موجبة كلية صغرى
وسالبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان حيوان وبعض الابيض ليس بانسان
فبعض الحيوان ليس بابيض والثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية
كبرى كقولنا لا شيء من الحيوان بحجر وبعض الابيض حيوان فبعض الحجر ليس
بابيض ثم الاولان من هذه الضروب الثمانية ينتجان موجبة جزئية والثالث
سالبة كلية والخمسة الباقية سالبة جزئية بالخلف
متعلق بقوله ينتج وكذا المعطوفان بعدها يعني ان انتاج هذه
الضروب الثمانية بهذه النتائج لما كان نظريا احتاج الى امور خمسة
اولها دليل الخلف وهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويضم
الى احدى المقدمتين لينتظم شكلا اولا لابد من الانتاج فينتج نتيجة
اذا انعكست كانت منافية للمقدمة الاخرى وذلك اي دليل الخلف
انما يجري في الضروب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس دون
الثلثة الباقية اما بيان جريانه في الضرب الاول فنقول كما مثلنا له
كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق والا لصدق
نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بناطق ونجعله كبرى للشكل الاول
لكليته ونجعل صغرى القياس لايجابه صغرى ونقول كل انسان حيوان
ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من الانسان بناطق ثم نعكس
هذه النتيجة بالعكس المستوي الى قولنا لا شيء من الناطق بانسان فيكون

منافيا للكبرى قياس الشكل الرابع وهو كل ناطق انسان فيلزم اجتماع النقيضين
وهو محال منشاؤه ليس الا نقيض النتيجة فيكون نقيض النتيجة باطلا والنتيجة
حقا وهو المطلوب وفي الضرب الثاني كانت النتيجة الصادقة على ما ذكرنا
من المثال قولنا بعض الناطق حيوان فلو لم يصدق لصدق نقيضه
وهو لا شيء من الناطق بحيوان فنجعله كبرى وصغرى القياس لايجابها
صغرى ونقول كل انسان ولا شيء من الناطق بحيوان ينتج لا شيء من
الانسان بحيوان فاذا عكسته وقلت لا شيء من الحيوان بانسان كان نقيضا
ومنافيا لكبرى القياس وهو بعض الحيوان انسان الى اخر ما قلناه وفي
الثالث كانت النتيجة الصادقة على ما ذكرنا لا شيء من الفرس بناطق
فلو لم يصدق لصدق نقيضه وهو بعض الفرس ناطق فنجعله لايجابه
صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى ونقول بعض الفرس ناطق وكل
ناطق انسان ينتج بعض الفرس انسان فاذا عكسته وقلت بعض الانسان
فرس كان منافيا ونقيضا لصغرى القياس وهو لا شيء من الانسان
بفرس الى اخر ما قلناه في الضرب الاول ايضا وفي الرابع كانت النتيجة
الصادقة على ما ذكرنا قولنا بعض الحيوان ليس بفرس فلو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو كل حيوان فرس فنجعله لايجابه صغرى وكبرى
القياس لكليتها كبرى ونقول كل حيوان فرس ولا شيء من الفرس
بانسان ينتج لا شيء من الحيوان بانسان فاذا عكسته وقلت لا شيء
من الانسان بحيوان كان منافيا للصغرى وهو كل انسان حيوان الى اخر
التقريب الذي ذكرناه في الضرب الاول وفي الخامس كانت النتيجة
الصادقة قولنا بعض الانسان ليس بحجر فلو لم يصدق لصدق نقيضه

نقيضه وهو كل انسان حجر فنجعله لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها
كبرى ونقول كل انسان حجر ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الانسان
بحيوان فاذا عكسته وقلت لا شيء من الحيوان بانسان كان منافيا و
نقيضا للصغرى وهو قولنا بعض الحيوان انسان ولا يجري دليل الخلف
في الضروب الثلثة الاخيرة اعني السادس والسابع والثامن فنقول اما عدم
جريانه في السادس فهو ومنه كما نشير اليه اما عدم جريانه في السادس فلان
النتيجة فيه سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فاذا جعلنا النقيض لايجابه
صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لا ينتظم شكلا اولا ينتج موجبة كلية
وعكسها موجبة جزئية وهو لا ينافي صغرى القياس اعني السالبة الجزئية
اصلا مثلا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بفرس وكل ناطق حيوان
ينتج بعض الفرس بناطق والا لصدق نقيضه وهو كل فرس حيوان
فاذا عكسناه الى قولنا بعض الحيوان فرس فهو لا ينافي في صغرى القياس
اعني بعض الحيوان ليس بفرس واذا جعلناه نقيض النتيجة كبرى وكبرى
القياس صغرى لينتظم شكلا رابعا ينتج المثال المذكور كل حيوان
فرس ولا يحتاج هذا الى الانعكاس لكونه شكلا رابعا لكنه ينافي
صغرى القياس اعني بعض الحيوان ليس بفرس مع انه ليس دليل الخلف
المقصود ههنا دليل خلف اشتباه العظم هو هذا فافهم مع ان مثل
ذلك واقع في السابع والثامن كما نشير اليه مع ان التحقيق انه اذا
ننظم شكلا رابعا كما في المثال ينتج موجبة جزئية اعني بعض الحيوان
فرس وهو لا ينافي صغرى القياس اصلا وهو قولنا بعض الحيوان
ليس بفرس واما عدم جريانه في السابع فلان النتيجة فيه سالبة جزئية

ايضا ونقيضها موجبة كلية فاذا جعلنا النقيض المذكور كبرى وصغرى
القياس الايجابية صغرى لينتظم شكلا اولا لينتج نتيجة موجبة كلية وعكسها
موجبة جزئية وهو لاينافي الكبرى عن السالبة الجزئية كما ذكر في السادس
مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الابيض ليس بانسان ينتج بعض
الحيوان ليس بابيض والا لصدق نقيضه وهو كل حيوان ابيض فلو
جعلنا نقيض النتيجة صغرى وصغرى القياس لكليتها كبرى هكذا كل
حيوان ابيض وكل انسان حيوان لايصير شكلا اولا بل ينتظم شكلا رابعا
ولاينافي كبرى القياس اعني بعض الابيض ليس بانسان مع انه ليس
من الخلف في شيء كما قلنا في السادس واما عدم جريانه في الثامن
فلان صغراه سالبة كلية وكبراه موجبة كلية جزئية ونتيجته سالبة
جزئية هكذا لا شيء من الحيوان بحجر وبعض الابيض حيوان فبعض الحجر
ليس بابيض والا لم يصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو موجبة
كلية اعني كل حجر ابيض فلو جعلناه كبرى وصغرى القياس صغرى صار
شكلا اولا هكذا لا شيء من الحيوان بحجر وكل حجر ابيض لفات شرط
الشكل الاول اعني ايجاب الصغرى لان صغرى قياس الضرب الثامن
سالبة كلية كما ذكرنا ولو جعلناه صغرى وصغرى القياس لكليتها
كبرى هكذا كل حجر ابيض ولا شيء من الحيوان لايصير شكلا اولا بل ينتظم
شكلا رابعا ايضا ينتج بعض الابيض ليس بحيوان ولاينافي كبرى
القياس وهي بعض الابيض حيوان وليس من الخلف اصلا كما
قلنا في السابقين عكس الترتيب ثم عكس
النتيجة كما اشار اليه بقوله او بعكس الترتيب ثم النتيجة اي بجعل الصغرى

الصغرى بعينها صغرى ليصير شكلا اولا بديهي الانتاج فينتج نتيجة الشكل
الاول ثم نعكس تلك النتيجة العكس المستوي الى النتيجة المطلوبة في الشكل
الرابع وذلك اعني العكس المذكور انما يجري فيما يكون الكبرى موجبة
لتصلح لصغروية الشكل الاول والصغرى كلية لتصلح للكبروية و
النتيجة قابلة للانعكاس كما في الضرب الاول والثاني والثالث وكما
في الثامن ايضا ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى
الخاصتين اما في الضرب الاول والثاني والثالث فلان صغرها
سالبة كلية لكبروية الشكل الاول وكبراها موجبة صالحة لصغروية
الشكل الاول ونتيجة الاول موجبة كلية تنعكس موجبة جزئية ونتيجة الثاني
موجبة جزئية تنعكس كنفسها الى النتيجة المطلوبة ونتيجة الثالث سالبة
كلية تنعكس كنفسها الى النتيجة المطلوبة مثلا نقول في الاول كما
قلنا سابقا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان
ناطق ثم نجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى ونقول كل ناطق انسان
وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان ثم نعكس هذه النتيجة الى قولنا
بعض الحيوان ناطق وهو النتيجة المطلوبة في الضرب الاول من الشكل
الرابع وكان الضرب الثاني فيما مثلنا هكذا كل انسان ناطق
وبعض الحيوان انسان فبعض الناطق حيوان فنجعل الكبرى صغرى
والصغرى كبرى ونقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج
بعض الحيوان ناطق ثم نعكس هذه النتيجة الى قولنا بعض الناطق
حيوان وهو النتيجة المطلوبة في الضرب الثاني وكان الضرب الثالث
مما مثلناه هكذا لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان فلا شيء

من الفرس بناطق فيحصل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ونقول كل ناطق
انسان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج لا شيء من الناطق بفرس ثم نعكس
هذه النتيجة كنفسها لكونها سالبة كلية الى قولنا لا شيء من الفرس
بناطق وهو النتيجة المطلوبة في الضرب الثامن فان لم يكن نتيجة احدى
الخاصتين لم يجر فيه عكس الترتيب كما اذا قلنا لا شيء من الحيوان
بحجر وبعض الابيض حيوان ينتج بعض الحجر ليس بابيض فانه وان كانت
مقدمتاه قابلتين لعكس الترتيب لكن كبراه موجبة وصغراه كلية
لكن لم يكن نتيجة اخص السالبة الجزئية احدى الخاصتين لم يكن قابلة للانعكاس
لما قلنا في المشهور ان السالبة الجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع
او المقدم الا اذا كانت احدى الخاصتين فانها تنعكس كنفسها
بدليل الافتراض كما مر بيانه في اواخر عكس النقيض مثلا اذا
قلنا في الضرب الثامن لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما وبعض متحرك الاصابع كاتب بالضرورة لا
ما دام متحرك الاصابع لا دائما ينتج بعض ساكن الاصابع ليس
بمتحرك الاصابع بالضرورة ما دام ساكن الاصابع لا دائما فاذا
عكسنا الترتيب وقلنا بعض متحرك كاتب بالضرورة ما دام متحرك
الاصابع لا دائما ولا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة
ما دام كاتبا لا دائما ينتج بعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع
بالضرورة ما دام متحرك الاصابع لا دائما فاذا عكسنا هذه النتيجة
التي هي احدى الخاصتين بالعكس المستوي الى قولنا بعض ساكن
الاصابع ليس بمتحرك الاصابع بالضرورة ما دام ساكن الاصابع

الاصابع لا دائما كانت هي النتيجة المطلوبة وثبت جريان عكس الترتيب
في الثامن ايضا ولا يجري عكس الترتيب في الاربعة في الاربعة الباقية
اعني الرابع والخامس والسادس والسابع اصلا اما عدم جريانه في الرابع فلانه
وان كانت كبراه موجبة لكن صغراه جزئية واما في السابع فانه وان كانت
صغراه كلية لكن كبراه سالبة ففي كل واحد من هذه الضروب الاربعة
سبب المنع عن عكس الترتيب فيها الا الخامس فان فيه سببين للمنع كما
عرفت بالنظر اليه مع ان نتائجها سالبة جزئية غير قابلة للانعكاس
الا اذا كانت احدى الخاصتين مع انها ههنا لا يفيدنا لعدم جريان عكس
الترتيب في اصلها عكس المقدمتين اي عكس كل واحدة
من الصغرى والكبرى بالعكس المستوي وابقاء كل واحدة منهما مكانها
ليصير شكلا اولا ايضا ولا يجري ذلك اي عكس المقدمتين الا فيما يكون الصغرى
فيه موجبة مطلقا سواء كانت كلية او جزئية والكبرى سالبة كلية تنعكس الا الكلية
وذلك انما يتصور في الضرب الرابع والخامس دون البواقي اما وجهه في الرابع
فلان صغراه موجبة كلية تنعكس الى موجبة جزئية صالحة لصغروية الشكل
الاول وكبراه سالبة كلية تنعكس كنفسها وتصلح للكبروية مثاله كما ذكرنا
سابقا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس
فلو عكسنا المقدمتين وجعلناهما في مكانهما وقلنا بعض الحيوان انسان
ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهو بعينه النتيجة
المطلوبة في هذا الضرب واما وجهه في الخامس فان صغراه موجبة جزئية
تنعكس كنفسها وتصلح للكبروية مثاله كما ذكرنا سابقا قولنا بعض
الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر فلو عكسنا

المقدمتين بالعكس المستوى وجعلناهما في مكانيهما وقلنا بعض الانسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر وهو بعينه النتيجة
المطلوبة فيه ولا يجري عكس المقدمتين في الضروب الستة الباقية اعني الاول
والثاني والثالث والخامس والسابع والثامن اصلا اما عدم جريانه في الاول
والثاني فلانه وان كانت صغراهما موجبة لكن كبراهما موجبة كلية في الاول
وجزئية في الثاني لا تصلح عكسها لكبروية الشكل الاول واما في الثالث
والسادس والثامن فلان صغراهما سالبة بالكلية وكبراهما موجبة فيجري الكلية
سببان للمنع وهما انعكاس المقدمتين واما في السابع فلانه وان كانت
صغراه موجبة لكن كبراه سالبة جزئية الرد الى الثاني بعكس
الصغرى ارتد الشكل الرابع الى الشكل الثاني بعكس الصغرى بالعكس المستوى
ليكون الاوسط محمولا للاصغر كالاكبر ولا يجري ذلك الرد الا حيث يكون
هذا الضرب مشتملا على شرائط الشكل الثاني بان يكون مقدمتاه مختلفتين في
الكيف ويكون الكبرى كلية ويكون الصغرى قابل للانعكاس ولا يحصل
ذلك الا في الضرب الثالث والرابع والخامس وفي السادس ايضا ان انعكست
السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين كما مر دون الضروب الاربعة
الباقية اما جريانه في الضرب الثالث فلان مقدمتيه مختلفتان في الكيف
وكبراه موجبة كلية وصغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها مثاله على ما
ذكرنا سابقا قولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان ينتج
سالبة كلية اعني قولنا لا شيء من الفرس بناطق فاذا عكسنا الصغرى وقلنا
لا شيء من الفرس بانسان وكل ناطق انسان ينتج لا شيء من الفرس بناطق وهي
هي النتيجة المطلوبة واما في الرابع فلان مقدمتيه مختلفتان في الكيف

في الكيف وكبراه سالبة كلية وصغراه موجبة تنعكس جزئية مثاله على
ما ذكرنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس
فاذا عكسنا الصغرى وقلنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس بانسان
ينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهذه النتيجة هي النتيجة المطلوبة في هذا الضرب
واما في الخامس فلان مقدمتيه مختلفتان في الكيف ايضا وكبراه سالبة
كلية وصغراه موجبة جزئية تنعكس كنفسها مثاله على ما مر قولنا بعض
الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر فاذا عكسنا
الصغرى وقلنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض
الانسان ليس بحجر وهي النتيجة المطلوبة واما السادس فان صغراه سالبة جزئية
وكبراه موجبة كلية فان كانت صغراه من احدى الخاصتين يجري فيه
الرد الى الثاني ايضا مثلا اذا قلنا بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما وكل متحرك الاصابع كاتب بالامكان
ينتج بعض الساكن الاصابع ليس بمتحرك الاصابع بالامكان فاذا عكسنا
الصغرى وقلنا بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب بالضرورة ما دام ساكن
الاصابع لا دائما وكل متحرك الاصابع كاتب بالامكان ينتج بعض ساكن
الاصابع ليس بمتحرك الاصابع بالامكان وان لم يكن صغراه من احدى
الخاصتين لم يجر فيه الرد الى الثاني كما اذا قلنا بعض الحيوان ليس بابيض
وكل انسان حيوان ينتج بعض الابيض ليس بانسان وكل انسان حيوان ينتج
بعض الابيض ليس بانسان فان الصغرى اعني قولنا بعض الحيوان ليس
بابيض لا تنعكس لما مر في العكس المستوى الرد الى
الثالث بعكس الكبرى ارتد الشكل الرابع الى الشكل الثالث بعكس

كبرى قياس الشكل الرابع بالعكس المستوي ليصير الاوسط موضوعا للاكبر
كما للاصغر ولا يتصور ذلك الرد الا فيما يكون مشتملا على شرائط الشكل
الثالث بان يكون صغراه موجبة وكبراه قابلة للانعكاس ويكون
الصغرى او عكس الكبرى كلية لاشتراط كلية احدى المقدمتين في الشكل
الثالث وذلك الاخير جزء كون الصغرى او عكس الكبرى كلية لازم
للاولين جزء للشرطين الاولين وهما كون الصغرى موجبة والكبرى
قابلة للانعكاس اذ كلما تحقق الشرطان الاولان تحقق الاخير كما
ترى في الضروب الباقية فيها ذلك الرد المذكور وهو انما يتصور في
الضروب الاول والثاني والرابع والسادس والسابع ليظهر ان انعكاس
الكبرى جزئية كما اذا كان من احدى الخاصتين دون الضروب الثلثة
الباقية اما جريانه في الضرب الاول والثاني والرابع فلان صغراها
موجبة كلية وكبراها قابلة للانعكاس مثال الاول قولنا كل انسان
حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا عكسنا الكبرى
وقلنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق
وهو النتيجة المطلوبة بعينها ومثال الثاني كل انسان ناطق وبعض
الحيوان انسان ينتج بعض الناطق حيوان فاذا عكسنا الكبرى و
قلنا كل انسان ناطق وبعض الانسان حيوان ينتج بعض الناطق
حيوان وهو النتيجة المطلوبة ومثال الرابع قولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فاذا عكسنا
الكبرى وقلنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض
الحيوان ليس بفرس فاذا عكسنا الكبرى وقلنا كل انسان ولا شيء من

ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهو النتيجة المطلوبة
واما جريانه في السادس فلان الصغرى موجبة ايضا وكبراه سالبة كلية تنعكس
الى سالبة الكلية مثاله قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر
بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر فاذا عكسنا الكبرى وقلنا بعض
الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر وهو النتيجة
المطلوبة واما جريانه في السابع فلان صغراه موجبة كلية وكبراه سالبة
جزئية فان انعكست كما اذا كانت من احدى الخاصتين يجري فيه الرد
المذكور ومثاله واضح بما ذكرنا في الرد الى الثاني في الضرب السادس
والاولى ولا يجري الرد المذكور في الضروب الثلثة الباقية وهي الثالث
والسادس والثامن لان صغراه في جميع هذه الثلثة سالبة
وضابطة شرائط الاربعة قد مر في جهة المنطق ان الضابطة والقاعدة
والاصل والقانون اسماء للقضية الكلية والامر الكلي ليعرف ان
القاعدة والامر الكلي الذي اذا راعيته في كل قياس تعرف انه كان
مشتملا على الشرائط السابقة في كل واحد من الاشكال الاربعة
ضربا ومنتجا لنتائجه المذكورة يقينيا   اي لا بد في انتاج
القياس اي انتاج كل قياس سواء كان شكلا اولا او غيره احد
الامرين اما عموم موضوعية الاوسط مع كذا واما من عموم موضوعية
الاكبر مع كذا على سبيل منع الخلو   اما من عموم
موضوعية الاوسط فهذا هو الامر الاول اي كلية قضية موضوعها
الاوسط سواء كان موجبة كلية كالكبرى في جميع ضروب الشكل الاول
لما عرفت من اشتراط كلية الكبرى والاوسط فيه موضوع للاكبر وكالصغرى

كالصغرى المقدمتين في جميع ضروب الشكل الثالث لما مر من اشتراط
كلية احدى المقدمتين مع ان الاوسط فيه ايضا موضوع للاكبر والاصغر
معا وكالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والسابع
والثامن من الشكل الرابع لان الصغرى في جميع هذه الضروب الستة كلية
مع ان الاوسط فيها موضوع للاصغر واما الصغرى من الضرب الخامس
والسادس من الشكل الرابع فجزئية فلا يكونان داخلين تحت هذا الامر
وكذا لا يدخل فيه جميع ضروب الشكل الثاني بل جميع ذلك اعني الضرب
الخامس والسادس وضروب الشكل الثاني داخلة تحت الامر الثاني
اعني قوله واما عموم موضوعية الاكبر كما مر   تم الكلام
ثم ان في استطرادية الاشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب ايضا نظر
الضروب الاربعة اعني الاول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع
واما كانت الاشارة استطرادية لان الضابطة المذكورة بالاصالة
ضابطة لما اشترط سابقا في كل شكل من الاشكال الاربعة فلما شرط
سابقا في الشكل الاول والثالث ايجاب الصغرى بالفعل كانت
الاشارة المذكورة بالنسبة اليهما اصالة بخلاف الضروب
الاربعة للشكل الرابع فانه لم يشترط فيها ذلك فكانت الاشارة
المذكورة بالنسبة اليها استطرادية   وذلك كما
في كبرى الضرب الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل
الرابع اي حمل الاوسط على الاكبر ايجابا انما هو في هذه الضروب
الاربعة من الشكل الرابع دون الاربعة الباقية اعني الرابع
والخامس والسادس والسابع اما الرابع والخامس والسابع فلكون

فلكونه كل واحد من هذه الثلثة سالبة لكن الرابع والسابع داخلان تحت
عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر لكون صغراهما موجبتين
والخامس غير داخل في شيء منهما لكون صغراه موجبة جزئية وكبراه سالبة
كلية واما السادس وان كانت كبراه موجبة كلية تقتضي ان يكون
داخلا تحت قوله او حمله على الاكبر لكن صغراه سالبة جزئية غير داخل
تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر الذي هو الاصل كما
فافهم   فالضربان الاولان مندرجان تحت كلا شقي
الترديد الثاني اعني ان الضرب الاول والثاني من الشكل الرابع
مندرجان تحت كلا شقي الترديد الثاني المراد بالترديد الثاني هو قوله مع
ملاقاته للاصغر بالفعل وقوله او حمله على الاكبر لكن مع ملاحظة عموم
موضوعية الاوسط واما من عموم موضوعية الاكبر فالضرب الاول والثاني
من الشكل الرابع مندرجان تحت كلا شقي الترديد الثاني اي مندرجان
تحت ملاقاته للاصغر بالفعل وهو الشق الاول من الترديد الثاني
وتحت حمله على الاكبر وهو الشق الثاني من الترديد الثاني فيكونان
داخلين فيهما كليهما وذلك لان صغراهما موجبة كلية مع ملاقاته للاصغر
بالفعل يعني حمل الاصغر على الاوسط ايجابا وكبراهما موجبة فللاوسط
فيهما محمول على الاكبر ايجابا   فهو ايضا على سبيل
منع الخلو اي الترديد الثاني ايضا على سبيل منع الخلو كالترديد الاول
اعني قوله اما من عموم موضوعية الاوسط واما من عموم موضوعية الاكبر
وههنا تمت الاشارة الى ان تمت الاشارة في
شرايط انتاج جميع الضروب الشكل الاول كما وكيفا وكذا شرايط

انتاج جميع ضروب الشكل الثالث كما وكيفا وكذا شرائط انتاج ستة
اضرب من الشكل الرابع كما وكيفا من قوله اما من عموم موضوعية الاوسط
مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر يعني انه علم ان للشكل الاول
شرطين كيفا ايجاب الصغرى بالفعل وكما كلية الكبرى فعلم كلية كبراه من
قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل يعني حمل الاصغر على الاوسط ايجابا بالفعل
وان للضروب الستة من الشكل الرابع شرطين ايضا كيفا ايجاب مقدمتيها
او ايجاب كبريها وكما كلية الكبرى او كلية احدى المقدمتين فعلم الكلية
من قوله من عموم موضوعية الاوسط والايجاب بالفعل من مجموع قوله مع
ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر فثبت ههنا شرائط انتاج
جميع الضروب الاربعة للشكل الاول وجميع الضروب الستة للشكل الثالث
والضروب الستة من الشكل الرابع كما وكيفا وذلك لان هذه الستة من الشكل
الرابع داخلة تحت عموم موضوعية الاوسط واربعة من تلك الستة داخلة
تحت مع ملاقاته للاصغر بالفعل واربعة من الستة المذكورة داخلة تحت
او حمله على الاكبر فالاول والثاني من الشكل الرابع من تلك الستة داخلان
تحت مع ملاقاته للاصغر بالفعل واربعة من الستة المذكورة داخلة تحت
او حمله على الاكبر فالاول والثاني من الشكل الرابع من تلك الستة داخلان
تحت او حمله على الاكبر فالاول والثاني من الشكل الرابع من تلك الستة داخلان
تحت مع ملاقاته للاصغر بالفعل وتحت او حمله على الاكبر وثبت
شرائط انتاج جميع المذكورة وبقيت شرائط الضروب الخامس والسادس
وشرائط جميع الضروب الاربعة للشكل الثاني وسيجيء في قوله واما من عموم
موضوعية الاكبر فاعلم انه لم يقل او للاكبر مع ملا

اي مع ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر وذلك ظاهر لان او للاكبر اخصر من
او حمله على الاكبر ووجه العدول من الاخصر الى الاطول ان الملاقاة
كما تشمل الحمل تشمل الوضع ايضا فيلزم كون القياس المرتب على هيئة
الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجا مع انه
ليس كذلك لانا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل انسان ناطق
كان الحق السلب اعني بعض الحيوان ليس بناطق ولو قلنا لا شيء من الحيوان
بحجر وكل حجر جسم لا ينتج لا شيء من الانسان بجسم لصدق كل حيوان جسم
والاختلاف دليل العقم كما مر مرارا وكذا يلزم كون القياس المرتب
على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احديهما
منتجا مع انه ليس كذلك لانا اذا قلنا لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان
ناطق كان الحق السلب اعني لا شيء من الفرس بناطق ولو قلنا كل انسان حيوان
كان الحق الايجاب اعني كل فرس حيوان مع ان النتيجة ههنا ليس كذلك وكذلك
من الامثلة والاختلاف دليل العقم كما مر سابقا وانما يلزم ذلك على
لانه يصدق على القياس المذكور المرتب على هيئة الشكل الاول وعلى
هيئة الشكل الثالث انه داخل في عموم موضوعية الاوسط اي كل قضية
موضوعها الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او للاكبر يعني ان الاكبر
محمول على الاوسط فيهما بالايجاب فهما داخلان في احد شقي الترديد
الثاني اعني قوله او للاكبر وان لم يدخلا في شقه الاول اعني قوله مع
ملاقاته للاصغر بالفعل فلذلك صرح بقوله او حمله على الاكبر حتى لا
يلزم ذلك ولا يحصل للعقل اشتباه في ذلك واما
عموم موضوعية الاكبر هذا هو الامر الثاني من الامرين ذكرناهما اولا

انه لابد في انتاج القياس من احدهما على سبيل منع الخلو اما من كلية
قضية موضوعها الاكبر سواء كانت موجبة كلية او سالبة كلية مع اختلاف
المقدمتين اعني الصغرى والكبرى في الكيف اي في الايجاب والسلب وذلك
اي كلية قضية موضوعها الاكبر مع اختلاف المقدمتين في الكيف انما
يكون في جميع الضروب الاربعة للشكل الثاني لما مر من اشتراط اختلاف
المقدمتين مع كلية الكبرى في الشكل الثاني وفي اربعة اضرب من الضروب
الثمانية للشكل الرابع غير الثالث والرابع والخامس والسادس لما مر من ان
الضرب الثالث من الشكل الرابع كبراه موجبة وصغراه سالبة كلية
وفي الضرب الرابع كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية وفي الخامس
كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة جزئية وفي السادس كبراه موجبة كلية
وصغراه سالبة جزئية فكبرى جميع هذه الضروب الاربعة كلية مع ان
المقدمتين فيها مختلفتان في الايجاب والسلب فقد دخل الضرب الثالث
والرابع من الشكل الرابع في كلا الامرين اعني في عموم موضوعية الاوسط
وعموم موضوعية الاكبر معا ولذا يكون هذا الترديد على سبيل منع الخلو
ايضا فقد ظهر من اول الضابط الى قوله مع الاختلاف في الكيف
الى جميع شرايط الشكل الاول والثالث كما وكيفا وجهة كما ذكرنا او الى
شرايط الشكل الرابع والثاني كما وكيفا كما ذكرنا سابقا وهنا بقيت
شرايط الشكل الثاني بحسب الجهة فاشار اليها بقوله مع منافاة نسبة
الى اخ
ثم لابد في الانتاج من شرط ثالث
وهو منافاة نسبة وصف الاوسط الخ حاصله ان الاوسط في الشكل
الثاني محمول على الاصغر والاكبر معا كما مر فيكون لوصف الاوسط

الاوسط نسبة الى ذات الاصغر ولوصفه نسبة الى وصف الاكبر
فيشترط ان يكون النسبة الثانية اي نسبة وصفه الى وصف الاكبر منافية
للنسبة الاولى اي نسبة وصفه الى ذات الاصغر اي يكون النسبة الثانية
منافية للنسبة الاولى وهذه المنافاة دائرة
وجودا وعدما مع ما مر من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة اعني صدق
دوام الصغرى او انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية
او كبرى المشروطة كما ذكرنا سابقا في شرايط الشكل الثاني فيتحقق
المنافاة بتحقق الانتاج وبانتفائها ينتفي الانتاج اما بيان ان
المنافاة دائرة مع الشرطين وجودا فبيانه ان كلما وجد الشرطان
المذكوران تحققت المنافاة المذكورة مثلا اذا كانت الصغرى
ضرورية او دائمة وكانت الكبرى اي قضية من الموجهات ما عدا
الممكنتين فان الحاكم حينئذ كما يحكم مثلا ان نسبة وصف الاوسط
الى ذات الاصغر هي دوام الايجاب مثلا ونسبة وصف الاوسط
الى وصف الاكبر هي فعلية السلب او اخص منها ولا خفاء في المنافاة
بين دوام الايجاب وفعلية السلب او بالعكس لما مر في بحث التناقض
ان نقيض دوام الايجاب هو فعلية السلب وبالعكس مثلا اذا قلنا
كل انسان حيوان دائما او بالضرورة ولا شيء من الحجر بحيوان بالفعل
ينتج لا شيء من الانسان بحجر بالفعل فاذا تحققت المنافاة بين كل
من القضايا التي وقعت صغرى كالضرورية والدوام وبين
الاعم الذي هو المطلقة العامة التي وقعت كبرى لزم المنافاة
بين تلك التي وبين الاخص بطريق الاولى والحاصل ان صغرى

الشكل الثالث اذا كانت مما يصدق عليه الدوام سواء كانت ضرورية
مطلقة او دائمة مطلقة يصح ان يكون كبراه اى قضية كانت من الموجهات
الخمس عشرة ما عدا الممكنتين وهى الدائمتان والعامتان والوقتيتان
المطلقتان والخاصتان والوقتيتان والمطلقة العامة والوجودية
اللادائمة والوجودية اللاضرورية فالضروب المنتجة الحاصلة من
اختلاط بعضها على بعض ستة وعشرون وكلها صحيحة منتجة وصورتها
هكذا فنقول كل   باحدى الجهتين على الدوام او الضرورة
ولا شيء من   باحدى الجهات الثلثة عشرة ينتج لا شيء من
باحدى الجهات الثلثة عشرة وتفصيله انه لما شرط
فى الشكل الثانى اختلاف مقدمتيه فى الكيف فلو كانت صغراه
من احدى الدائمتين بالايجاب فلا بد ان يكون كبراه من احدى
القضايا الثلث عشرة بالسلب او بالعكس بان يكون صغراه احدى
الدائمتين بالسلب وكبراه من احدى الثلثة عشر بالايجاب كانت
نسبة الاوسط الى الاكبر مناقضة ومنافية لنسبة الاوسط الى
الاصغر كما ذكرنا ولما كانت المطلقة العامة اعم من القضايا
الثلثة عشرة الباقية فاذا تحققت المنافاة بينها وبين احدى
الدائمتين الصغريين تحققت المنافاة بينها وبين الاخص من
المطلقة العامة وهى القضايا الاثنتا عشرة الباقية بالطريق الاولى
وكذا اذا كانت الكبرى مما تنعكس الى قوله او اخص
منها حاصله ان كبرى الشكل الثانى اذا كانت من القضايا الست
التى تنعكس سوالبها بالعكس المستوى وهى الدائمتان والعامتان

والعامتان والخاصتان يصح ان يكون الصغرى اى قضية كانت من
الموجهات الخمس عشرة ما عدا الممكنتين فان لهما حكما عليحده كما سيجىء
فالضروب الحاصلة من ضرب الصغريات الثلث عشرة فى الكبريات
الست التى تنعكس سوالبها ثمانية وسبعون كلها صحيحة منتجة و
صورتها هكذا فنقول لا شيء من   باحدى الجهات الثلثة
عشرة وكل   باحدى الست ينتج لا شيء من   باحديها
وتفصيله انه يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة
الايجاب ذاتية او وصفية او بدوام الايجاب ذاتية او وصفية
ولا اخفاء فى منافاتها مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر
بفعلية السلب على المطلقة العامة السالبة او اخص منها او بالعكس واذا
تحققت المنافاة بين شيء وبين الاعم تحققت المنافاة بينه وبين
الاخص بالطريق الاولى وضرورة الايجاب مثلا تنافى فعلية السلب
وهى اعم الضرورية المطلقة مما تنعكس سوالبها وكذا اذا كانت
الكبرى دائمة مطلقة او مشروطة عامة او خاصة او عرفية عامة او
خاصة لانها مما تنعكس سوالبها كما مر فى عكس المستوى واذا تحققت
المنافاة بين شيء من هذه القضايا الست التى وقعت كبرى وبين الاعم
الذى هو المطلقة العامة التى هى اعم الصغريات لزم المنافات بينه و
بين الاخص بالضرورة   وكذا اذا كانت الصغرى
ممكنة الى حاصله ان صغرى الاصغر الشكل الثانى اذا كانت احدى
الممكنتين العامة والخاصة كانت الكبرى احد هذه الثلث الضرورية
والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة ضرورة منافاة الوصف

بالامكان لسلب الوصف ذاتية كانت الضرورة ام وصفية لما مر من
ان نقيض الضرورة هو الامكان وبالعكس فالضروب الحاصلة من ضرب
الاثنين في الثلثة ستة كلها صحيحة منتجة وصورتها هكذا فنقول مثلا كل
بالامكان لا شيء من بالضرورة او ما دام
او ما دام لا دائما ينتج لا شيء من بالضرورة او ما دام
او ما دام لا دائما وتفصيل ذلك ان نسبة الوصف
الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب مثلا ونسبة وصف الاوسط
الى وصف الاكبر بضرورة السلب ذاتية كانت الضرورية او وصفية
اما في الكبرى المشروطة خاصة كانت او عامة فلان ضرورة منافاة
امكان ايجاب الوصف بضرورة سلب الوصف واما في الكبرى الضرورية
فلان المحمول اذا كان ضروريا للذات ما دامت الوصف موجبا
كان ضروريا للوصف العنواني لان الذات لازم للوصف والمحمول
لازم للذات ولازم اللازم لازم وقد عرفت في التناقض ان نقيض
امكان الايجاب ضرورة السلب وبالعكس وكذا
اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية بمثل ما قد عرفت اذا كانت
كبرى الشكل الثاني ممكنة كانت صغراه ضرورية مطلقة لا غير
كما مر في بيان شرائط الشكل الثاني سابقا اذ حينئذ يكون وصف
الاوسط الى وصف الاكبر بالامكان الايجاب او امكان السلب
ووصف الاوسط الى ذات الاصغر بضرورة السلب او ضرورة
الايجاب مثلا اذا قلنا لا شيء من الحجر بحيوان بالضرورة وكل انسان حيوان
بالامكان ينتج لا شيء من الحجر بانسان بالامكان واذا قلنا كل انسان

انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الحجر بحيوان بالامكان ينتج لا شيء
من الانسان بحجر بالامكان وانما لم يجز عند كون كبرى الشكل الثاني ممكنة
كون صغراه مشروطة عامة او خاصة لما قلنا مرارا ان وصف
الاوسط ثابت لذات الاصغر دون وصفه مثلا اذا قلنا لا شيء
من الحجر بحيوان بالضرورة كان المراد سلب وصف الحيوان عن ذات
الحجر دون وصفه فاذا كانت صغراه مشروطة فلا بد ان يكون وصف
الاوسط ثابتا لوصف الاصغر ضرورة ان الاوسط ثابت للاصغر
في المشروطة بملاحظة الوصف بخلاف الكبرى فان وصف الاوسط
ثابت لوصف الاكبر كما مر مرارا ولذا لم يجز اذا كانت الصغرى ممكنة
كون الكبرى ضرورية او مشروطة عامة او خاصة
واما انها دائرة مع الشرطين عدما اي كلما انتفى احد الشرطين المذ
المذكورين عني دوام الصغرى او انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة
مع الضرورية او كبرى المشروطة على التفصيل الذي ذكرنا في وجه
الشرطين يعني اذا انتفى احد هذين لم يتحقق المنافاة فلم ينتج فلانه
اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام والا الكبرى مما تنعكس
سالبتها بان يكون من القضايا التسع التي لا تنعكس سالبتها
اعني الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة والممكنة العامة من
البسائط والوقتيتين والوجوديتين والممكنة الخاصة من المركبات
لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة ولا في الكبريات
اخص من الوقتية ولا منافاة بين ضرورة الايجاب مثلا بحسب
الوصف لا دائما وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما اذ

او لعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف العنواني اذ لا تنافي بين
قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما وقولنا
لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالضرورة وقت كونه نائما لا دائما
لان وقت كونه نائما غير اوقات الوصف العنواني وهو الكتابة وقس
عليه البواقي واذا ارتفعت المنافاة بين القضيتين عن الصغرى
المشروطة الخاصة والكبرى الوقتية ارتفعت بين ما هو اعم منها ضرورة
وكذا اذا ارتفعت بين كل واحد منهما وبين ما هو اعم من كل واحد
منها وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة عامة او خاصة بان
كون الصغرى ممكنة كان جميع الكبريات الدائمة والعرفية الخاصة او العامة
ولا منافاة بين امكان الايجاب ودوام السلب مادام الذات ولا بينه
وبين دوام السلب بحسب الوصف ولا بينه وبين ضرورة السلب في وقت
معين لا دائما اذ لا امكان الذاتي لا ينافي الامتناع بالغير فقولنا
كل فلك ساكن الاصابع بالامكان لا ينافي قولنا لا شيء من الكاتب
بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل
وكذا لا تنافي بين قولنا كل قمر منخسف بالامكان وقولنا لا شيء من
القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما اي كل قمر منخسف بالفعل
وكذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون
الكبرى الى قوله ولا بين دوام السلب مادام الذات لما قلنا من انه
لا تنافي بين امكان الذاتي والامتناع بالغير فقولنا لا شيء من الكاتب
بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما لا ينافي قولنا كل كاتب
ساكن الاصابع بالامكان وكذا قولنا لا شيء من الفلك بساكن الدائم

بساكن دائما مادام فلكا لا ينافي قولنا كل فلك ساكن بالامكان فكذا ينتج
ان يفهم المقام والله الحمد على اتمام المرام

فصل الشرطي

الاقتراني قد مر سابقا ان القياس الاقتراني وهو ما يكون القول
اللازم فيه مذكورا بمادته لا بهيئته قسمان حملي او شرطي ولما فرغ من الحملي الاقتراني
شرع في الشرطي منه فقال الشرطي اما من متصلتين نحو كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان العالم مظلما فالنهار موجود
ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالعالم مظلم كان شكلا ثانيا واذا
اذا قلنا في المثال المذكور مثلا كلما كان النهار موجودا والشمس طالعة و
كلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء ينتج قد يكون اذا كانت الشمس طالعة
فالعالم مضيء كان شكلا ثالثا واذا قلنا في المثال كلما كان النهار موجودا
فالشمس طالعة وكلما كان العالم مضيئا فالنهار موجود ينتج قد يكون اذا كانت
الشمس طالعة فالعالم مضيء كان شكلا رابعا وشرايط هذه الاشكال الاربعة
هنا كما مر في الحمليات من غير فرق وكذا الضوابط والمختلطات التي
اشرنا اليها والذي ذكرناه مثال واحد لضرب واحد لكل واحد من
ضروب الاشكال الاربعة وقس البواقي على ما ذكرنا
او منفصلة كقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا
واما ان يكون الزوج زوج الزوج الخ هذا القياس على هيئة الشكل الاول
المركبة من منفصلتين حقيقيتين لكن المقدمتين هما على سبيل منع الخلو
وعليه فقس سائر الاشكال والشرايط ولا يخفى ان اهل المختبر ان هذا المثال
من كلية الكبرى ولكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين
اعلم ان العدد ... كما ذكرنا في شرحنا المسمى بشرح ...

في نظم خلاصة الحساب ما زوج ان لقسم بمتساويين او فرد ان لم ينقسم
بهما والزوج ثلثة اقسام زوج الزوج وزوج الفرد وزوج الزوج والفرد
اما زوج الزوج فهو العدد الذي يقبل التنصيف مرة واحدة ثم
يصير نصفاه فردين كالستة والعشرة والاربعة عشر والثمانية عشر
والثلثين والخمسين ونحو ذلك واما زوج الزوج والفرد فهو الذي
يقبل اكثر من مرة واحدة لعدد صحيح ويكون قبل وصوله الى الواحد
كسر كالاثني عشر والثمانية والعشرين ونحو ذلك والنسبة بين الاقسام
الثلثة للزوج تباين باعتبار الصدق والزوج المطلق يشمل الاقسام
الثلثة والفرد قسمان فرد اول وفرد مركب وذكرنا بيانها في
الشرح المذكور فليرجع اليه او حملية ومتصلة نحو
هذا انسان وكلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ينتج هذا انسان ويجوز العكس
بان يكون الصغرى متصلة والكبرى حملية وكل ذلك على هيئة الشكل
وقس عليه البواقي او حملية ومنفصلة نحو هذا عدد
ودائما اما ان يكون زوجا او فردا يجوز العكس الى اخر ما قلناه
او متصلة ومنفصلة الى قوله زوجا او فردا ويجوز العكس الى اخرها
قلنا والحاصل ان الاقسام الاقترانية الشرطية ثمانية ينعقد في كل
منها اشكال اربعة وشرائط نتائج هذه الاشكال الاربعة كما في
الحمليات من غير تفرقة حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى بالفعل
وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية
الكبرى الى غير ذلك وكذا حال النتائج في الكمية والكيفية في كل منها
وكذا الضابطة وكذا عدد ضروبها الا في الشكل الرابع فان

عدد ضروبه ههنا خمسة لان نتائج الضروب الثلثة الاخيرة يجب
التركيب لها سالبة وهو غير معتبر في الشرطيات كما مر اليه سابقا وكيفية
انعقاد الاشكال الاربعة فيها انه لا بد في تلك الاقسام الثمانية
من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الاوسط وهو اما ان
يكون محمولا للاصغر وموضوعا للاكبر او محمولا لهما او موضوعا
لهما او موضوعا للاصغر ومحمولا للاكبر فالاول هو الاول والثاني
هو الثاني والثالث هو الثالث والرابع هو الرابع هكذا ينبغي
ان يفهم المقام الاستثنائي لما فرغ من
الاقتراني بكلا قسميه شرع في الاستثنائي وهو ما صرح واللازم
اثبات النتيجة بعينه او بنقيضه واما جزء من مقدمتيه والمقدمة
الاخرى دائما قضية يكون شرطية فالقياس الاستثنائي ابدا يكون مركبا
من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع اي اثبات لاحد جزئيها
او رفعه ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه وهو المراد بقول المحشي
من مقدمة شرطية ومقدمة حملية يستثنى فيها عين احد جزئي
الشرطية او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود
لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست طالعة وكقولنا دائما
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج
انه ليس بفرد لكنه ليس بزوج ينتج فهو فرد ففي المتصلات ينتج الوضع
الوضع والرفع الرفع ولا ينتج الوضع الرفع ولا الرفع الوضع وفي
المنفصلات ينتج وضع كل رفع الاخر ورفع كل وضع الاخر

ورفع فالاتصالات المتصورة في نتاج كل استثنائي اربعة وضع كل
ورفع كل لكن المنتج في المتصلات قسمان اعني الوضع الوضع والرفع
الرفع كما ذكرنا وفي المنفصلات الحقيقية جميع الاربعة وفي المانعة
الجمع اثنان رفع كل وضع الاخر لعدم امتناع الخلو وفي مانعة الخلو
بالعكس لعدم امتناع الجمع كما سيجيء ويشترط في انتاج القياس الاستثنائي
ثلث شرايط الاول ان يكون الشرطية مطلقا موجبة فانها لو كانت
سالبة لم ينتج شيئا لا الوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية السالبة
سلب اللزوم او العناد واذا لم يكن بين امرين لزوم لم يلزم من وجود
احدهما او عدمه وجود الاخر او عدمه الثاني ان يكون الشرطية
لزومية ان كانت سالبة متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وذلك لان
العلم بصدق احد طرفيها او كذبه لا يعين العلم بصدق الاخر او كذبه فلو توقف
العلم بصدق احد الطرفين او كذبه على الاتفاقية لزم الدور
الثالث احد الامرين وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائي اي كلية الوضع والرفع
فانه لو انتفى الامرين كلاهما احتمل ان يكون اللزوم والعناد على بعض الا
الاوضاع والاستثناء تحققه في جميع الازمنة مع جميع الاوضاع الغير الاتي
وضع المقدم وتسمية هذا القياس بالاستثنائي من تسمية الكل باسم جزئه
ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منه اتصالان بعين
وضع المقدم وضع التالي ورفع التالي رفع المقدم كما ذكرنا سابقا اما
الاول اعني وضع المقدم ينتج وضع التالي فلانه لما اشترط في الشرطية المتصلة
ان يكون لزومية كان تحقق الملزوم اعني المقدم مستلزما لتحقق اللازم
اعني التالي فيلزم وضعه وضعه واما الثاني اعني رفع التالي ينتج رفع المقدم

رفع المقدم فلان انتفاء اللازم اعني التالي فيلزم انتفاء الملزوم اعني المقدم
واما الاتصالان الاخران اعني وضع التالي ورفع المقدم فلا ينتجان
كما تقرر لجواز ان يكون اللازم الذي هو التالي هو اعم من الملزوم الذي
هو المقدم فلا يلزم من تحقق اللازم الاعم تحقق الملزوم الاخص
ولا من انتفاء الملزوم الاخص انتفاء اللازم الاعم مثلا اذا قلنا
كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان لكنه ليس
بحيوان ينتج فهو ليس بانسان لما ذكرنا من انه يستلزم تحقق الملزوم تحقق
اللازم وانتفاء اللازم انتفاء الملزوم واذا قلنا في المثال المذكور
لكنه حيوان لا ينتج فهو انسان لجواز ان يكون حيوانا اخر غير الانسان كا
الفرس فلا يلزم القول الاخر الذي هو النتيجة وكذا اذا قلنا فيه لكنه
ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان لجواز ان يكون فرسا مثلا لما
ذكرنا من جواز ان يكون اللازم اعم كما في المثال فلا يلزم من تحققه
تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم انتفاؤه نعم اذا كان اللازم
مساويا للملزوم فرفع المقدم ووضع التالي ينتجان ايضا كقولنا
كلما كان هذا انسانا كان كاتبا بالقوة لكنه ليس بانسان ينتج انه
ليس بكاتب بالقوة لكنه كاتب ينتج انه انسان لكن لا يلتفت
اليه لان قواعد الفن يجب ان يكون كلية كما مر
ومن الحقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد الخ الصواب مثلا
ما ذكرنا من الاشتراط ان يقول دائما اما ان يكون الخ وكذا في
المتصلة وفي مانعة الجمع والخلو وقد يختص باسم
قياس الخلف الخ يعني ان من لواحق القياس قسمان اولهما

احدهما قياس الخلف وهو ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه وهو ظ
على ما ذكره المحشي وهو محتاج اليه في مباحث العكوس كما مر بيانه مرارا
من ذلك قولنا والسالبة الكلية تنعكس كنفسها والا لزم سلب الشي
عن نفسه ان قلنا مثلا اذا صدق هذا الاصل لصدق هذا العكس لانه
لان العكس لازم للقضية كما مر وهو المطلوب فلو لم يثبت المط ثبت نقيض العكس
المقصود ولثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت نح الخ وكذا هو محتاج
اليه في ... كما مر في الاشكال الثلثة الباقية غير الاول
وثانيهما القياس المركب وهو قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمتان
منها نتيجة وهي مع المقدمة الاخرى وهلم جرا الى ان يحصل المط وذلك
انما يكون اذا كان القياس المنتج للمط يحتاج مقدمتاه او احديهما الى
كسب بقياس اخر وكذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادي البديهية فيكون
قياسات مرتبة محصلة للمطلوب ولهذا سمي قياسا مركبا فان صرح
بنتايج تلك القياسات سمي موصول النتايج لوصل تلك النتايج
بالمقدمات كقولنا كل ... وكل ... فكل ... ثم كل
وكل ... فكل ... ثم كل ... وكل ... فكل
وان لم يصرح بها سمي مفصول النتايج لفصلها عن المقدمات
في الذكر وان كانت مراده في المعنى كقولنا كل ... وكل
وكل ... وكل ... فكل ... كما تصورا عليه
الاستقراء وقد مر في اول باب القياس ان الحجة ثلثة اقسام قياس
واستقراء وتمثيل وان المقصد الاقصى والمطلب الاعلى في باب
التصديقات هو القياس لافادته اليقين بخلاف الاستقراء

والاستقراء والتمثيل فانهما يفيدان الظن وقد ذكرنا وجه التقسيم الى
الثلثة وللاستقراء تعريفات ... ما ذكره الجمهور انه
هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها وفيه ان الاكثر
انه هو الحكم على كلي لوجوده في اكثر الجزئيات وانما
قالوا في اكثر الجزئيات لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم
يكن استقراء بل قياسا مقسما ... ما قاله المص انه تصفح
الجزئيات لاثبات حكم كلي ولا يخفى ما فيه من التسامح كما ذكره المحشي
وانما سمي هذا القسم من الحجة استقراء لان مقدماته لا تحصل الا بالاستقراء
وتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان
الانسان والبهايم والسباع كذلك وهذا لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي
اخر لم يستقرء ويكون حكمه مخالفا لما استقرئ كما في التمساح
فيها وجه اخر كما سيجي وهو ان يكون المصدر بمعنى
المفعول كالخلق بمعنى المخلوق والعكس بمعنى المعكوس فيكون
المعنى الاستقراء هو الحجة المتصفح فيها الجزئيات لاثبات حكم
كليها ... القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة
الى ... وقد سمي المغالطة سفسطة ومشاغبة ايضا كما سيجي والغرض
من البرهان الجزم والقطع على المط لكونه من البره وهو القطع
والغرض من الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك
المقدمات بالبرهان والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما
ينفعهم من الامور والغرض من الشعر انفعال النفس بالترغيب
والترهيب والغرض من المغالطة تغليط الخصم واسكاته وهي

المؤلفة من قضايا كاذبة يحكم بها الوهم ووجه حصر القياس باعتبار المادة
ما ذكره المحشي من قوله لان مقدماته اما ان يفيد تصديقا وما يتألف
منه كل من هذه الصناعات من اليقينيات ومن المشهورات
والمسلمات ومن المقبولات والمظنونات والمخيلات والوهميات
والمشبهات تسمى مواد الاقيسة فكما يجب على المنطقي النظر في
موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطاء في الفكر من جهتي
الصورة والمادة جميعا ومواد الاقيسة اما يقينية او غير يقينية
واليقينية هي المادة البرهان وغير اليقينية مواد الاربعة الباقية
كما سيجيء واما اليقين فهو التصديق الجازم الى آخر ما قاله المحشي
فاصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات
متفرعة عليها والبديهيات وهي المسماة بالضروريات هي التي لا
يحتاج في حصولها الى نظر وفكر وان احتاجت الى حدس او التفات
نفس او نحو ذلك ستة اقسام وهي الاوليات والمشاهدات والتجربيات
والحدسيات والمتواترات والفطريات ووجه الضبط ما ذكره
المحشي والحاصل ان الضروريات ست لان الحاكم بصدق القضايا
اليقينية اما العقل او الحس فان كان الحاكم هو العقل فاما ان
يكون تصور العقل طرفيها مع النسبة كافيا في الحكم والجزم الى آخر
ما ذكره المحشي وقد علم بذلك حد كل واحد
منها اي قد علم بوجه الضبط حد كل واحد من الاقسام الستة للضروريات
التي هي اصول اليقينيات واما الاوليات فقد علم انها هي
القضايا التي يحكم بها العقل المجرد بتصور طرفيها كالحكم بان

بان الكل اعظم من الجزء وان الواحد نصف الاثنين وان الجسم الواحد
لا يكون في آن واحد في مكانين والحاصل ان الاوليات هي القضايا
التي لا يختلف فيها العقلاء واما المشاهدات فقد علم انها هي القضايا
التي يحكم بها العقل بتوسط الحواس الظاهرة او الباطنة فالاولى
تسمى حسيات كالحكم بان الشمس مشرقة والنار محرقة والثانية تسمى وجدانيات
وهي ما نجده في نفوسنا لا بالآلات البدنية كشعورنا بان لنا جوعا
وعطشا وغضبا ونحو ذلك واما التجربيات فقد علم انها هي القضايا
التي يحكم بها العقل بعد تصور الاطراف بانضمام تكرر المشاهدة
والقياس الخفي المنتج لليقين البتة وهو ان الوقوع المتكرر على نهج
واحد لا بد له من سبب وان لم يعرف ماهيته وكلما علم وجود السبب
علم وجود المسبب قطعا وذلك كالحكم بان السقمونيا مسهل للصفراء
فان قلت هذا القياس ان حصل بمجرد الفكر والنظر كانت التجربيات
نظرية لا ضرورية وان حصل بالحدس كانت حدسية لا تجربية ولئن
حصل بمجرد تصور الطرفين من غير فكر ولا حدس بل بواسطة لا تغيب
عن الذهن عند حضور الاطراف كانت من جملة القضايا التي
قياساتها معها اعني الفطريات قلنا بل حصل هذا القياس وادراك
اليقين من غير نظر ولا حدس ولا واسطة لا تغيب واما الحدسيات
فقد علم انها هي القضايا التي يحكم بها العقل بعد تصور الاطراف
مع انضمام حدس قوي من النفس يزول معه الشك ويحصل به اليقين
كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس لما يرى من اختلاف
تشكلات نوره بحسب اوضاعه من الشمس قربا وبعدا وذلك انه

مضيء دائماً جانبه الذي يلي الشمس فيحكم العقل انه لو لم يكن نوره من الشمس
لما كان كذلك والحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب
ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي ورجوعه عنها الى المطالب
فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة فيها اصلا والانتقال
فيه ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال آني الوجود

ان الحدسيات والتجربيات ليستا حجتين على الغير لجواز ان
لا يحصل له الحدس والتجربة المفيدان للعلم بهما بل هما حجتان على الحدس
والمجرب وهما باب التجربة وارباب التجارب كثيرة مختلفة شدة وضعفا
واما المتواترات فقد علم انها هي القضايا التي يحكم بها العقل بعد
تصور الاطراف بانضمام كثرة شهادات المخبرين او حكم مستند الى
المشاهدات كثرة يمتنع تواطؤهم على الكذب كقولنا مكة موجودة
ونحو ذلك من الاخبار المتواترة اعلم انه يعتبر في المتواترات اولا ان
كون الخبر به ممكنا وقوعه لان الممتنع لا يحصل اليقين
به وان كثرت الاخبار عن وقوعه كونه محسوسا لان المعقولات
يكثر فيها الاشتباه فلا يفيد تواتر الاخبار فيها يقينا من غير مشاهدة
واحساس اصلا فان قلت الخبر المسموع مرة واحدة اذا انضاف
اليه قرائن افادت اليقين او قام دليل على صدق قائله داخل
في المتواترات على ما علم من وجه الحصر وليس متواترا بلا اشتباه
قلنا الخبر الصادق ان علم صدقه بالنقل فهو خارج عن المقسم
ان علم بالحدس فهو من قبيل الحدسيات وكذا الخبر المحفوف بالقرائن
فانه انما يفيد اليقين اما بالاستدلال او حدس من القرائن وعلى

وعلى الاول يخرج عن المقسم وعلى الثاني يدخل في الحدسيات بخلاف خبر
غدير خم فانه متواتر خبر بالاتفاق وقع بمشاهدة جمع كثير واحلس جم غفير
وسمع مرات متتاليات وبعبارات كثيرة من المخالف والمؤالف
فهو كصاحبه صلوات الله عليه في الاشتهار كالشمس في رابعة النهار
واما النظريات فقد علم انها هي القضايا التي يحكم بها العقل
بعد تصور الاطراف بانضمام وسط لا تعرف عند حضور الاطراف
ولهذا ليس قضايا التي يحكم بها العقل بعد تصور الاطراف بانضمام
واسطة لا تعرف عند حضور الاطراف ولهذا ليس قضايا قياساتها
معها كالحكم بان الاربعة زوج لانقسامها بمتساويين فان العقل
عند تصور الاربعة والزوجية يحصل له تصور الانقسام بمتساويين
في الحال ويحصل له قياس وهو ان الاربعة منقسمة بمتساويين
وكل منقسم زوج فالاربعة زوج هذا الذي ذكرناه هو حصر هذه
الاقسام الستة للضروريات صريحة وذكرنا امثلتها في ضمن تلك
الحدود وهكذا ينبغي ان يبسط المقام ثم ان كان
الاوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الخارج ايضا و
الا فانه يعتبر ان الحد الاوسط في البرهان وفي كل قياس لا بد
ان يكون علة لحصول العلم بنسبة الاكبر الى الاصغر اللذين
هما معا النتيجة المطلوبة ولذا يقال للحد الاوسط الواسطة في الاثبات
والواسطة في التصديق فان كان مع ذلك ايضا علة للنسبة
الاكبر الى الاصغر والذهن لتلك النسبة في الخارج اي في الواقع و
في نفس الامر ليقال له الواسطة في الثبوت فهو برهان لمي

لانه يعطي لمية الحكم في الذهن والخارج اي عليته في الواقع ونفس الامر
كتعفن الاخلاط في قولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن
الاخلاط محموم فمتعفن الاخلاط الذي هو الاوسط كما انه علة
لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج والا ما يكن
كذلك بل لا يكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر الا في الذهن فقط
فهو برهان اني لانه لا يفيد الانية لنسبة وتحققها في الخارج دون
لميتها اي عليتها سواء كان الاوسط معلولا للحكم كالحمى في قولنا
زيد محموم فكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فا
الحمى وان كانت علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن الا انها
ليست علة له في الخارج والواقع بل الامر بالعكس ومثل ذلك
التغير في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث او لم
يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث
كقولنا هذه الحمى تشتد غبا وكل حمى تشتد غبا محرقة فهذه الحمى محرقة
فان الاشتداد غبا ليس معلولا للاحراق ولا بالعكس بل كلاهما معلولان
للصفراء المتعفنة وهذان القسمان كلاهما يسميان بالبرهان
الاني   اعلم ان طريق معرفة الشيء انما يكون باربعة
اوجه اما بمشاهدته وحضوره كمعرفة هذا الرجل وهذا الفرس وغير
ذلك واما بمعرفة علله واسبابه وهذا الطريق يقال له برهان لمي واما
بمعرفة اثاره ومعلولاته ويقال لهذا الطريق برهان اني واما بمعرفة
معلول اخر مناسب لذلك المعلول كما ذكرناه في قولنا هذه الحمى تشتد
غبا الى اخره ولا طريق الى معرفة الشيء بغير هذه الاوجه الاربعة لكن

لان ما لا يكون نفس ذلك الشيء ولا علته ولا معلوله ولا معلولا
اخر مناسبا لذلك الشيء المعلول لا تعلق له بذلك الشيء فلا مدخل له
في كونه وسيلة الى معرفته اذا عرفت هذا فاعلم ان معرفة الله تعالى لا يمكن
على الوجه الاول اذ لا يتيسر ذلك للانبياء لا في الدنيا ولا في الاخرة
فضلا عن غيرهم ولا على الوجه الثاني اذ لا اثر له في ساحة قدسه تعالى
لانه لا سبب له ولا علل لانه تعالى بسيط صرف لا تركيب فيه ولا ينقسم
خارجيا ولا عقلا ولا وهما ولا ذهنا بل هو سبب الاسباب وفاعل
لذاته ومبدء لجميع ما سواه واليه ينتهي الاثار كلها فلا فاعل له خارجا
عن ذاته ولا سبب له داخلا في ذاته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
ولا على الوجه الرابع لانه تعالى ليس معلولا كما عرفت في الوجه الثاني
فتعين الطريق الثالث من المعرفة وهو معرفته تعالى بمعرفة اثاره و
معلولاته والعلم الحاصل منه علم ناقص لا يعلم به خصوصية ذات
المعلوم وصفاته كما ينبغي لان الاثر والمعلول لا يستدعيان الا سببا
ما وعلة ما على وجه لا يؤثران معينا وعلة معلومة بل انما يستفاد
منه انا اذا نظرنا الى اجزاء العالم ووجود الحوادث وحركات الافلاك
على اتقن وجه واحكمه علمنا ان في الوجود خالقا صانعا ازليا واحدا
لا شريك له ولا شبيه قادرا موصوفا بالصفات الحسنى والامثال
العليا والكبرياء والالاء وهذه الطريقة الثالثة قد سلكها
ارباب العقول من العالمين خير الانبياء والمرسلين كما قال تعالى
وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين
فلما جن عليه الليل راى كوكبا الاية وان كان سلوكهم على تفاوت

مراتب عقولهم كما في ابراهيم حين القي في النار ولوط عليه السلام حيث قال
لو ان لي بكم قوة او اوي الى ركن شديد عارفان كعبه جلالش بحجب
منسوب كما قال اعرف الخلق به سبحانه سبحانك ما عرفناك حق
معرفتك وقال صلعم ان الله تعالى احتجب عن العقول كما احتجب عن الابصار
وان الملاء الاعلى يطلبونه كما تطلبونه فلا يلتفت الى من يزعم انه قد وصل الى
كنه الحقيقة المقدسة بل احث التراب في فيه فقد ضل وغوى وكذب
وافترى فان الامر ارفع واطهر من ان يتلوث بخواطر البشر وكل
تصوره العالم الاسنح فهو في حرم الكبرياء بفراسخ والله لا موسى
ولا عيسى ولا محمد صلعم ولا جبرئيل ولا النفس البسيط ولا العقل
يعلمون كنه ذاته غير انه احد المعز والمذل صفت لشان باكم
الست غيرانين چه برده اند كه هست فالزم ايها الاخ في الله
ما ذكرت واحفظ وطالعه

من المشهورات وهي
القضايا التي سبب شهرة تلك القضايا التي سبب شهرة تلك القضايا
بينهم اما اشتمالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح
واما في طباعهم من الرقة كقولنا ان مراعاة الضعفاء محمودة
واما ما فيهم من الحمية والحياء كقولنا كشف العورة مذموم واما انفعالات
من ذلك كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم
او من الشرايع والاداب كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ
الشهرة بحيث تلتبس بالاوليات ويفرق بينها بكون الاوليات
صادقة فقط بخلاف المشهورات فانها قد تكون صادقة وقد
تكون كاذبة ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم وادابهم

والمسلمات وهي القضايا التي تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام
لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بين المتخاصمين في المناظرة او برهن عليها
في علم واخذت في علم اخر على سبيل التسليم كما يستدل في علم الفقه
على وجوب الزكوة في حلي البالغة لقوله صلعم في الحلي زكوة ولو قال
الخصم هذا خبر واحد لا نسلم انه حجة قلت برهن هذا في علم اصول الفقه
ولابد ان تاخذه مسلما وله نظاير كثيرة من مسائل الفقه وغيره والقياس
المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلا والغرض منه كما ذكرنا
سابقا الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان

من المقبولات وهي القضايا تؤخذ ممن يعتقد
فيه اما لامر سماوي من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء
واما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كاهل العلم والزهد وهي نافعة
جدا في تعظيم امر الله والشفقة على خلق الله

والمظنونات هي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز
نقيضه كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس
المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابة والغرض منها
كما ذكرنا ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم
كما يفعله الخطباء والواعظين

من المخيلات
هي قضايا لا تذعن بها النفس بل تخيل بها فتأثر ترغيبا وترهيبا
وقبضا وبسطا كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس
ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت
وتنفرت عنها واذا قرن بها سجع او وزن ازداد تأثرا وترغيبا

مشقة كان الحصى فيها او الماء خالطه سجينا والقياس المؤلف
منها يسمى شعرا والغرض منها كما ذكرنا انفعال النفس بالترغيب
والترهيب   من الوهميات هي قضايا التي يحكم بها
الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس كحكمه بان كل موجود فهو متحيز
وليس كذلك وهكذا الحكم بصفات الواجب تعالى بما هو مخلوق ومصنوع
مثله وانما قيد بغير المحسوس لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب
كما اذا حكم بحسن الحسنات وقبح السيئات   والمشبهات
هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية والمشهورة لاشتباه
لفظي او معنوي كما اشير اليه والقياس المركب منها يسمى مغالطة او
سفسطة ومشاغبة والغرض منها تغليط الخصم واسكاته واعلم ان
المغالطة قياس فاسد اما من جهة الهيئة والصورة فلاختلال
شرط من شروطها بان لا يكون على هيئة منتجة بحسب الكمية والكيفية او
الجهة او غير ذلك من الشرائط وذلك كما اذا كان كبرى الشكل الاول
مثلا جزئية او صغراه سالبة او ممكنة واما من جهة المادة فبان يكون
المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا ويسمى المصادرة على المطلوب
كقولك كل انسان بشر وكل بشر بشر واحد احدهما مرادف للاخر
او يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبيهة الكاذبة
بالصادقة اما من حيث الصورة او من حيث المادة اما من حيث الصورة
فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار هذا فرس وكل فرس
صهال او ياكل الشعير ينتج هذا صهال او ياكل الشعير وكجعل المتعلق
الاوسط وسطا كقولنا الطلاق موقوف على النكاح وكل

نكاح موقوف على رضاء الطرفين ينتج الطلاق موقوف على
رضاء الطرفين وكوضع القضية الطبيعية مقام الكلية سواء كانت
صغرى او كبرى كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان
جنس وكقولنا زيد انسان وكل انسان نوع ينتج زيد نوع وكقولنا الجنس
ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت للشيء ثابت
لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتا للانسان واما من حيث المادة فلاخذ
القضايا الذهنية مقام الخارجية كقولنا الحدوث حادث وكل حادث
فله حدوث فالحدوث كاخذ الخارجية مكان الذهنية كقولنا الجوهر
موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض ومن
يستعمل المغالطة ان كان مقابلا للحكيم فهو سوفسطائي اي حكيم بالحكمة
المموهة المدلسة وان كان مقابلا للجدلي فهو مشاغبي اي مهيج للشر
اجزاء العلوم اربعة موضوعات ومبادي ومسائل
اما الموضوع فقد عرفت بيانه وتعريفه في المقدمة عند قوله وهو اما امر
واحد كبدن الانسان لعلم الطب وكالعدد للحساب واما امور متعددة
ولا بد من تشاركها في امر يلاحظ في سائر مباحث العلم كموضوعات ذاتي
فانها تشترك في الايصال الى المطلوب المجهول والا لجاز ان يكون للمتعدد
علما واحدا واما المبادي فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما
تصورات او تصديقات اما التصورات ويقال لها المبادي التصورية
فهي اما مقدمات بينة بنفسها او بديهية وتسمى علوما متعارفة وقد
او غير بينة بنفسها وسيشير الى ذلك مفصلا عند قول المص ومقدمات
الخ واما المسائل فهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ويقال لها موضوعات

ومحمولات سنشير اليها بالتفصيل عند قول المصنف والمسائل هي قضايا
تطلب في العلم وموضوعاتها موضوع العلم فلو كان
المسائل هي نفس المحمولات في حاصله انه يلزم من جواب المحقق ان
يكون اجزاء العلوم اربعة اولها موضوع العلم وثانيها المبادي وثالثها
المسائل التي هي النفس المحمولات ورابعها موضوع المسائل
واجزائها قد عرفت ما ذكرنا سابقا ان المبادي وهي التي يتوقف
عليها مسائل العلم اما تصورات او تصديقات اما التصورات
فهي حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها واعراضها الذاتية
فقوله وهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها اشارة الى
المبادي التصورية وقوله اجزائها واعراضها مجروران بالعطف
على الموضوعات التي اضافت اليها حدود اي حدود اجزائها اي
اجزاء الموضوعات اذا كانت الموضوعات مركبة ولفظ الاعراض مجرور في
اي حدود اعراضها الذاتية المثلثة لتلك الموضوعات كما اشرنا اليه
لان موضوع كل علم يبحث عن عوارضه الذاتية كما هو مفصل في المقدمة
فهذه الثلثة المبادي التصورية ومقدمات بالرفع
عطف على قوله حدود الموضوعات وهي اشارة الى المبادي التصديقية
كما اشرنا اليه سابقا اما المبادي التصورية فهي حدود الموضوعات و
اجزائها واعراضها الذاتية يعني التعريفات واما المبادي التصديقية
فهي اما مقدمات بينة بنفسها اي غير بديهية محتاجة الى شيء آخر وتسمى
علوما متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد
مساوية كقولنا في النحو كل فاعل مرفوع وكقولنا الشمس مشرقة ونحو ذلك

ونحو ذلك واما مقدمات ماخوذة اي غير بينة بنفسها بل نظرية ماخوذة
مكتسبة من البديهيات فان اذعن بها المتعلم بحسن ظنه من المعلم سميت
اصولا موضوعة كقولك لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم
وكقولك لنا ان نعكس الموجبة الى الجزئية لتحصيل مطلوبنا وان تلقاها
بالشك والانكار سميت مصادرات كقولك لنا ان نفصل باي بعد
وعلى اي نقطة شئنا دائرة ومن ههنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز
ان يكون اصلا موضوعا بالنسبة الى شخص باعتبار اذعانه من معلمه و
مصادرة بالقياس الى شخص آخر باعتبار انكاره وشكه
وموضوعاتها موضوع العلم لا يخفى ان موضوع العلم
المسائل قد يكون موضوع العلم بعينه كقول الطبيعيين كل جسم فله شكل
طبيعي والجسم موضوع العلم الطبيعي وقد جعله هنا موضوع المسئلة و
كقولنا المهندس كل مقدار اما مشارك او مباين فالمقدار موضوع
العلم الهندسة وجعل هنا موضوع هذه المسئلة وقول المنطقيين
كل تصور وتصديق اما بديهي او نظري والتصور والتصديق موضوع
علم المنطق وقول النحاة الكلمة اما اسم او فعل او حرف والكلام
اما خبر او انشاء وقول الاطباء بدن الانسان اما صحيح او مريض وقد يكون
من موضوع العلم كقول النحاة الاسم معرب او مبني فان الاسم
من نوع من الكلمة التي هي موضوع علم النحو وقد جعل موضوع هذه
المسئلة وقد يكون عرضا ذاتيا للمقدار وقد جعل موضوع هذه
المسئلة وقول الطبيعيين كل متحرك فله ميل فان المتحرك عرض ذاتي
للجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي وقول النحاة المعرب اما اسم

او فعل فان المعرب عرض ذاتي للكلمة التي هي موضوع علم النحو وقد يجعل موضوع
المسئلة وقد يكون نوع عرض ذاتي لموضوع العلم كقول المهندس كل مثلث
متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان فان المثلث المتساوي
الساقين نوع من المثلث المطلق الذي هو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون
موضوع المسائل مركبا من موضوع العلم مع عرض ذاتي له كقول المهندس
كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط بالطرفين فان المقدار
موضوع علم الهندسة وقد اخذ في المسئلة مع قيامه بخط وهو
عرض ذاتي له وقول النحاة الاسم المعرب منصرف او غير منصرف
فان الاسم نوع من الكلمة وقد اخذ في المسئلة مع كونه معربا وهو عرض
ذاتي للكلمة وهذه المذكورات موضوعات المسائل وكذا ينبغي ان يفصل المقام
ومحمولاتها اه اي ومحمولات المسائل هي الاعراض
الذاتية لموضوع العلم فيكون خارجة عن موضوعات المسائل لاحتياج
لها محمولة عليها لامتناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا بالبرهان لان الاجزاء
بينة الثبوت ولو اكتفى المصنف بالثبوت بان يقول
ومحمولاتها امور لاحقة لها بدون ذكر خارجة عنها لكفى
وكثيرا ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة
الغريبة كقول الفقهاء كل مسكر حرام لان غير المسكر ايضا حرام كالميتة ولحم
الخنزير والابوال والاوراث وغير ذلك وقول النحاة كل فاعل مرفوع
لان غير الفاعل ايضا مرفوع [illegible] الفاعل ايضا مرفوع وقول الطبيعيين
كل فلك متحرك على الاستدارة فان غير الفلك ايضا متحرك على الاستدارة
كالرحى والدولاب ثم يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع

موضوع العلم اي ثم يعتبر ان لا يكون موضوع المسئلة اعم من موضوع
العلم واقول في لزوم هذا الاعتبار نظر لان الاعتبار الذي اعتبره
المحقق الطوسي وغيره وهو ان لا يكون محمول المسئلة اعم من موضوع
العلم لصحة ارجاع المحمولات العامة الغريبة الى
العرض الذاتي بالقيود المخصصة بان نقول في كل مسكر حرام اي
حرام ناش عن الاسكار وفي كل فاعل مرفوع بالفاعلية وفي كل فلك
متحرك على الاستدارة المخصصة بالفلك ونحو ذلك
كما ترجع المحمولات الخاصة الى الذاتي بالمفهوم المردد اذا كانت الموضوعات
اعم من المحمولات كقولك الحيوان ضاحك فانه في قوة قولنا الحيوان اما ضاحك
او غير ضاحك والاستاد صرح بالاعتبار الثاني لعين ما
المحقق صرح بالاعتبار الثاني عن الارجاع المحمولات الخاصة الى العرض
الذاتي بالمفهوم المردد فعدم اعتبار الاول وجواز ارجاع المحمولات
العامة الغريبة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة تحكم وقول بلا دليل
سواء كان داخلا في العلم فيكون من المبادي المصطلحة
السابقة اعني المبادي التصورية والتصديقية باقسامها الثلث
فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة اي بخلاف المبادي
بهذا المعنى الذي هو اصطلاح ابن الحاجب ومن تبعه فانها اعم من ان يكون
خارجة عن العلم ام لا فحاصل الفرق ان بين مبادي المصطلحة السابقة
والمقدمات تباينا كليا وبين المبادي المصطلحة باصطلاح الاخر
والمقدمات عموما مطلقا ايضا وهو ظاهر او من
المبادي بالمعنى الاعم اي المصطلحة باصطلاح الاخر غير السابقة

الترتيب خص بانها تتناول المقدمات كما ذكرنا اعلم
ان ما يترتب الترتيب حصول شيء على حصول شيء آخر كترتب حرمة الخمر
على الاسكار وكحصول النهار عند طلوع الشمس
يسمى غرضا وعلة غائية اه يمكن ان يكون المنفعة والغرض
متحدة بالذات متغايرة بالاعتبار كالعصمة من الخطاء في الفكر
فانها من حيث انها باعث لتحصيل علم المنطق يسمى غرضا وعلة غائية
ومن حيث انها مرتبة على تحصيل المنطق تسمى فائدة ومن حيث
انها تشوق النفس في تحصيل المنطق يسمى منفعة
سواء كان حمل الطرفين عليها اي حمل طرفي المطلوب كما في الشكل
الثالث وكبرى الشكل الاول او حملها على الطرفين
اي حمل الموضوعات على طرفي المطلوب كما في الشكل الثاني وكبرى
الرابع هذا في الموجبة وكذلك اطلب جميع ما سلب عن احد
الطرفين اي موضوع سلب عن احد طرفي المطلوب كما في كبرى بعض
ضروب الشكل الثالث في صغرى بعض ضروب الشكل الرابع من ضرب
الثالث والسادس والثامن نحو قولنا بعض الحيوان ليس بشجر في قولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بشجر هذا في الشكل الثالث
ونحو بعض الابيض ليس بانسان في قولنا بعض الحيوان ليس بابيض
وكل انسان حيوان في الشكل الرابع او سلب هو
عن احد الطرفين اي اطلب جميع موضوع سلب ذلك الموضوع عن
احد طرفي المطلوب كما في الشكل الثاني وكبرى بعض ضروب الشكل
الرابع اعني الرابع والخامس والسابع نحو قولنا بعض الحيوان ليس

ليس بفرس في قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس بانسان هذا
في الشكل الثاني ونحو بعض الانسان ليس بحجر في قولنا بعض الحيوان انسان
ولا شيء من الحجر بحيوان في الشكل الرابع والباقي واضح
اي يكون المقدمات اخذا من فوق اي من النتيجة فيكون من قبيل
البرهان الاني بيان ذلك انك تاخذ اولا نتيجة العالم حادث
وهما العالم والحادث طرفاه المطلوب ثم يطلب جميع موضوعات
كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان الى اخر
ما قاله المحشي لاجل يحصل المقدمتين على هيئة شكل من الاشكال
الاربعة لينتج النتيجة المطلوبة التي اخذتها اولا وهو عكس الترتيب
اي التقسيم الذي مر حصل المطلوب الى قوله فالقياس
الاقتراني بيان ذلك انك تاخذ اولا مطلوبا نحو زيد حيوان مثلا
ثم تنظر الى القياس المنتج له وهو قولنا كلما كان زيد انسانا كان
حيوانا لكنه انسان ينتج ان زيد حيوان واحد مقدمتي هذا القياس و
هو قولنا كان حيوانا تشارك المطلوب بلا جزئيه فالقياس المذكور
حينئذ يستثنى في كلا موارد وكذا تاخذ مطلوبا اخر كقولنا الوضوء
بالماء المغصوب حرام ثم تنظر الى القياس المنتج له وهو قولنا
الوضوء بالماء المغصوب تصرف في ملك الغير بغير اذنه وكل تصرف
في ملك الغير بغير اذنه حرام ينتج ان الوضوء بالماء المغصوب حرام
واحد مقدمتي هذا القياس لا تشارك المطلوب بكلا جزئيه فا
فالقياس اقتراني حملي كما مر ثم انظر الى طرفي
لتميز عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما

حليه في النتيجه اي جزء المطلوب ان كان محكوما عليه في النتيجة كزيد في
قولنا زيد حيوان وكالوضوء بالماء المغصوب في قولنا الوضوء بالماء
المغصوب حرام فهو اي فذلك الجزء هو الصغرى بعينه جزء الصغرى لانه
اصغر بل الصغرى مجموع ذلك الجزء الاوسط معا وكذا الحال في قوله
او محكوما به فهو الكبرى كحيوان وحرام في المثالين المذكورين
فان لم يتالفا كان القياس مركبا على نهج الذي ذكره هنا او على النهج
الذي ذكرناه عند ذكر قياس الخلف وكان المراد
المعرف مطلقا اي سواء كان حدا تاما او ناقصا ورسما تاما او ناقصا
لا الحد الذي هو احد اقسام المعرف والباقي واضح وهذا اخر ما اردنا
جمعه من الفوائد برسم في تحقيق مقاصد هذا الكتاب وبعض من الفوائد
التي يتوقف في فهم مسائل عليها ومن الزوائد التي لا غنى عنها ومن
الاستدراكات التي لا بد منها فجاء بحمد الله عمدة في هذا الفن وعدة
لمن يريد الوصول الى مسائل هذا العلم ونسئل الله تعالى ان يرحمنا برحمته
التي وسعت كل شيء وان يجعلنا مع الذين انعم الله عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين بمنه وكرمه وصلى الله على محمد
واله الطيبين الطاهرين وقد شرعت في جمعه في العشر الاول من شهر
شعبان المعظم من شهور سنة ۱۲۳۲ اثنين وثلثين ومائة والف
من الهجرة المقدسة وتم في العشر الاوسط من شهر رمضان المبارك
في هذه السنة مع تشتت الاحوال وكثرة الاشغال بدار السلطنة
قزوين حبب الله تعالى عن ذنوب خطاياها ذنوب العفو بمحمد
واله الميامين والحمد لله اولا واخرا وباطنا وظاهرا وصلى

وصلى الله على نبيه المصطفى واله الذين هم مصابيح الدجى ومفاتيح
الصدور ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم